دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سرت
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا

"خلال الفترة 1995-2015"

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير) في الاقتصاد، بتاريخ: 2019/01/19 ، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة سرت"

إعداد

أحمد عبدالحفيظ مفتاح القماطي

"بكالوريوس اقتصاد، كلية الاقتصاد - بني وليد، 2012"

إشراف: د.محمد أحمد خلف الله

"أستاذ مشارك - كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس"

سرت

2019

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة - الآية رقْم (11)

الشكر والتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نكن نعلم.

في البداية أتقدم بالشكر للأستاذ الفاضل **("د. مُحَمَّد أحمد خلف الله")** على قبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلى إرشاداته وتوجيهاته القيمة، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما لا يسعني أيضاً التقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة **("أ.د. حافظ شعيلي عمرو")** و **("أ.د. علي المهدي ناصف")** على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وعلى ارشاداتهم وتوجيهاتهم القيمة، فنسأل الله أن يبارك لهم في دينهم ودنياهم.

وأيضاً أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة سرت وعلى رأسهم السيد عميد الكلية، وأخص بالذكر هنا (د. علي البريشني) و (أ. مُحَمَّد قاسم) و (د. عبدالسلام علي) على ما بذلوه من جهود في سبيل إتمام إجراءات الرسالة والوصول إلى ما وصلت إليه اليوم، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

الباحث

الإهداء

إلى من قال فيهم الله سبحانه وتعالى: "وبالوالدين إحساناً" أمي وأبي حفظهما الله ورعاهم وأطال في عمريهما

إلى إخوتي وأخواتي، وفقهم الله وسدد خطاهم وأنار دربهم

إلى جميع الأهل والأقارب، وكل من جمعتني بهم رابطة الصداقة

إلى كل من تعلمت على يده حرفاً أو كلمة، وكل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة

(إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا)

الباحث

فهرس المحتويات

الترتيب	العنوان		رقم الصفحة
•	الآية الكريمة		أ
•	الشكر والتقدير		ب
•	الإهداء		ج
•	فهرس المحتويات		د
•	فهرس الجداول		ز
•	فهرس الاشكال		ح
•	فهرس الملاحق		ح
•	مستخلص الدراسة		ط
الفصل التمهيدي- الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة			
-	مقدمة		1
-	مشكلة الدراسة		2
-	أهداف الدراسة		2
-	فرضيات الدراسة		3
-	أهمية الدراسة		3
-	منهجية الدراسة		3
-	حدود الدراسة		4
-	الدراسات السابقة		4
-	التعليق على الدراسات السابقة		11
-	تقسيمات الدراسة		12
-	مصطلحات الدراسة		13
الفصل الأول- الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي			
*	تمهيد		14
المبحث الأول	**مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي**		14
	أولاً	مفهوم السياسة النقدية	14
	ثانياً	اتجاهات السياسة النقدية	15
	ثالثاً	السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	16
المبحث الثاني	**أهداف وأدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي**		21
	أولاً	أهداف السياسة النقدية	21
	ثانياً	أدوات السياسة النقدية	23
	ثالثاً	علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي	27

المبحث الثالث	**مفهوم التوازن وتطوره عبر مدارس الفكر الاقتصادي**		28
	أولاً	مفهوم التوازن الاقتصادي	28
	ثانياً	التوازن في الفكر الاقتصادي	30
المبحث الرابع	**التوازن الاقتصادي (الأشكال، المجالات، المؤشرات)**		37
	أولاً	أشكال التوازن الاقتصادي	38
	ثانياً	مجالات التوازن الاقتصادي	40
	ثالثاً	مؤشرات التوازن الاقتصادي	41
المبحث الخامس	**التوازن الكلي في النظام الاقتصادي**		42
	أولاً	توازن سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى (IS)	43
	ثانياً	توازن سوق النقود واشتقاق منحنى (LM)	45
	ثالثاً	التوازن الاقتصادي العام في سوقي السلع والخدمات والنقود (IS–LM)	47
	رابعاً	فعالية السياسة النقدية ونموذج (IS–LM)	48
*	خلاصة الفصل		51
الفصل الثاني- السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا			
*	تمهيد.		53
المبحث الأول	**تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا**		53
	أولاً	السمات العامة للاقتصاد الليبي	53
	ثانياً	مصرف ليبيا المركزي وتطور السياسة النقدية	55
	ثالثاً	تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال فترة الدراسة (1995–2015)	64
المبحث الثاني	**مكونات وأهداف السياسة النقدية في ليبيا**		68
	أولاً	مفهوم عرض النقود	68
	ثانياً	مقاييس عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه	68
	ثالثاً	أدوات السياسة النقدية في ليبيا	69
	رابعاً	أهداف السياسة النقدية في ليبيا	75
المبحث الثالث	**السياسة النقدية وأثرها على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي**		76
	أولاً	السياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي	76
	ثانياً	التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد والسياسة النقدية في ليبيا.	87
*	خلاصة الفصل		91
الفصل الثالث- قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)			
*	تمهيد		92
المبحث الأول	**تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2015)**		92
	أولاً	الناتج المحلي الإجمالي	92

	ثانياً	الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه.	**96**
	ثالثاً	التجارة الخارجية	**98**
	رابعاً	مستوى التشغيل	**101**
المبحث الثاني		**تحليل بعض المتغيرات المالية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)**	**104**
	أولاً	السياسة المالية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)	**104**
	ثانياً	النفقات والإيرادات وصافي الموازنة العامة	**106**
المبحث الثالث		**قياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)**	**115**
	أولاً	وصف دوال وأدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها في تحديد مدى توازن الاقتصاد الكلي	**115**
	ثانياً	أثر المتغيرات النقدية والمالية في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة	**117**
	ثالثاً	نتائج تقدير وقياس النموذج التي تم التوصل إليها	**118**
*		خلاصة الفصل	**126**
النتائج والتوصيات			
أولاً		النتائج	**127**
ثانياً		التوصيات	**129**
ثالثاً		الخاتمة العامة	**130**
*		قائمة المراجع	**133**
*		الملاحق	**143**

فهرس الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	رقم الصفحة
1	الحد الأقصى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة ابتداءً من 1963/10/05	59
2	الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع (الدائنة) اعتباراً من 4/أبريل/1980	61
3	الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة اعتباراً من 24 نوفمبر 1994	64
4	تطور الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية اعتباراً من 2004/02/17 وما بعده	66
5	تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة (2004-2010)	71
6	تطور نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة الالزامية	72
7	الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (1995-2015)	72
8	تطورات أسعار الفائدة على شهادات الايداع واتفاقيات إعادة الشراء خلال الفترة 2008-2010	74
9	أسعار الفائدة على شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي	74
10	تطورات عرض النقود خلال فترة الدراسة (1995-2015)	77
11	تطور أسعار الفائدة (سعر الخصم) في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)	79
12	تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2015)	82
13	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)	85
14	الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (1995-2015)	94
15	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال الفترة (1995-2015)	97
16	تطور التجارة الخارجية والميزان التجاري ونسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)	100
17	مؤشرات السكان والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)	103
18	الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)	108
19	تطور الايرادات النفطية والضريبية ونسبة مساهمة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (1995-2015)	110
20	تطور النفقات الرأسمالية والجارية في هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (1995-2015)	112

فهرس الأشكال

رقم الشكل	أسم الشكل	رقم الصفحة
1	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	17
2	علاقة الادخار والاستثمار بسعر الفائدة	18
3	العلاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة	20
4	منحنى الطلب الكلي	31
5	أثر التغير في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار	31
6	منحنى العرض الكلي	32
7	التوازن في الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك	33
8	منحنى الطلب الكلي على النقود في النظرية الكينزية	36
9	التوازن النقدي وفقاً للنظرية الكينزية	37
10	التوازن في سوق السلع والخدمات وكيفية اشتقاق منحنى (IS)	44
11	التوازن في سوق النقود واشتقاق منحنى (LM)	45
12	تحديد التوازن العام في سوقي السلع والخدمات والنقود معاً	47
13	السياسة النقدية التوسعية ومنحنى (LM)	49
14	السياسة النقدية الانكماشية ومنحنى (LM)	50
15	تطور الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (1995-2015)	73
16	تطور عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)	77
17	تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2015)	82
18	تطور الرقم القياسي العام في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)	85
19	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (1995-2014)	94
20	تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (1995-2015)	100
21	معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)	103
22	تطور النفقات والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)	109
23	تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية في الاقتصاد الليبي للفترة (1995-2015)	111
24	تطور النفقات الرأسمالية والجارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)	113

فهرس الملاحق

رقم الملحق	أسم الملحق	رقم الصفحة
1	تقرير المصحح اللغوي	143
2	قاعدة بيانات نموذج الدراسة	144

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)، حيث تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، باستخدام مجموعة من الأدوات للوصول إلى تحقيق الأهداف التي تخدم الاقتصاد الوطني، ومن بينها المحافظة على المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوظف الكامل، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وغيرها من الأهداف، وتهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف منها: التركيز على دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا من خلال تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الواردات)، والوقوف على أهم تطورات السياسة النقدية في ليبيا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف عناصر الدراسة وتحليل البيانات خلال الفترة موضوع الدراسة، وأيضاً المنهج الكمي لاختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد.

وقد تناولت الدراسة مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى أدوات وأهداف السياسة النقدية وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي، كما تناولت الدراسة مفهوم وأشكال ومجالات ومؤشرات التوازن الاقتصادي، وبيان التوازن الاقتصادي من وجهة نظر مدارس الفكر الاقتصادي، والتعرف على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال نموذج (هيكس- هانس) (IS-LM)، وتناولت الدراسة أيضاً السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، وأخيراً تناولت الدراسة تحليل وقياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة من خلال تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية استناداً إلى البيانات المتوفرة خلال الفترة موضوع الدراسة، ثم قياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام المنهج الكمي، وقد استندت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن السياسة النقدية ليس لها دور في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة حتى عام 2010 ولكن خلال الفترة (2011-2014) كان الناتج المحلي الإجمالي متذبذب النمو بين الارتفاع والانخفاض بسبب تدهور أوضاع الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن معدلات التضخم والبطالة بشكل عام مرتفعة خلال

فترة الدراسة، وهذا يمكن إرجاعه إلى أسباب عدة منها ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم والبطالة، وأيضاً سجلت الواردات بشكل عام نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وذلك نظراً لطبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على الاستيراد من الخارج في سبيل سداد ما يحتاجه السوق المحلي من سلع متنوعة، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي من أهمها أنه يجب التنسيق والتوافق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى للمساهمة بشكل فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وأيضاً يجب على صانعي القرارات الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار للدراسات والابحاث التي تجرى بين الحين والآخر من قبل البحاث الاقتصاديين وخصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث من الممكن أن تساهم نتائج هذه الدراسات في معالجة الوضع الاقتصادي القائم في ليبيا.

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

مقدمة: Introduction

السياسة النقدية هي من أبرز السياسات الاقتصادية التي تستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال السلطات النقدية في الدولة ممثلة في المصرف المركزي باستخدام أدواتها المختلفة، وتعتبر السياسة النقدية أحد أهم أشكال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تتبعها الدول، من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي يمر بها الاقتصاد الوطني التي صاحبته في مراحل مختلفة، حيث تمثل السياسة النقدية جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية العامة ألا وهو الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب التنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة الأخرى، فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة غير مباشرة عن طريق السياسة النقدية التي يستخدمها المصرف المركزي لتحقيق الاهداف الاقتصادية العامة، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، ومن أهم هذه الأدوات: سياسة سعر الصرف، والتحكم في الكتلة النقدية، ومعدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، وغيرها من الأدوات والتي عن طريقها تتحقق الأهداف المرجوة في أي دولة مثل: تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية، والتوزيع العادل للثروة، ومعالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية المختلفة.

فالسياسة النقدية لها دور هام وفعال في تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام مجموعة من الأدوات التي تساهم في تحقيق هذا التوازن والمحافظة عليه بقدر المستطاع، ويساعدها في هذا الدور السياسات الاقتصادية الأخرى وهي السياسة المالية والسياسة التجارية، والاختلاف فيما بين هذه السياسات هو الأدوات التي تستخدمها كل سياسة لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي في الدولة، حيث إن هذه السياسات الثلاثة لها أهداف موحدة، مثل: تحقيق النمو الاقتصادي، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار الاسعار، وتحقيق التوظف الكامل، وغيرها من الأهداف.

مشكلة الدراسة: Study problem

تعتبر السياسة النقدية من بين أبرز السياسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية، والدفع بعجلة الاقتصاد نحو التطور وتحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي، فبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا من خلال معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد الليبي، مثل: التضخم، والبطالة، وارتفاع معدل الواردات، والتي تعاني منها معظم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن الاقتصاد الليبي يتميز بنفس الخصائص التي تتميز بها اقتصاديات الدول النامية، ويعاني من نفس المشاكل التي تواجه اقتصاديات هذه الدول.

وهنا يدور سؤال حول الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة، فهل للسياسة النقدية باستخدام أدواتها المختلفة دور في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة موضوع الدراسة؟

ومن خلال التساؤل الرئيس للدراسة، تم اشتقاق مجموعة من الأسئلة الفرعية التي لها علاقة بموضوع الدراسة كما يلي:

- ما دور السياسة النقدية في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي؟
- ما دور السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي؟
- ما دور السياسة النقدية في الحد من معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي؟
- ما دور السياسة النقدية في الحد من الواردات في الاقتصاد الليبي؟

أهداف الدراسة: Study objectives

- دراسة دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا من خلال تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الواردات).
- التعرف على طبيعة عمل السياسة النقدية في ليبيا.
- التعريف بأدوات ووسائل السياسة النقدية التي اتبعتها السلطات النقدية المتمثلة في مصرف ليبيا المركزي لتحقيق أهدافها.
- الوقوف على أهم تطورات السياسة النقدية في ليبيا خلال فترة الدراسة وما قبلها.

- تقديم التوصيات المناسبة في نهاية البحث لتحسين فعالية السياسة النقدية في ليبيا للوصول إلى تحقيق أهدافها.

فرضيات الدراسة: Study Hypothesis

من خلال مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كما يلي:

السياسة النقدية لها دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا.

ومن خلال الفرضية الرئيسية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: H_0: السياسة النقدية ليس لها دور فعال في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
  H_1: السياسة النقدية لها دور فعال في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- الفرضية الثانية: H_0: السياسة النقدية ليس لها دور فعال في الحد من معدلات التضخم.
  H_1: السياسة النقدية لها دور فعال في الحد من معدلات التضخم.
- الفرضية الثالثة: H_0: السياسة النقدية ليس لها دور فعال في الحد من معدلات البطالة.
  H_1: السياسة النقدية لها دور فعال في الحد من معدلات البطالة.
- الفرضية الرابعة: H_0: السياسة النقدية ليس لها دور فعال في الحد من الواردات.
  H_1: السياسة النقدية لها دور فعال في الحد من الواردات.

أهمية الدراسة: Study importance

تبرز أهمية هذه الدراسة من حقيقة الدور الفعال للسياسة النقدية ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي في ليبيا، وما تحتله من مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة: Study methodology

من أجل الوصول إلى النتائج التي تخدم الهدف من هذه الدراسة، فقد أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل وصف مختلف عناصر الدراسة، وتحليل البيانات التي تضمنتها الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لاستخدامه في تتبع تطور السياسة النقدية في ليبيا، وأيضاً تم استخدام المنهج الكمي وذلك باستخدام النماذج الإحصائية بالاعتماد على أسلوب

الانحدار المتعدد، أما بخصوص تجميع البيانات والمعلومات فقد تم استخدام المراجع والمصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات منها الإحصاءات والنشرات والتقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وغيره من المؤسسات الاقتصادية والمالية، لاستخدامها في تحليل البيانات للوصول إلى النتائج التي تخدم الدراسة.

حدود الدراسة:

امتدت الحدود الزمنية لهذه الدراسة من عام 1995 وحتى عام 2015، أما الحدود المكانية فهي تمثل الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة: Literature review

هناك مجموعة من الدراسات تناولت موضوع السياسة النقدية، حيث تناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية والعربية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليقاً يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، وقد شملت هذه الدراسات جملة من الأقطار والبلدان العربية مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي، وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب كونها دراسات محلية ودراسات عربية، وفيما يلي نقدم عرضاً لهذه الدراسات:

أولاً- الدراسات المحلية:

1- دراسة (بشينة، وآخرون، 2018): بعنوان دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوات السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي، وبيان مدى فاعليتها ونجاحها في تحقيق الاستقرار النقدي، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير لسياسة الاحتياطي القانوني في سعر الصرف، غير أن هذا التأثير يبدو معدوماً أو لاوجود له إذا تعلق الأمر بالتضخم، وأوصت الدراسة بأن يكون الهدف الرئيس لمصرف ليبيا المركزي عند صياغة السياسة النقدية هو استهداف خلق حالة الاستقرار النقدي.

2- دراسة (عبدالرحيم، وآخرون، 2016): بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على تطور حركة الأسعار المحلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014، وما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي شهد ارتفاعاً مستمراً في مستويات الأسعار خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لعدد من العوامل ومنها الإجراءات التقشفية التي أدت إلى انخفاض نسبي في معدلات الإنفاق العام، ولكنها لم تنجح في الحد من تفاقم الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية، وأوصت الدراسة بضرورة تنويع أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل المصرف المركزي كالودائع المشروطة من أجل الاستيراد، زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لدى المصارف التجارية، وبيع السندات للجمهور من أجل امتصاص الفائض في الكتلة النقدية.

3- دراسة (الشيباني، 2016): بعنوان فاعلية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الليبي "خلال الفترة 1990-2010"، والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، والتعرف على ميزان المدفوعات وأسباب اختلاله وعلاجه، وأيضاً قياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2010)، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف أدوات السياسة النقدية التقليدية في التأثير على عرض النقود والائتمان المصرفي، إذ أن معظم هذه الأدوات ظل عديم أو محدود الفعالية، وأيضاً ساهمت السياسة التجارية نسبياً خلال فترة الدراسة في تحقيق هدف المحافظة على توازن ميزان المدفوعات الليبي، وبالنسبة لنتائج الجانب القياسي فقد أظهرت عدم وجود تأثير للسياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الليبي خلال فترة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بالتركيز على ميزان المدفوعات من جانب الحساب الجاري، لأنه يعكس إمكانية الاقتصاد الليبي لإنجاح التوازن الكلي، وذلك عن طريق نمو الصادرات بوتيرة أسرع من الواردات.

4- دراسة (محمد، 2016): بعنوان فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في ليبيا للفترة 1990-2010، وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي، ومحاولة تقييم مدى فاعلية السياسة النقدية من خلال أدواتها في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات التضخم خلال الفترة

2000–2003 في الاقتصاد الليبي اتسمت بالانخفاض وبقيم سالبة، أي أنها انخفضت عن المعدل المستهدف، وأيضاً فإن معدلات التضخم خلال الفترة 1990–1999 في الاقتصاد الليبي اتسمت بالارتفاع، وذلك لأن السياسة النقدية التي اتبعت في تلك الفترة لم تكن مجدية نوعاً ما في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في كفاءة وفاعلية السياسة النقدية لتساهم بدور أكبر في تخفيف الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى تكثيف الدراسات والأبحاث العلمية حول موضوع التضخم، وإيجاد الحلول المناسبة لها للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على مستوى معيشة الافراد.

5- دراسة (دخيل الله، 2014): بعنوان تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي "دراسة تحليلية للفترة 2001–2010"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي، من خلال دراسة عناصر السياسة النقدية وهي الأدوات والأغراض التشغيلية والأهداف الوسيطة، وخلصت الدراسة بأن السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي شبه معدومة من ناحية اتباع المصرف لسعر الصرف الثابت والمحافظة عليه من جهة، وأيضاً لتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية المهيمنة على الواقع الاقتصادي الليبي بحكم ايرادات النفط مما تسبب في الافراط النقدي، وقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة مشكلة فائض السيولة في الاقتصاد الليبي والتي تقيد فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة من خلال ترشيد الانفاق العام.

6- دراسة (الدراز، 2012): بعنوان دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية "دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي"، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة وأسباب الاختلالات في هيكل التجارة الخارجية، وأيضاً إعطاء لمحة عامة عن السياسات النقدية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لم تساهم في إصلاح الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية، وهو ما ظهر واضحاً بأن قطاع النفط هو الذي يساهم بمعظم إيرادات ليبيا من النقد الأجنبي، وكذلك ما أثبته ضعف مرونة الصادرات تجاه التغيرات في عرض النقود، حيث كان معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح (0.640) بالنسبة لعرض النقود الضيق و(0.930) بالنسبة لعرض النقود الواسع، وهذا يعني أنه لا توجد سلع تصديرية ذات مرونة عالية مع متغير عرض النقود، وقد أوصت الدراسة بمعالجة ضعف ومحدودية أداء المصارف التجارية بإلغاء أو تعديل القوانين التي تكبل النشاط المصرفي، مما يساعد في زيادة الفعالية لأدوات السياسة النقدية.

7- دراسة (بغني، 2007): بعنوان أداء السياسة النقدية في ليبيا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية "دراسة تحليلية للفترة 1986-2005"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء السياسة النقدية في ظل التطورات والتغيرات الدولية والمحلية التي طرأت على الاقتصاد الوطني، وأيضاً إيجاد السبل والسياسات التي تساهم في توجيه السياسة النقدية التوجيه الصحيح، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي لا زال يعتمد في نجاح سياساته الاقتصادية على ما يحدث من تطورات إيجابية في أسعار النفط، وأن التطورات السلبية في أسعار النفط تنعكس على فشل وتضارب أهداف السياسات الاقتصادية المختلفة، وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في كفاءة وفعالية أدوات السياسة النقدية المختلفة بما يواكب التطورات والتغيرات التي تجرى على الساحة المحلية والدولية وفقاً لمتطلبات كل مرحلة.

8- دراسة (الخنفاس، 2006): بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على الانفاق الاستهلاكي في ليبيا خلال الفترة 1985-2005، وقد هدفت الدراسة إلى بيان آثار السياسات الاقتصادية المالية والنقدية على الانفاق الاستهلاكي، وابراز أهم الآثار الايجابية والسلبية لهذه السياسات، وقد خلصت الدراسة بأن السياسات الاقتصادية في ليبيا كانت أكثر وضوحاً منذ العام 2000 واتخذت اجراءاتها اللازمة لوضع الاقتصاد في اتجاه صحيح، حيث اختفت السوق الموازية في العملات وفي السلع، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية في ليبيا بشكل مستمر وذلك لمعالجة الخلل والتشوه في الاقتصاد.

9- دراسة (العطوشي، 2004): بعنوان فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النشاط الاقتصادي "دراسة مقارنة بين ليبيا والجزائر"، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز مدى فاعلية السياسة النقدية في ظل غياب سوق الأوراق المالية، وأيضاً تكوين رؤية علمية من التصورات النظرية والتطبيقية عن فاعلية السياسة النقدية وأثرها على نشاط الاقتصاد الليبي، وقد خلصت الدراسة أنه من خلال تحليل نموذج انحدار الودائع تحت الطلب وشبه النقد على معدل التضخم في ليبيا، تبين أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الودائع تحت الطلب وشبه النقد 2366.9 وحدة نقدية، وأوصت الدراسة بالعمل على تبني سياسات نقدية غير مغلقة، في الوقت ذاته تتسم بقدرتها الفائقة على المتابعة والإشراف في كل العناصر المرتبطة بالسياسات النقدية.

ثانياً- الدراسات العربية:

1- دراسة (قجاتي، 2017): بعنوان دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي "دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر، وهذا بعد التطرق لمفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة بأن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني، وذلك لمساهمتها في الإيرادات العامة لميزانية الدولة بنسبة تفوق 60%، وتكوين الادخارات الحكومية بنسب تصل إلى 90%، مما ساعد الحكومة على تنفيذ برامجها التنموية، وتوصلت الدراسة التحليلية والقياسية إلى أن العوامل التي ساهمت في عدم استقرار الجباية البترولية هي سعر الصرف وسعر البترول، وقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الإدارة الجيدة والكفؤة في تسيير إيرادات البترول على المدى الطويل، وهذا يقلل من التعرض للصدمات النفطية.

2- دراسة (شدهان، 2016): بعنوان دور السياسة النقدية في التنمية والتوازن الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2013)، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة عمل السياسة النقدية ومناقشة أبرز الأدوات النقدية المستخدمة من خلال السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، والوقوف على أهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور البنك المركزي العراقي في تحقيق التوازن الاقتصادي يتم من خلال اتباعه سياسة نقدية تساعد على مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي أو تقليص الفجوة بينهما، وقد أوصت الدراسة بضرورة توافق السياسة النقدية مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية والاستثمارية وغيرها، مع السير بنفس الاتجاه وتحقيق نفس الهدف، وعلى السياسة النقدية بعد سيطرتها على التضخم أن تتحول إلى تحقيق هدف حيوي آخر، وهو الحد من البطالة لما لها من مخاطر على الصعيد الاجتماعي والسياسي والأمني.

3- دراسة (النعيم، 2014): بعنوان فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2010)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وتحليل أداء الموازنة العامة خلال الفترة محل الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الموازنة العامة أداة رئيسية للتوازن بين أوجه مصروفات وإيرادات الدولة، وذلك بضبط النفقات وتفادي العجز الذي ينتج من الإسراف في المصروفات التي تفوق

الإيرادات، وقد أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بما يجاز في الموازنة العامة، والعمل على ضبط الانفاق الحكومي وترشيده في إطار السلامة المالية.

4- دراسة (ولد الشيباني، 2013): بعنوان فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومحاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمدى المتوسط، وأن معدل التضخم شهد انخفاضاً ملموساً خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنةً مع الفترة التي سبقت برنامج الإصلاح، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشرة.

5- دراسة (لحبيب، 2013): بعنوان دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى معرفة مكانة السياسة النقدية في معالجة الأختلالات في الجزائر، وإبراز دور أدوات السياسة النقدية وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر كانت غير فعالة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي والتحول من التسيير الإداري المركزي إلى اقتصاد السوق، وصدور قانون النقد استطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في تصحيح الأختلالات الخارجية والداخلية رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تناسب ظروف الدولة واقتصادها، والتقليل من تكاليف الإصلاح غير المدروسة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية.

6- دراسة (إكن، 2011): بعنوان السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي في الجزائر، ومحاولة تحديد إطار للعلاقة بين استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية، وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية تعمل على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، وأن بنك الجزائر تمكن من مواكبة الاتجاهات

الحديثة في إدارة السياسة النقدية، وأوصت بضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.

7- دراسة (محمد، 2010): بعنوان السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر"، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة إظهار كيفية تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي، وأيضاً تقييم مساهمة الجباية في تفعيل الاقتصاد الجزائري والمساهمة في التخفيف من حدة الاختلالات الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن فاعلية السياسة الجبائية مرهونة بمدى محاربة المعوقات مثل: الضغط الجبائي، التهرب، الازدواج، والتي تؤدي إلى انحرافها على مسارها وعدم تحقيق الاهداف.

8- دراسة (بوشنب، 2010): بعنوان اشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2009"، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة فهم تطور السياستين المالية والنقدية والتوازن الاقتصادي عبر تطور المدارس الاقتصادية، وأيضاً التعرف على الأدوات التي تعتمد عليها السياستين المالية والنقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على مدى مساهمة السياستين المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن اتجاه السياسة المالية مع بداية الألفية الثالثة يعتبر اتجاهاً توسعياً في الجزائر، ويهدف إلى بعث سبل التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق برنامجي الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وأيضاً فإن اتجاه السياسة النقدية تمثل في سياسة نقدية حذرة مفادها امتصاص فائض السيولة للتحكم في معدلات التضخم، وأوصت الدراسة بضرورة أن تكون توجهات السياستين النقدية والمالية للتأثير على جانبي العرض والطلب الكلي على حد سواء، وليس على جانب الطلب الكلي فقط، وهذا ما يسهل مهمة السياستين في ضبط التوازن الاقتصادي العام.

9- دراسة (موسى، 2009): بعنوان البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في العراق، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء عدم قدرة البنك المركزي في تحقيق التوازن، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور المصرف المركزي يتحدد في تحقيق التوازن من خلال تبنيه سياسة نقدية تساعد على مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي أو تقليص الفجوة بينهما، وأن افتقار البنك المركزي العراقي

للاستقلالية في أداء وظائفه كان سبباً رئيسياً لعدم قدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي، وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى لبلوغ أهداف السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار للاقتصاد العراقي.

10- دراسة (دراوسي، 2006): بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، وقد هدفت الدراسة إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعاً وإنفاقاً وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص، وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاختلالات التي أصابت التوازن الاقتصادي العام مردها إلى أمرين هما: الصدمات الخارجية التي تتألف أساساً من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها والتي تمخض عنها عجز في الموازنة العامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية، وأن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم سرده من دراسات سابقة تنوعت بين المحلية التي تخص الاقتصاد الليبي وبين العربية التي تخص مجموعة من الاقتصادات العربية، وقد كان لهذه الدراسات دور كبير وسند قوي في إتمام هذه الدراسة، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسات في صياغة خطة هذه الدراسة، ولكن هناك أوجه اتفاق واختلاف بين هذه الدراسة والدراسات التي تم سردها.

فبالنسبة لأوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات المحلية التي تخص الاقتصاد الليبي فإن هذه الدراسة تناولت فترة زمنية حديثة من عام 1995 إلى عام 2015، بينما الدراسات المحلية الأخرى تناولت في معظمها فترة زمنية لا تتجاوز عام 2010 ولم تغطي الفترة الزمنية ما بعد عام 2010 وهي مرحلة مهمة مر بها الاقتصاد الليبي وتعرض فيها للعديد من المشاكل والتحديات، وهناك فرق آخر بين هذه الدراسة والدراسات المحلية هو اختلاف متغيرات الدراسة، حيث أن معظم الدراسات المحلية التي تم استعراضها تناولت تأثير السياسة النقدية كمتغير مستقل على متغير تابع واحد فقط، بينما تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة النقدية على أربعة متغيرات تابعة، وبالتالي فإن هذه الدراسة أشمل وأوسع من الدراسات المحلية السابقة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات المحلية

السابقة هو أن كلاهما يهتم بدراسة الاقتصاد الليبي، أما بالنسبة لأوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات العربية هو مجتمع الدراسة، حيث أن هذه الدراسة تدرس الاقتصاد الليبي، أما الدراسات العربية تدرس مجموعة من الاقتصادات العربية، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات العربية في متغيرات الدراسة لمعظم هذه الدراسات، وأيضاً في المنهجية التي اتبعتها هذه الدراسات.

تقسيمات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن إشكالية الدراسة قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي وهو الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، حيث تناول الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، ويتكون من خمسة مباحث: تناول المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتناول أهداف وأدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثالث مفهوم التوازن وتطوره عبر مدارس الفكر الاقتصادي، أما المبحث الرابع فقد تناول التوازن الاقتصادي (الأشكال، الاتجاهات، المؤشرات)، وأخيراً المبحث الخامس والذي تناول التوازن الكلي في النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى خلاصة الفصل.

وبالنسبة للفصل الثاني فقد تناول السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا، وقسم إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا، أما المبحث الثاني فقد تناول مكونات وأهداف السياسة النقدية في ليبيا، بينما تناول المبحث الثالث السياسة النقدية وأثرها على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)، بالإضافة إلى خلاصة الفصل.

أما الفصل الثالث فقد تناول قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)، وقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تناول تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)، بينما تناول المبحث الثاني تحليل بعض المتغيرات المالية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)، وتناول المبحث الثالث قياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-

2015)، بالإضافة إلى خلاصة الفصل، وأخيراً النتائج والتوصيات، والخاتمة العامة للدراسة، بالإضافة إلى قائمة المراجع والملاحق.

مصطلحات الدراسة:

- **السياسة النقدية (Monetary policy):** ويقصد بها الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، العمالة) للوصول إلى الأهداف الاقتصادية العامة.
- **التوازن الاقتصادي (Economic balance):** يعرف التوازن بصفة عامة بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، ويعرف أيضاً بأنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما إذا ما توفرت شروط وظروف محددة.
- **عرض النقود الضيق (MS_1):** يمثل النقد المتداول لدى الجمهور مضافاً إليه ودائع القطاع الخاص وودائع المؤسسات العامة وشبه العامة تحت الطلب بالدينار الليبي.
- **عرض النقود الواسع (MS_2):** يتكون من عرض النقود بالمفهوم الضيق **(MS_1)** مضافاً إليه شبه النقود، وهي عبارة عن الودائع الاستثمارية بالعملتين المحلية والأجنبية.
- **سعر الفائدة (r):** وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة لديها.
- **التضخم (INF):** هو ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات عن مستويات أو مؤشرات قياسية خلال فترة زمنية معينة.
- **البطالة (UN):** هي عبارة عن مصطلح يطلق على الأفراد الذين يعيشون بلا عمل.
- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (سنة).
- **الواردات (IM):** هي عبارة عن عملية لجلب المنتجات من الخارج التي يحتاجها السوق المحلي لدولة ما وهي أساس التجارة الدولية، فإذا كانت قيمة الواردات لدولة ما أكبر من صادراتها فهذا يعني حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي

تمهيد:

لقد تناول الفصل الأول (الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي)، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث رئيسية، حيث تناول المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثاني أهداف السياسة النقدية وأدواتها وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي، وتناول المبحث الثالث مفهوم التوازن وتطوره عبر مدارس الفكر الاقتصادي، أما المبحث الرابع فقد تناول أشكال ومجالات ومؤشرات التوازن الاقتصادي، بينما تناول المبحث الخامس التوازن الاقتصادي الكلي.

المبحث الأول- مفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي:

لكي يتم فهم السياسة النقدية ودراستها من جميع الجوانب لابد من تعريفها والتعرف على مراحل تطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، ولذلك سوف يتناول هذا المبحث تعريف السياسة النقدية واتجاهاتها، وأهم المراحل التي مرت بها عبر مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة.

أولاً- مفهوم السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية في الادبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر وتطور في القرن العشرين، حيث برز دور السياسة النقدية بعد حدوث الدورات الاقتصادية وما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية، فالسياسة النقدية تعني تدخل السلطات النقدية بهدف التأثير على عرض النقود وتوجيه الائتمان، وذلك باستخدام وسائل نقدية معينة، والغرض من ذلك الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية (الخزرجي، 2010، ص5)، ويمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي من أجل السيطرة على العرض النقدي ومستوى أسعار الفائدة (عبدالهادي، وآخرون، 2013،

ص253)، وتعرف بأنها مجموعة الإجراءات والأدوات التي تنفذها السلطات النقدية في إدارة النظام النقدي والتحكم في عرض النقود، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المتعلقة بالتأثير على الناتج الكلي والأسعار (الأفندي، 2013، ص213)، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتبعها السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة يربطها إطار زمني محدد (عبدالحميد، 2010، ص364)، وهي السياسة التي تهدف إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للدولة، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب على الاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من توسع الإنتاج (عمرو، 2010، ص239)، وهي عبارة عن عملية تهدف إلى استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهادفة للتأثير على عرض النقود بشكل خاص والأداء الاقتصادي بشكل عام، وتعرف أيضاً بأنها دراسة العلاقة بين المتغيرات في النظام النقدي والأهداف الاقتصادية العامة. (غدير، 2010، ص.31)

وهناك تعريف دقيق ومختصر للسياسة النقدية حسب وجهة نظر "جورج سوز": بأن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود، وذلك للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك، الادخار، العمالة، الاستثمار) بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة (بشيشي، د.ت، ص.ص171-172)، وهناك تعريف يسمى بالمعنى الواسع للسياسة النقدية والذي يفسر السياسة النقدية بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود ومعدلات الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ومن أهم هذه الأهداف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. (الدليمي، والرفيعي، د.ت، ص.3)

ثانياً- اتجاهات السياسة النقدية:

السياسة النقدية تتكون من اتجاهين يمكن أن تتَبعها الدول عن طريق السلطات النقدية لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية القائمة وهي كما يلي:

1- **الاتجاه التوسعي:** هو مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها البنوك المركزية من أجل القضاء على ظاهرة الانكماش، وذلك من خلال زيادة المعروض النقدي، حيث تقوم بإجراءات عدة من أهمها تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وتخفيض سعر إعادة الخصم، وقيام البنك المركزي بشراء الأوراق المتداولة في السوق المالي.

2- **الاتجاه الانكماشي:** حيث تقوم السلطات النقدية بتطبيق هذا الاتجاه عندما يمر الاقتصاد بحدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، والهدف من هذا الاتجاه هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال استخدام إحدى أدوات السياسة النقدية، حيث يتم اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات ومنها رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي سيقل حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية وهذا يؤدي إلى التقليل من الإقراض، أو رفع سعر إعادة الخصم، وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية. (البكري، وصافي، 2009، ص.ص180-181)

ثالثاً- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

قبل حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى اعتقد الكثير من الاقتصاديين أن السياسة النقدية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية، والتي لها دور فعَال في تحقيق التوازن الاقتصادي، ولكن بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى ووقوع الكساد واستمراره لعدة سنوات وعجز السياسة النقدية في معالجة هذا الوضع تغيرت وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين حول فاعلية السياسة النقدية، حيث أصبح الاهتمام لدى الاقتصاديين يصب في صالح السياسة المالية، وأنها قادرة على معالجة هذا الوضع القائم، حيث رأى الاقتصادي "كينز" ضرورة تدخل الدولة بإنفاق استثماري ضخم للقضاء على الكساد وتحقيق التشغيل الكامل، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الاهتمام والاعتقاد بفاعلية السياسة النقدية في معالجة التضخم والمحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي. (مدوخ، 2003، ص27)

1- السياسة النقدية والمدرسة الكلاسيكية:

حسب وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية تركز الاهتمام بالسياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية المعروض النقدي، ولذلك يمكن التأثير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن السلطات النقدية تستطيع التأثير في كمية المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان

وهو ما ينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

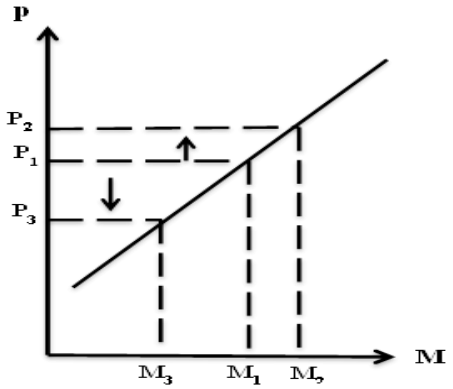

المصدر: د. ناظم محمد فوزي الشمري، النقود والمصارف "النظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.436.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الزيادة في كمية النقود من M_1 إلى M_2 سيترتب عليها زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2، وأيضاً فإن الانخفاض في كمية النقود من M_1 إلى M_3 سيترتب عليه انخفاض في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3، ومن هنا فإن السلطات النقدية يقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على وضع العملة المحلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحكمها في المعروض النقدي، وهذا بالطبع سينعكس إيجاباً على المستوى العام للأسعار، ونلاحظ أيضاً من خلال هذا الشكل وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار، فالزيادة في كمية النقود يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح في حالة الانخفاض على اعتبار أن الاقتصاد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل لموارده ويعجز الجهاز الإنتاجي على زيادة العرض السلعي، حيث إن ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود يؤدي إلى تغيرات في كمية النقود، وهذه التغيرات تؤدي إلى تغيرات مماثلة في المستوى العام للأسعار حسب وجهة نظر التحليل الكلاسيكي، وقد افترض الكلاسيك أن النقود لا تصلح إلا لوظيفة واحدة فقط وهي وظيفة الوسيط في التبادل وفي داخل اقتصاد عيني، وبالتالي إنكار وظائف النقود الأخرى وخاصةً وظيفتها كمخزن للقيم وإدارة للادخار، وبالتالي فإن الكلاسيك افترضوا أن الادخار موجه تماماً للاستثمار وبحكم فاعلية سعر الفائدة الذي يتحدد كسائر الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة عن طريق عرضها وطلبها، وبما أن سعر الفائدة ظاهرة عينية

ويتحدد بعرض النقود وطلبها وحجم الدخل ثابت، فإن الادخار تلقائياً سيتحول إلى الاستثمار، والشكل التالي يوضح علاقة الادخار والاستثمار بسعر الفائدة:

شكل رقم (2): علاقة الادخار والاستثمار بسعر الفائدة

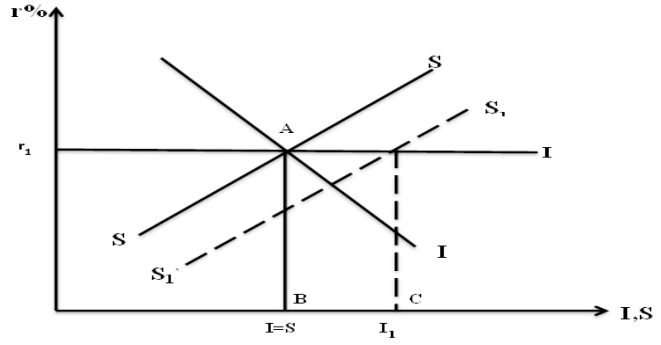

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص438.

من خلال الشكل نلاحظ أن سعر الفائدة يتحدد عند المستوى "r_1" نتيجة تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار في النقطة "A"، وعند النقطة "B" يتساوى حجم الادخار مع حجم الاستثمار على المحور الأفقي، وعند انتقال الادخار من S إلى S_1 أي انتقال منحنى الادخار بكامله سيترتب على ذلك زيادة في الادخار، وهذه الزيادة في الادخار سيترتب عليها زيادة في حجم الاستثمار من النقطة B إلى النقطة C، وبحسب وجهة نظر التحليل الكلاسيكي فإن معالجة الاختلال وعدم الاستقرار الاقتصادي يكون بواسطة السياسة النقدية لوحدها بدون مشاركة السياسات الاقتصادية الأخرى، فالسياسة النقدية هي التي تؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، فمثلاً عند حدوث هبوط في الأسعار وتكدس السلع في السوق أثناء فترات الركود الاقتصادي سيتم اللجوء إلى زيادة كمية عرض النقود، والتي ستؤول إلى تنشيط الاقتصاد عن طريق تحسن مستويات الأسعار، أما في حالة التضخم الاقتصادي سيتم اللجوء إلى تقليص كمية وسائل الدفع ثم انخفاض المستوى العام للأسعار. (الشمري، 2008، ص.ص436-439)

2- السياسة النقدية والمدرسة الكينزية:

بعد حدوث ازمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجزه في معالجة الازمة القائمة بشكل فعال، ظهر التحليل الكينزي ليساهم بشكل فعال في تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لها (عبدالله، 1994، ص.209)، حيث يقوم التحليل الكينزي على مجموعة من الفرضيات ومنها ما يلي:

أ- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود، فالأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لعدة دوافع والتي من أهمها: المضاربة، والاحتياط، والمعاملات.

ب- رفض كينز قانون ساي، وبيَن عدم وجود يد خفية، وبالتالي ضرورة تدخل الدولة لعلاج الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات.

ج- اقترح كينز طريقة عامة للتوظيف لمعالجة كل مستويات التشغيل، وتفسير التضخم والبطالة باعتبارهما ينجمان في الأساس عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.

د- اعطى اهتماماً كبيراً لفكرة الطلب الكلي الفعال لاستخدامها في تفسير أسباب عدم التوازن، حيث يرى أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال والذي يتكون من: الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على السلع الاستثمارية. (فرحات، 2015، ص28)

وبما أن أفكار كينز قامت على مبدأ ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعليه فإنه طبقاً لهذا المبدأ فإن أول وظيفة ستقوم بها هي إدارة النقد والانتقال من نظام النقود الذهبية إلى نظام النقود الورقية، حيث إن الدول انتقلت من النظام الذهبي إلى النظام الورقي وقد حدث هذا الانتقال في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستناداً إلى آراء المدرسة الكينزية فإن السياسة النقدية الأساسية تقوم على ثلاثة أعمدة رئيسة هي التحكم بعرض النقد، والتحكم بحجم التسليف، التحكم بسعر الفائدة، فالمدرسة الكينزية أعطت للدولة دوراً مهماً في التدخل في النشاط الاقتصادي، وأنها مسؤولة عن الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل وتحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا الشيء لا يمكن أن يحدث إلا إذا استخدمت الدول النقد من جهة، والسياسة المالية من جهة أخرى بهدف تحقيق التوظف الكامل، والسؤال هنا: كيف يتحقق ذلك عن طريق النقد؟ ويمكن توضيح ذلك والاجابة على السؤال من خلال الشكل رقم (3).

فمن خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أنه إذا وجدت الدولة أن عرض النقد منخفض وسعر الفائدة مرتفع والأفراد لا يطلبون النقود فيجب عليها زيادة حجم الإصدار النقدي، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى LM من LM_0 إلى LM_1، أي أن منحنى LM سوف يتقاطع مع المنحنى IS_0 عند النقطة F_1 بدلاً من النقطة F_0، حيث يؤدي هذا إلى انخفاض سعر الفائدة من i_0 إلى i_1، وزيادة الطلب على النقود عند سعر الفائدة الجديد، وينتج عن ذلك زيادة مستوى الدخل من Y_0 إلى Y_1،

وفي هذه الحالة تكون الدولة قد أثرت في النشاط الاقتصادي، وأيضاً قد أثرت على الاستثمار والتوظيف والناتج من خلال هذه السياسة، وطالما أن الاقتصاد لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل فيمكن الاستمرار في هذه السياسة والتوقف عنها في حال وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وعلى العكس من ذلك إذا كان الاقتصاد يعاني من فائض في عرض النقد فإنه يجب على الدولة تخفيض عرض النقد لامتصاص هذا الفائض، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، والنتيجة استقرار الأسعار وحدوث التوازن من جديد.

شكل رقم (3): العلاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة

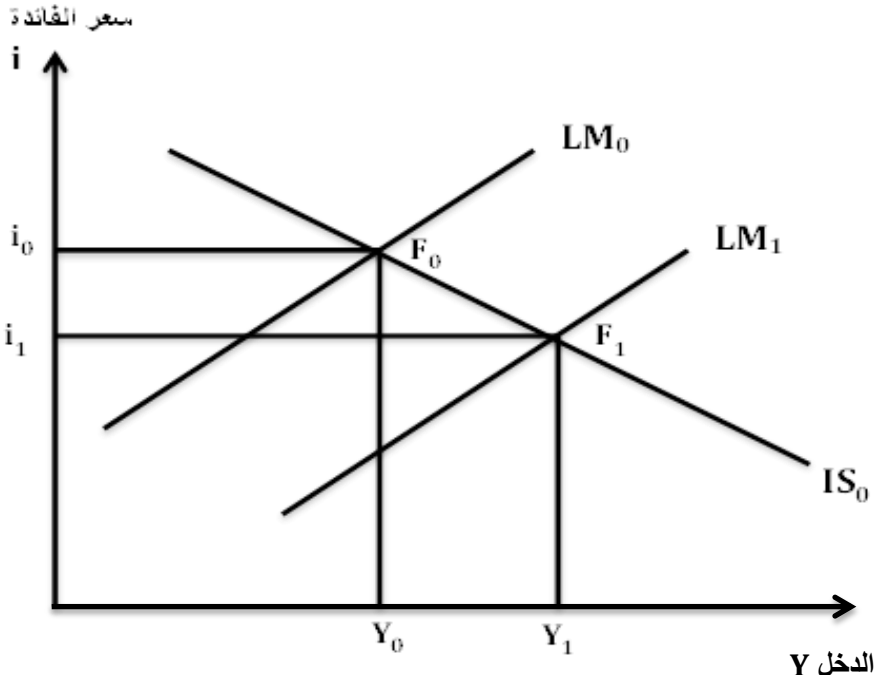

المصدر: د. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2011، ص426.

فالسياسة النقدية الكينزية تستخدم سعر الفائدة وعرض النقد للتأثير على الوضع الاقتصادي العام (التشغيل، الدخل، الناتج، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار)، حيث إن كل هذه المتغيرات تتأثر بعرض النقد، وقد كان كينز مضارباً في البورصة، لذلك يرى بأن زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار بالسندات أو الإنتاج المادي، وكلاهما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد وانتقال المنحنى LM من LM_0 إلى LM_2 (إلى الأعلى وجهة اليسار)، وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل، فمثلاً إذا قام الأفراد ببيع السندات من أجل الاحتفاظ بالنقود، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي سينخفض مستوى الدخل والناتج، وهكذا تؤثر السياسة النقدية الكينزية على المتغيرات الاقتصادية الكلية. (كنعان، 2011، ص.ص425-426)

المبحث الثاني- أهداف وأدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي:

إن إدارة السياسة النقدية في أي دولة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، باستخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة للمساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والتي تعرقل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ومن أبرز هذه المشاكل: التضخم والبطالة، ولذلك سيتم التطرق إلى هذه الأهداف والأدوات كما يلي:

أولاً- أهداف السياسة النقدية:

إن من أهم أولويات السلطات النقدية داخل أي دولة هو المحافظة على الوضع النقدي للدولة في ظل اقتصاد سليم، وتعتبر السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم هو الاقتصاد الذي يمتاز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد، وللمحافظة على هذا الاقتصاد السليم يجب الحفاظ على استقرار أسعار العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى (مدوخ، 2003، ص.6)، وتتمثل أهداف السياسة النقدية في الآتي: تحقيق مستوى عال من التوظيف، تحقيق استقرار الأسعار، تحقيق استقرار أسعار الصرف، تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، معالجة الاختلال في موازين مدفوعات الدول (داوود، 2010، ص350)، وسنقوم بشرح هذه الأهداف بالتفصيل كما يلي:

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار: تحقيق الاستقرار في الأسعار يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، حيث تسعى السلطات النقدية في أي دولة إلى المحافظة على استقرار الأسعار، وبالتالي فإن المهمة الأساسية للسلطات النقدية هي احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها. (عبدالحميد، 2010، ص366)

2- تشجيع النمو الاقتصادي: إن مهمة السياسة النقدية لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع هو التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، للوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في المسار الصحيح نحو تحقيق النمو السريع، (راتول، وكروش، 2014، ص.89)، فتشجيع النمو الاقتصادي يعتبر من أولويات السياسة النقدية، حيث تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق معدل نمو سريع، ويكون ذلك بالمحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف والدخل، حيث اتجهت السياسة النقدية حديثاً على الجمع بين هدف استقرار سعر الصرف وهدف المحافظة على مستوى عالٍ من الدخل والتوظيف، وبالتالي فإن السياسة النقدية كوسيلة للنهوض

بالنمو الاقتصادي أصبحت إحدى أهداف سياسة البنوك المركزية في إدارة الائتمان. (البكري، وصافي، 2009، ص.ص179-180)

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يقصد بميزان المدفوعات السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (ساكر، 2003، ص100)، وبالتالي فإنه من بين أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وعلاج أي خلل قد يحدث لميزان المدفوعات سواء كان فائضاً أو عجزاً، ويتم ذلك بتخفيض معدلات الفائدة في الدول التي يكون بها فائض في ميزان المدفوعات وبالأخص الدول المتخلفة، أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدول وخاصةً الدول الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل، وهذا التدفق لرؤوس الأموال الأجنبية يساهم في تقليل حدة العجز في ميزان المدفوعات. (فضل، 2016، ص87)

4- المساهمة في تحقيق التوظيف الكامل: التوظيف الكامل يقصد به الحالة التي يتم فيها توظيف كل شخص قادر وراغب، ويبحث عن عمل يجب أن يلتحق به، وإلا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عنه بطالة، ومن مميزات التوظيف الكامل وجود معدل بطالة يتراوح بين 4% و5% من إجمالي القوة العاملة، ويعبر عن التوظيف الكامل من خلال التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية بحيث لا يبقى جزء من الموارد معطلاً، الأمر الذي ينتج عنه عدم تحقيق الهدف المنشود في ظل الموارد والإمكانيات المتوفرة، وينتج عن ذلك بطالة بالمفهوم الواسع (بلعايش، 2015، ص115)، فالسياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التوظيف الكامل، وذلك عن طريق زيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لزيادة الطلب الفعال، وبذلك يزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي. (عبدالحميد، 2010، ص367)

5- تحقيق استقرار سوق النقود: حسب وجهة نظر العديد من الاقتصاديين فإن السياسة النقدية تسعى إلى العمل على تحقيق استقرار سوق النقد، وبناءً على ذلك يجب أن تعمل السياسة النقدية على القضاء على التقلبات الموسمية في الطلب على النقود، وعلى السلطات النقدية توفير السيولة والائتمان أثناء الأزمات، وأن تعمل على تحقيق المواءمة بين عرض النقود والطلب على النقود،

ويرى كثير من الاقتصاديين أن هذا الهدف لم يلق قبولاً على نطاق واسع. (البكري، وصافي، 2009، ص179)

6- العمل على استقرار أسعار الصرف: سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، وأيضاً يعرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة والتي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملات الأخرى، فمهمة السياسة النقدية هنا هي المحافظة على قيمة النقود، وذلك باتباع سياسة ائتمانية معينة تسهم في خلق بيئة استثمارية تشجع على الاستثمارات وزيادة الإنتاج، وهذا ينعكس على أسعار السلع، فانخفاض أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الخارج. (شدهان، 2016، ص.ص19-20)

ثانياً- أدوات السياسة النقدية:

بعد أن تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية نأتي الآن للتحدث عن أهم أدوات السياسة النقدية والتي من خلالها ستتحقق الأهداف سالفة الذكر، فالمقصود بأدوات السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تلجأ إليها السلطات النقدية في أي دولة للوصول إلى تحقيق المصلحة العامة التي من شأنها تعظيم أهداف محددة (فهمي، 2006، ص13)، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، بالإضافة إلى أدوات أخرى: فالأدوات غير المباشرة تستخدم في التأثير على حجم الائتمان الكلي في المصارف، أما الأدوات المباشرة فهي موجهة نحو استخدام معين وليس إلى حجم الائتمان الكلي (عامر، 2010، ص234)، وسوف يتم عرض هذه الأدوات كما يلي:

1- الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية: وتشتمل على الأدوات التالية:

أ- عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع وشراء الأوراق المالية والهدف من ذلك هو التأثير في أسعار الفائدة وعرض النقود، وحسب ما تقتضيه متطلبات الظروف الاقتصادية وأهداف السياسة النقدية (شيعان، والحمدي، 2011، ص204)، وتعتمد عمليات السوق المفتوحة على الطبيعة التي يمر بها الاقتصاد في الدولة، فإذا كان الاقتصاد يمر بحالة تضخم فسوف تقوم السلطات النقدية بتطبيق سياسة نقدية انكماشية عن طريق بيع السندات الحكومية بأسعار فائدة مغرية للجمهور تضاهي أسعار الفوائد التي تمنح على الودائع

لدى البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض حجم الأرصدة النقدية بين أيدي الأفراد في البنوك التجارية، ويؤدي هذا إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض والتسهيلات المصرفية، وسينتج عن ذلك انخفاضاً في حجم المعروض النقدي وبالتالي انخفاض القدرة على الشراء والنتيجة انخفاض الطلب الكلي، وانخفاض معدلات التضخم، أما إذا كان الاقتصاد يمر بحالة ركود فسوف تقوم السلطات النقدية بتطبيق سياسة نقدية توسعية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الجمهور والبنوك التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية المتاحة بين أيدي الجمهور في البنوك التجارية، وبالتالي تتوسع البنوك التجارية في عملية خلق الائتمان من خلال منح العديد من القروض والتسهيلات المصرفية بمختلف أشكالها، والنتيجة دعم الاقتصاد بكميات كبيرة من النقود تدفعه للخروج من الركود الاقتصادي والمساعدة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي. (عبدالهادي، وآخرون، 2013، ص.ص254-255)

ب- **سعر إعادة الخصم:** ويعرف سعر الخصم على أنه سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي في سبيل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الأجل القصير (البكري، وصافي، 2009، ص182)، ويعتبر سعر إعادة الخصم من أهم الأدوات التي تستخدم في التحكم في حجم التمويل المصرفي الممنوح، وبالتالي التحكم في حجم نمو الأرصدة النقدية المتداولة، وفي حالة أن الظروف الاقتصادية في الدولة تتطلب التغيير، فإن السلطات النقدية سوف تعمل على تغيير التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم عن طريق البنك المركزي، فالتأثير على التكلفة الكلية لسعر إعادة الخصم سوف يؤدي إلى التأثير على رغبة المصارف التجارية في الدولة على الاقتراض من البنك المركزي، وهذا بدوره سوف يجعل البنوك التجارية في الدولة قادرة على منح التمويل المصرفي والنتيجة نمو الأرصدة النقدية المتداولة، فإذا كان الوضع الاقتصادي في الدولة يتطلب ضخ المزيد من النقود فإن البنك المركزي سيقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، وهذا يشجع المصارف التجارية على الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي نمو حجم الأرصدة النقدية المتداولة، وعلى العكس إذا كان الوضع الاقتصادي في الدولة يتطلب امتصاص جزء من الأرصدة النقدية المتداولة. (بنك السودان المركزي، 2006، ص.ص25-26)

ج- **نسبة الاحتياطي القانوني:** يقصد بنسبة الاحتياطي القانوني "بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك

البنوك" (عبدالحميد، 2010، ص378)، حيث تنص التشريعات التي تنظم عمل البنوك التجارية في معظم دول العالم أن أي بنك تجاري يجب عليه الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على هيئة رصيد لدى البنك المركزي، ويتمتع البنك المركزي بصلاحية التحكم في هذه النسبة، أي تغيير هذه النسبة سواء برفعها أو بخفضها حسب ما تطلبه الظروف الاقتصادية في الدولة، وذلك من أجل مقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وتوسيع الودائع، فقدرة البنك التجاري على تقديم الائتمان ومنح القروض لا تتحدد فقط بمقدار حجم الودائع النقدية المتحصل عليها، بل تتحدد أيضاً بأن يلتزم البنك التجاري بإيداع نسبة من أرصدة وحسابات الأفراد والمشروعات في حسابات لدى البنك المركزي، حيث إن تغير هذه النسبة يؤثر في قدرة البنك التجاري على توسيع الائتمان، فعند تجاوز الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية الحد المرغوب فيه، فإنه في هذه الحالة سيقرر البنك المركزي مكافحة هذا التضخم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا سيلزم البنوك التجارية إلى تقليص حجم القروض التي تقدمها لعملائها، والعكس صحيح في حالة الركود الاقتصادي. (الشهداني، وآل طعمة، 2012، ص135)

2- الادوات المباشرة للسياسة النقدية: هذه الأدوات يستخدمها البنك المركزي للتأثير على نوعية الائتمان أو السيطرة على الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، وعادةً ما يتم استخدام هذه الأدوات في الدول النامية أكثر من استخدامها في الدول المتقدمة، والسبب في ذلك هو غياب فاعلية آلية السوق في الدول النامية، وأيضاً عجز بعض القطاعات الاقتصادية في هذه الدول بشكل كامل (حداد، وهذلول، 2005، ص.190)، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

أ- الاقناع الادبي: الوسائل الأدبية لدى البنك المركزي تستخدم لإقناع البنوك التجارية بالقيام بعمل معين أو عدم القيام به، فمثلاً قد يوصي البنك المركزي برفع قيمة حقوق الملكية بزيادة الأرباح غير الموزعة لديه، أو يوصي بزيادة القروض الجديدة بمعنى استخدام الفائض من احتياطيات هذه القروض لتنشيط حركة الاقتصاد، وأيضاً إقناع البنك المركزي للبنوك التجارية بعدم رفع سعر الفائدة على الودائع إلى الحد الأعلى المسموح به، وبالتالي لكي تحافظ البنوك التجارية على علاقتها مع البنك المركزي يجب أن تستجيب لتوصياته في حدود ما تسمح به إمكانياتها. (علي، والعيسي، 2004، ص372)

ب- الرقابة على الائتمان: والهدف من هذه الأداة هو الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مباشرةً، ويتم هذا بفرض سقف أعلى للائتمان لا يتجاوزه البنك التجاري في منح الائتمان، والهدف هو الحد من خلق نقود الودائع مباشرة دون الحد من الائتمان كنتيجة لسياسة أخرى.

ج- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك من خلال سعر البنك المركزي إلى البنوك التجارية، وهذا يقلل من الاحتفاظ بأرصدة كبيرة في البنوك التجارية، وذلك للحفاظ على سعر صرف العملة المحلية، حيث إن قيام البنوك التجارية بإيداع العملات الأجنبية في البنك المركزي يسهم في استقرار العملة المحلية، ولكن الاحتفاظ بها في الخارج يؤدي إلى قلة المودع منها لدى البنك المركزي، وهذا يسهم في عدم استقرار العملة المحلية، وعدم القدرة على التحكم بسعر الصرف، وبالتالي فإن مهمة البنك المركزي في هذه الحالة هو مراقبة الأرصدة في الخارج، والتدخل في توجه البنوك التجارية نحو تحويل العملات الأجنبية. (ساكر، 2003، ص125)

د- الودائع الخاصة: وفقاً لهذه الأداة فإنه يفرض على المصارف التجارية باقتطاع جزء من أرصدتها على هيئة ودائع مجمدة عند البنك المركزي تستحق عليها فائدة معينة، بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، وفائدة هذه الأداة هو التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال التقليل من أرصدتها. (عبدالله، 1994، ص214)

هـ- النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة، وتحدد هذه النسبة عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، والغرض من هذه الأداة هو منع البنوك التجارية من الإفراط في الإقراض.

و- تأطير الائتمان: تأطير الائتمان عبارة عن إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية، وذلك بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، والغرض من هذا الإجراء هو أن السلطات النقدية تسعى إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الاكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة، فمثلاً عند حدوث تضخم تقوم السلطات النقدية بوضع سياسة تأطير القرض، والهدف هو منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في حدوث التضخم، والعكس صحيح حيث يقيد الائتمان نحو بعض القطاعات التي كانت سبباً في حدوث التضخم. (أحمد، 2016، ص.ص59-61)

ز- **السياسة الانتقائية للقروض:** هذه السياسة لكي يتم تطبيقها بالشكل الصحيح تتطلب ضرورة توفر بعض الأدوات للبنك المركزي لكي يمارسها ويتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك التجارية، ومنها على سبيل المثال: تطبيق أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، تحديد حصص ائتمانية مختلفة بين القطاعات الاقتصادية، تحديد السقوف التمويلية، تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض، تحديد أسعار فائدة مختلفة، وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، تغيير هامش الضمان المطلوب، اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في منح القروض عندما تتجاوز القروض حداً معيناً. (بوحيضر، 2015، ص.ص69-70)

3- الأساليب المساعدة: هناك أساليب مساعدة للسياسة النقدية وهي أساليب معنوية في أغلب الأحيان وتشمل ما يلي: تحديد الحد الأدنى لرأس مال المصرف أو نوعية المحافظ المالية، وتحذير المصارف التجارية من النشاطات السلبية وذلك بتوجيه النصح لها، ويتم ذلك باستخدام سياسة الإغراء والمناقشة والإقناع لحث المصارف التجارية بالابتعاد عن النشاطات السلبية، يقوم البنك المركزي بالتفتيش على الحسابات والأصول المملوكة للبنوك وتقييم طرق الادارة المتبعة، وتوجد أيضاً اجراءات مباشرة يقوم بها البنك المركزي كمنع إقراضها، أو رفع تكلفة الاقراض إلى إجراء إيقاف نشاط البنك أو وضع مفوض عليه. (محمد، 1996، ص25)

ثالثاً- علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي:

التوازن الداخلي يقصد به تحقيق التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو حدوث ارتفاع غير مرغوب في المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فالمقصود به تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما، حيث يعتقد النقديون أن السياسة النقدية لها القدرة على تحقيق كلٍ من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ولتحقيق التوازن الداخلي والخارجي يستعين النقديون بأدوات تساهم في تحقيق هذا التوازن، ومن أهم هذه الأدوات سعر الصرف وتنظيم التجارة ، تغيرات الدخل القومي، فمثلاً إذا كانت دولة ما تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها، حيث إن مستوى التوظيف في الدولة يقل عن مستوى التوظيف الكامل أو حدوث بطالة غير مرغوب فيها، ولعلاج هذه الحالة تقوم السلطات النقدية بتخفيض سعر الصرف مما يؤدي إلى الحد من الواردات وزيادة الصادرات، وأيضاً يمكن الاستعانة بإجراءات مراقبة وتنظيم التجارة الخارجية لعلاج هذه الحالة، وبالتالي فإن

مستوى الدخل القومي سيزيد ويتوازن عند مستوى يتوازن عنده الميزان التجاري وتصبح قيمة صافي الاستثمار الأجنبي مساوية للصفر.

ومتى كان المستوى الذي يتوازن عنده الدخل يحقق التوظيف الكامل فإن مشكلة عجز ميزان المدفوعات ستختفي دائماً، ويحدث الثبات في الأسعار بعد أن كانت منخفضة قبل بلوغ مستوى التوظف الكامل، أما إذا كانت تلك الدولة التي تعاني أختلالاً في ميزان مدفوعاتها لا تعاني من مشكلة البطالة وبلغت مستوى التوظيف الكامل، فيرى النقديون أن علاج مثل هذه الحالة يعتبر صعباً مقارنةً بسواها من الحالات، حيث تؤدي السياسات النقدية المقيدة لعجز ميزان المدفوعات ودفع الصادرات إلى زيادة الأسعار والأجور المحلية بسبب زيادة الدخل القومي، ولكن ارتفاع الأسعار والأجور في هذه الدولة سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الصادرات، وبالتالي الحد من طلب الدول الأخرى على منتجات هذه الدولة خصوصاً إن لم تتغير الأسعار في الدول الأخرى، والنتيجة أن معدل زيادة الصادرات سوف يتراجع إلى سابق عهده (أي قبل استخدام أدوات السياسة النقدية)، وبالتالي يحدث ثباتاً أو استقراراً في الأسعار والأجور المحلية، وأيضاً يتوازن الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل، وهكذا يتحقق التوازن الداخلي والخارجي معاً، ولكي يستمر هذا التوازن يمكن استخدام ما يعرف بسياسات تقليل الاستيعاب، ويقصد بها زيادة معدل الادخار وخفض معدلات الاستهلاك والاستثمار. (عبدالعظيم، 1986، ص.ص126-127)

المبحث الثالث- مفهوم التوازن الاقتصادي وتطوره عبر مدارس الفكر الاقتصادي:

يقصد بالتوازن فلسفياً أن ظاهرة معينة لا يمكن تفسيرها إلا بعدد من المتغيرات المتعارضة في اتجاهاتها أو حركاتها، بحيث أن تقابلها يحقق للظاهرة ثباتاً ونظاماً في الحركة، وفي الاقتصاد احتفظت فكرة التوازن بهذا المفهوم مع إجراء بعض التطوير عليها. (موسى، 2009، ص55)

أولاً- مفهوم التوازن الاقتصادي:

فكرة التوازن هي إحدى غايات التحليل الاقتصادي وهي فكرة مهمة في علم الاقتصاد، ويحدث التوازن في الاقتصاد عندما تكون قيم المتغيرات التابعة في النظام الاقتصادي أو النموذج الاقتصادي غير قابلة للتغير عبر الزمن، وعندئذ تكون متغيرات النموذج الاقتصادي في حالة سكون ولا وجود لعوامل تدفع بقيم هذه المتغيرات إلى الابتعاد عن وضعها التوازني، ومن المهم أن

أي نظام أو نموذج اقتصادي يكون في حالة توازن ليتسنى وصفه بالتوازن طبقاً للمفهوم الاقتصادي، وترتبط فكرة التوازن وخاصةً التوازن العام بفكرة الكفاءة القصوى، حيث إن النشاط الاقتصادي يحقق كفاءة قصوى عند سريان حالة المنافسة الكاملة في الأسواق سواء كانت الملكية ملكية خاصة أو عامة، وبشكل عام فإن التوازن يعني الوضع الذي يتحقق عنده تعادل وليس انتفاء قوى التغيير بما يضمن استقرار النظام وعدم ميله إلى الحركة الذاتية، وأيضاً فإن التوازن الاقتصادي يعني ذلك الوضع الأمثل أو الوضع المثالي للظاهرة أو النموذج الاقتصادي. (الأفندي، 2012، ص.ص18-19)

وهناك تعريف آخر للتوازن "بأنه الوضع الذي إذا تم الوصول إليه مع عدم وجود أي حافز للابتعاد عنه سيظل كما هو ما لم تحدث أية مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك" (الليثي، وإبراهيم، 1998، ص91)، ويعرف التوازن الاقتصادي بأنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما إذا ما توفرت شروط أو ظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار احدهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال، إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي، ويعرف أيضاً بأنه الحالة التي يمكن أن تظل كما هي ما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها، وركز هذا التعريف على حالة التشغيل الكامل (صفة الثبات) معتمداً في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل (دراوسي، 2006، ص.ص102-103)، ويمكن تعريف التوازن الاقتصادي بأنه "وضع ثبات نسبي لظاهرة اقتصادية معينة ما لم تحدث أي مؤثرات خارجية على المتغيرات ذات الصلة بالظاهرة، وبالتالي إبعادها عن هذا الوضع، وأيضاً يقصد به وصول الاقتصاد إلى الحالة المثلى التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية مما ينعكس إيجابياً على النمو والتطور الاقتصادي، ويمكن تعريف التوازن الاقتصادي من خلال العلاقة بين الطلب والعرض "بأنه تعادل العرض الكلي والطلب الكلي، حيث يحدث المستوى التوازني في الاقتصاد عبر النقطة التي يتقاطع عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي. (قجاتي، 2017، ص.ص84-85)

ثانياً- التوازن في الفكر الاقتصادي:

من طموحات أي دولة في العالم تحقيق التوازن في اقتصادها، وقد اختلفت وجهات نظر المدارس الاقتصادية في موضوع التوازن، ومنها: المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الكينزية، ويمكن توضيح وجهة نظر كلٍ من المدرستين في موضوع التوازن الاقتصادي كما يلي:

1- التوازن الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي:

أوضحت المدرسة الكلاسيكية أن الاقتصاد يكون في حالة توازن من اعتقادها بوجود آلية اليد الخفية، حيث يتعادل الطلب الكلي بشكل مستمر مع العرض الكلي، بافتراضهم بأن العرض يخلق طلباً مساوياً له (قانون ساي)، وبالتالي فإن الاقتصاد يكون عند مستوى الاستخدام الكامل، وانطلاقاً من تلك الفروض ذهب الفكر الكلاسيكي إلى الاعتقاد بحيادية النقود، حيث يرون بأن النقود ليس لها أي دور في تحديد المتغيرات الحقيقية الكلية كالدخل والإنتاج والاستخدام (موسى، 2009، ص42)، ويرى الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يكون عند النقطة التي يتساوى فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي، وبالتالي فإن أي اختلال في هذا التوازن الناتج عن التقلبات الاقتصادية في الاسواق سيولد تغيرات في الأسعار والأجور باتجاه حالة التوازن الكلي ولو بعد فترة زمنية معينة، وهذا يعني بأن الركود الاقتصادي هو ظاهرة مؤقتة، وأن آلية السوق كفيلة بمعالجتها بشكل تلقائي (العيسي، وقطف، 2006، ص143)، وللوصول إلى تحليل التوازن الاقتصادي حسب رأي المدرسة الكلاسيكية، سنعرف كلاً من الطلب الكلي والعرض الكلي وفقاً للمنظور التقليدي كما يلي:

أ- الطلب الكلي: الطلب الكلي هو عبارة عن مقدار الطلب الكلي من السلع والخدمات، وهو يتوقف على المستوى العام للأسعار، وتعرف دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار، فعند انخفاض الأسعار فإن كمية الطلب الكلي تزداد مع افتراض ثبات عرض النقود (ساكر، 2006، ص.ص15-18)، فالطلب الكلي يمثل مجموع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع بشرط توفر الرغبة والقدرة الشرائية لهما، ونلاحظ من خلال الشكل السابق بأن منحنى الطلب الكلي سالب الميل بسبب وجود علاقة عكسية بين الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار(موسى، 2009، ص43)، وبالتالي فإن منحنى الطلب الكلي سيكون كالتالي:

شكل رقم (4): منحنى الطلب الكلي

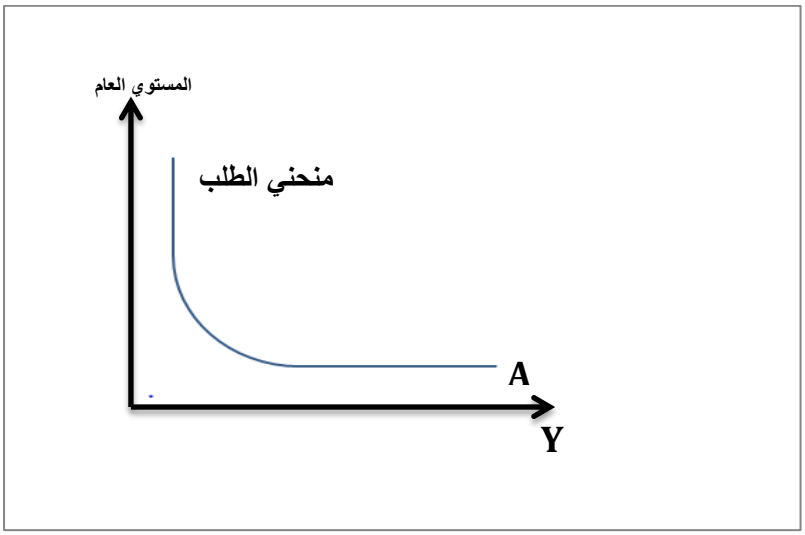

المصدر: أ.د. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، شارع هاشم الاسقر، النزهة الجديدة، ط1، القاهرة، ص.15.

فالانتقال من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى يعني تغير القوة الشرائية بسبب تغير المستوى العام للأسعار، مع افتراض ثبات كمية النقود المتداولة، أما إذا تغيرت كمية النقود فإن ذلك سيؤثر على مستوى الطلب بأكمله، أي أن تغير كمية النقود سيؤدي إلى تغير مستوى الطلب الكلي، وأن الزيادة أو الانخفاض في الطلب الكلي يؤثر في المستوى العام للأسعار دون أن يحدث تغيير في الإنتاج الحقيقي. (موسى، 2009، ص44)، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (5): أثر التغير في الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار

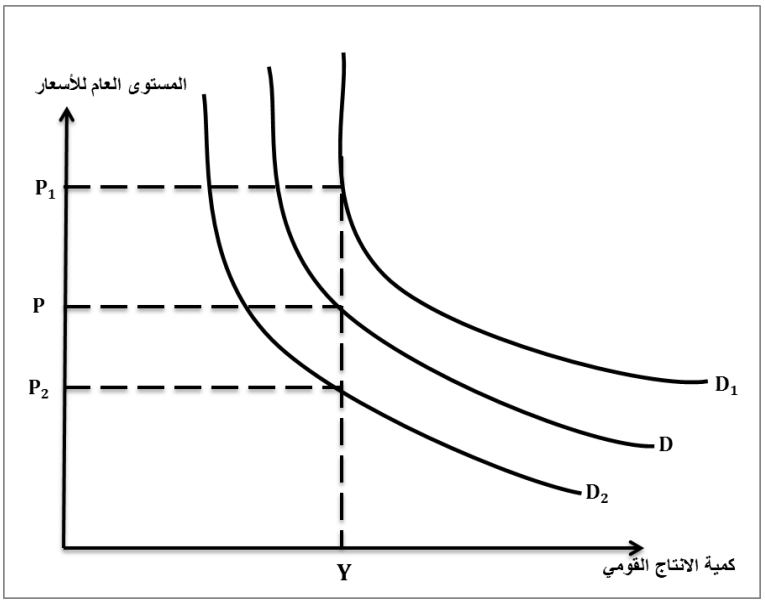

المصدر: سندس حميد موسى ، مرجع سابق ، ص.43.

ب- العرض الكلي: يعرف منحنى العرض الكلي بأنه تجميعات من الناتج والمستوى العام للأسعار، والتي تكون المؤسسات قادرة على إنتاجها، والتي تعرض في السوق في المدى الطويل، ومن خلال الفروض التي قدمها الكلاسيك وخاصةً المرونة في الأسعار والأجور، فإن منحنى العرض الكلي يكون على شكل خط مستقيم عمودي، وهذا يعني أن الكمية المعروضة ثابتة في المدى الطويل مهما حصلت تغيرات على الاسعار أو الطلب الكلي (ساكر، 2006، ص16)، ويمكن توضيح منحنى العرض الكلي كما في الشكل التالي:

شكل رقم (6): منحنى العرض الكلي

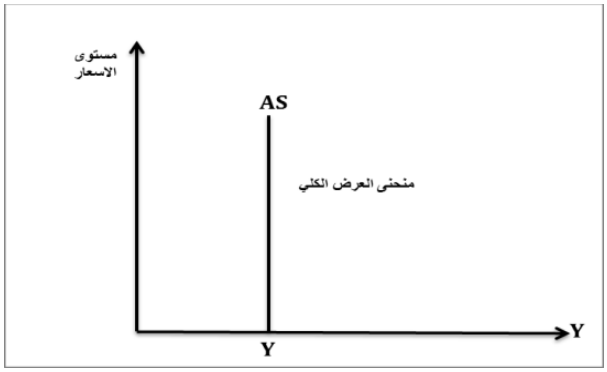

المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، شارع هاشم الاسقر، النزهة الجديدة، ط1، القاهرة، ص.16.

وهذا يعني أن أي تغيير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس الخط دون إحداث تغيير في حجم الانتاج، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين العرض الكلي والمستوى العام للأسعار (موسى، 2009، ص.45)، وبالجمع بين منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي نحصل على التوازن في الاقتصاد الكلي في النظرية الكلاسيكية، أي القيمة الكلية لما يطلبه أفراد المجتمع من السلع والخدمات مع القيمة الكلية لما تعرضه كل المشروعات من سلع وخدمات (ساكر، 2006، ص18)، والشكل رقم (7) يبين التوازن في الاقتصاد الكلي في النظرية الكلاسيكية، حيث نلاحظ من خلال الشكل أن التوازن في الاقتصاد الكلي يكون عند النقطة E، وهي النقطة التي يتساوى عندها العرض الكلي مع الطلب الكلي، ولا يمكن أن يحدث إلا عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، لأن منحنى العرض يقع عند هذا المستوى، فإذا ما حصل أي انخفاض في الطلب الكلي فإن الاقتصاد ينتقل إلى حالة عدم التوازن، وبالتالي فلا بد من تولد قوى ضاغطة في السوق تجعل الاقتصاد يعود إلى حالة التوازن، والقوة الضاغطة هي تغير المستوى

العام للأسعار، وهذا التغير لا بد وأن يضمن زيادة الإنتاج الفعلي كلما انخفض عن مستوى الاستخدام الكامل للعمل والموارد الاقتصادية الأخرى. (العيسي، وقطف، 2006، ص141)

شكل رقم (7): التوازن في الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك

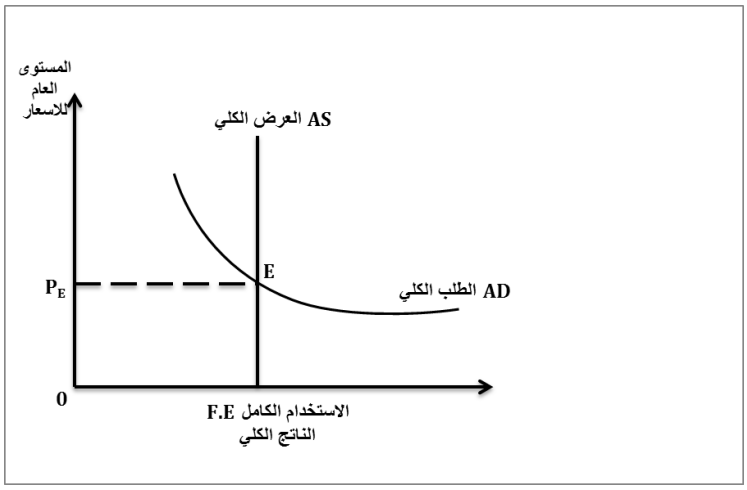

المصدر: نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي "مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص.141.

ج- التوازن النقدي عند الكلاسيك: يرى الكلاسيك أن التوازن في القطاع النقدي يتم من خلال صيغ النظرية الكَمية، وسوف نستعرض هنا التوازن النقدي حسب الصيغة التالية:

- صيغة المعاملات (فشر Fisher 1867-1947):

وتسمى أيضاً بمعادلة التبادل وهي خلاصة التطور النقدي التقليدي، حيث أثبت الاقتصادي الأمريكي (الفنج فيشر) Fisher العلاقة الطردية السببية الارتباطية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال معادلة التبادل التي صاغها عام 1917، حيث تأخذ الصيغة التالية: Mv = pT، حيث أن: M = كمية النقود المتداولة، v =سرعة تداول النقود، p =المستوى العام للأسعار، T=حجم التبادل السلعي (حجم المعاملات)، ومنها: P=v/T.M، وهذه النظرية تفترض ثبات "T" لافتراض التوظيف الكامل، وثبات "v" لافتراض عدم الاكتناز النقدي، ولثبات عادات الإنفاق وتنظم رفع الأجرة في المجتمع في الأجل القصير، فإنه يمكن التعبير عن العلاقة السابقة بالصيغة التالية: p= F (M) ، وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار تابع للعرض النقدي، وأن التغير في كمية النقود بنسبة معينة ينتج عنه تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وبالتالي فإنه من خلال التحكم في كمية النقود المتداولة يمكن التحكم في المستوى العام للأسعار. (الوادي، وآخرون، 2010، ص.ص45-46)

ومن خلال المعادلة السابقة (Mv = pT) نلاحظ أنها تتكون من جانبين هما: الجانب النقدي (Mv)، والجانب السلعي (pT)، وطبقاً لمعادلة "فيشر" فإن عرض النقد (MS) هو عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود المتداولة (M) في سرعة تداولها (v)، أي أن: MS=Mv، وأن الطلب على النقود (MD) هو عبارة عن حاصل ضرب حجم المعاملات (T) في المستوى العام للأسعار (p)، أي أن: MD=Pt، ونستنتج مما سبق أن التوازن النقدي طبقاً لمعادلة "فيشر" يتحقق عندما يتعادل عرض النقود مع الطلب على النقود، أي عندما: MS=MD، وأن التوازن التلقائي بين عرض النقود والطلب عليها ينعكس على التغير في المستوى العام للأسعار، وكذلك فإن الوضع التوازني يتغير بتغير الكمية المعروضة سواءً بالزيادة أو النقصان. (شدهان، 2016، ص35)

2- التوازن الاقتصادي في التحليل الكينزي:

بعد ظهور كتاب الاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كينز" J.Keynes بعنوان (النظرية العامة للنقود والتوظيف والفائدة) عقب أزمة الكساد الكبير عام 1929 التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، اتضح الخطأ الذي كانت تقوم عليه أسس التحليل الاقتصادي التقليدي، حيث ترتب عن ذلك عدم القدرة على تفسير ظاهرة الكساد ثم معالجتها وما تبعها من انخفاض في حجم الاستثمار وانتشار للبطالة، وقد بين "كينز" الخطأ الذي تقوم عليه النظرية التقليدية باعتقادهم أن التوازن الاقتصادي يحدث عند مستوى التوظيف الكامل أستناداً على قانون "ساي" والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث أوضح "كينز" أن التقليديين باعتمادهم على قانون "ساي" قد أسقطوا افتراض وجود بطالة، وهو الامر الذي كذبته وقائع الأحداث في ذلك الوقت، وقد قدم "كينز" فكرة بسيطة لتوازن الاقتصاد، والتي رفض بمقتضاها قانون "ساي"، حيث تقوم هذه الفكرة على أن الذي يحدد مستوى الدخل والتوظيف في المجتمع هو كلٌ من الطلب الكلي Aggregat Demand، والعرض الكلي Aggregat Supply، وهذه الفكرة هي جوهر النظرية الكينزية.

حيث إن فكرة "كينز" في التوازن لا تقوم عن طريق التطابق بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي، كما هو الحال في النظرية التقليدية التي تستند في ذلك على قانون "ساي" في التوازن، وإنما تقوم على دالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي التي أدخلها "كينز" في تحليله للتوازن، حيث يحدث التوازن في الاقتصاد عن طريق التطابق بين هاتين الدالتين، وبعبارة أخرى فإن التوازن ليس هو عبارة عن علاقة تساوٍ بديهية بين وجهين لحقيقة واحدة، وإنما هو في الواقع

عبارة عن تفاعل بين قوتين منفصلتين هما قوى العرض الكلي والطلب الكلي (عيسى، 1990، ص.ص75-76)، وسيتم توضيح التوازن النقدي حسب وجهة نظر المدرسة الكينزية كالتالي:

أ- التوازن النقدي في النظرية الكينزية: طبقاً للنظرية الكينزية فإن عرض النقود هو مقدار خارجي النشأة، يتحدد بواسطة سلطة مطلقة وهي الدولة، وأن الطلب على النقود والذي يفسر دوافع المعاملات والاحتياطي والمضاربة هو دالة متزايدة لمستوى الدخل ومتناقصة تبعاً للتغيرات في سعر الفائدة (مصطفى، وحسن، 2000، ص226)، وحسب رأي نظرية تفضيل السيولة التي جاءت بها النظرية الكينزية، حيث رأت أن الاقتصاد يمكن أن يكون في حالة توازن دون مستوى الاستخدام الكامل، وأن عرض النقود يجب أن يؤثر على معدلات سعر الفائدة وعلى المستوى العام للأسعار، وقد كان "كينز" مهتماً بالمدى القصير، وأوضح ذلك من خلال مقولته (في المدى الطويل فإننا جميعاً ميتون)، فعرض النقود طبقاً للنظرية الكينزية يمثل كمية النقود التي يحددها البنك المركزي خلال فترة زمنية معينة، حيث إن عرض النقود ظاهرة تتميز بالثبات النسبي ولا تتغير وأنه ليس له أهمية كبيرة في المدى القصير، وبالتالي فإن دالة عرض النقود تكون كالتالي: $MS=MS_o$ ، حيث أن: MS_o تشير إلى مستوى معين من عرض النقود.

ويكون منحنى عرض النقود طبقاً للشكل البياني لهذه الدالة على شكل خط مستقيم رأسي موازٍ للمحور الأفقي، ولهذا فإن التغير في سعر الفائدة لا يؤثر على عرض النقود (بافتراض أن كمية عرض النقود المتداولة تتحدد من قبل السلطة النقدية)، وبالنسبة للطلب على النقود فقد ركز "كينز" على أهمية الطلب على النقود والاحتفاظ بها من قبل الأفراد، فالطلب على النقود يرجع إلى ثلاثة دوافع هي: دافع المعاملات، ودافع الاحتياطي، ودافع المضاربة، فبالنسبة للطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياطي، فقد أوضح "كينز" أنه غير مرن لسعر الفائدة ويتناسب طردياً مع الدخل القومي، لأنه يعتمد على مستوى الدخل، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة يمثل دالة متناقصة لسعر الفائدة، حيث بيَن "كينز" أن العلاقة تكون عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، فالطلب على النقود من أجل المضاربة يكون مرتفعاً إذا انخفضت أسعار الفائدة، ويكون منخفضاً إذا ارتفعت أسعار الفائدة. (شدهان، 2016، ص37)

فالتقلبات في أسعار الفائدة ارتفاعاً وانخفاضاً يرجع لعدد من الأسباب منها: الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل التأثير على هذه الأسعار، وحسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي

للدولة، وبما أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والطلب على النقود بدافع الاحتياطي يتأثران بالدخل القومي، والطلب على النقود بدافع المضاربة يتأثر بسعر الفائدة، فإن الطلب الكلي على النقود يتوقف على أسعار الفائدة، ويمكن اعتباره دالة عكسية في سعر الفائدة، وهو ما أطلق عليه "كينز" التفضيل النقدي (الوادي، وآخرون، 2010، ص57)، وبما أن الطلب على النقود MD يتكون من ثلاثة دوافع وهي: دافع المعاملات، دافع الاحتياطي، ودافع المضاربة، وأن الطلب الكلي على النقود MD يتوقف على سعر الفائدة "r"، والدخل "Y"، فإن منحنى الطلب الكلي على النقود سيكون كما في الشكل التالي:

شكل رقم (8): منحنى الطلب الكلي على النقود في النظرية الكينزية

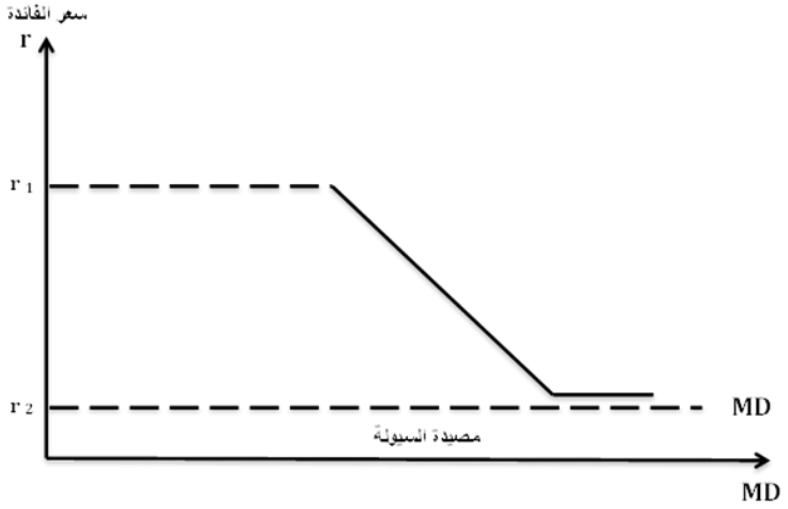

المصدر: عمار مجيد شدهان ، مرجع سابق ، ص.38.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) أنه عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً جداً عند "r_2" فإن الأفراد سيفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة، وعند هذا السعر تكون أسعار السندات مرتفعة جداً، وفي هذه الحالة فإن عرض السندات والطلب على النقود يتمتعان بمرونة لا نهائية، ولذلك يطلق على هذه الحالة بمصيدة السيولة "Liquidity Trap" وذلك لأن أي أموال مكتسبة تتحول إلى نقود سائلة.

والخلاصة أن التوازن النقدي طبقاً للنظرية الكينزية يتحقق عندما MS=MD، وذلك عندما يتقاطع منحنى الطلب على النقود MD مع منحنى عرض النقود MS عند سعر فائدة معين، ويمكن توضيح هذا التوازن بيانياً كما في الشكل التالي:

شكل رقم (9): التوازن النقدي وفقاً للنظرية الكينزية

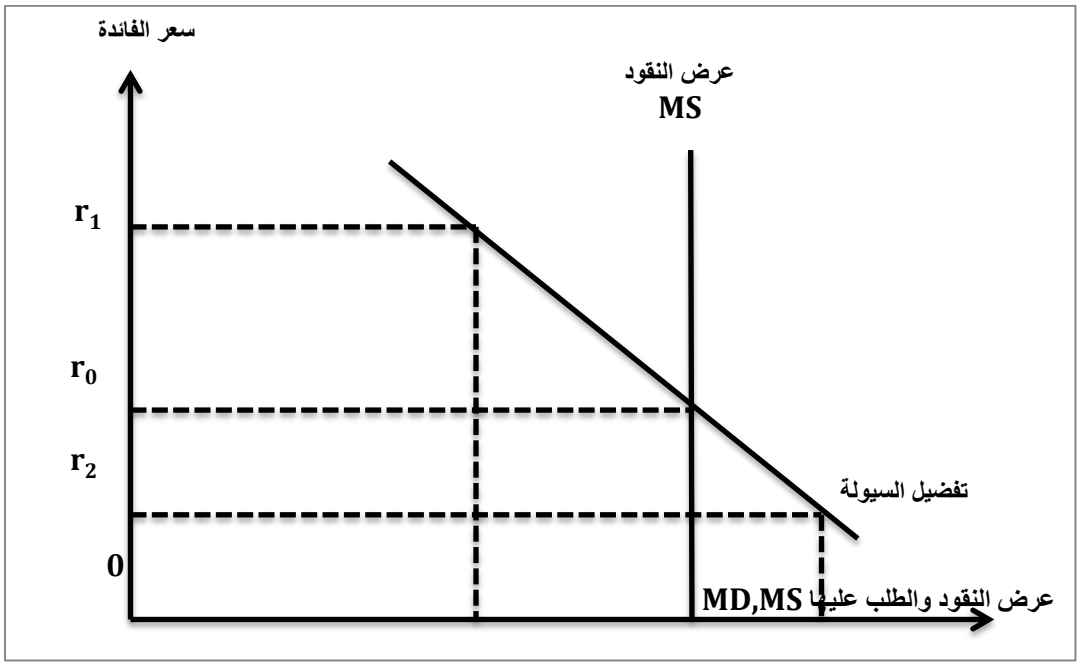

المصدر: عمار مجيد شدهان ، مرجع سابق ، ص.39.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) أن منحنى عرض النقود هو عبارة عن خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي، بينما منحنى الطلب على النقود يتغير طردياً مع الدخل وعكسياً مع سعر الفائدة، وأن سعر الفائدة التوازني هو "r_o"، فالطلب على النقود يفوق عرض النقود إذا كان سعر الفائدة دون سعر الفائدة التوازني "r_o"، وفي هذه الحالة فإن الجمهور سيحاولون تعويض النقص في النقود ببيع السندات للحصول على نقود، وبالتالي سيرتفع سعر الفائدة وتنخفض أسعار السندات حتى يصل إلى سعر فائدة توازني، وإذا كان الطلب على النقود أقل من عرض النقود فإن سعر الفائدة سيرتفع إلى مستوى يفوق سعر الفائدة التوازني "r_o"، وفي هذه الحالة فإن الجمهور سيتخلصون من الفائض في النقود بشراء السندات، وبالتالي سينخفض سعر الفائدة وترتفع أسعار السندات حتى تتم العودة إلى سعر فائدة توازني "r_o". (شدهان، 2016، ص.ص38-39)

المبحث الرابع – التوازن الاقتصادي (الأشكال، المجالات، المؤشرات):

في هذا المبحث سنتحدث عن أهم أشكال التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى مجالات التوازن الاقتصادي وتشمل: التوازن الداخلي، والتوازن الخارجي، واخيراً سنتطرق لأهم مؤشرات التوازن والاستقرار الاقتصادي، وأهم هذه المؤشرات: التضخم، والبطالة، والنمو الاقتصادي.

أولاً- أشكال التوازن الاقتصادي:

يصنف التوازن الاقتصادي إلى أشكال مختلفة، وهذه الأشكال يمكن سردها في النقاط الآتية:

1- التوازن الاقتصادي الجزئي والتوازن الاقتصادي الكلي: التوازن الاقتصادي الجزئي يهتم بتحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المنتجة والمستهلكة بهدف تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم الأرباح وتعظيم أقصى منفعة ممكنة، وفي ظل هذا التحليل فالطلب على السلع والخدمات يشكل النشاط الرئيس للوحدات الاقتصادية المنتجة، وبالتقاء الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة في السوق، فالنتيجة تنعكس على السوق إما بالتوازن أو عدم التوازن، وكمثال على التوازن الاقتصادي الجزئي ما يلي: توازن السوق، وتوازن المنتج، وتوازن المستهلك (زناقي، 2016، ص.ص101-103)، أما التوازن الاقتصادي الكلي فيقصد به دراسة العلاقات المتشابكة بين كل القطاعات أو الوحدات الاقتصادية في آن واحد، حيث إن التوازن الاقتصادي الكلي ينظر إلى كل الاقتصاد كوحدة واحدة تعتمد أجزاؤها بعضها على بعض (نصر، وشامية، 1998، ص25)، ويعرف أيضاً بأنه تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، وهذا يعني ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، وما يميز التوازن الكلي هو قدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها. (رجوب، 2014، ص.113)

2- التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل: التوازن قصير الأجل يقصد به توازن النشاطات الاقتصادية ذات الطاقات الإنتاجية الثابتة في الأجل القصير، بحيث لا يمكن لهذه النشاطات الاقتصادية إدخال رأس مال جديد، ويقصد به أيضاً الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة من غير المخزون، وليس لها ميل نحو مزيد من التغير على الأقل في المدى القصير، ولا يأخذ هذا النوع من التوازن التغيرات السلعية في الاعتبار في المدى القصير نظراً لصغر حجمها مقارنةً بحجم السلع الكلي، أما التوازن طويل الأجل فيكون في الفترة التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج فتتغير بذلك كفاية الإنتاج تغيراً كبيراً، ويأخذ هذا النوع من التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج والذي يؤدي إلى تغير في العلاقات بين عوامل الانتاج مثل: نسبة اليد العاملة، ورأس المال. (محمد، 2010، ص.72)

3- التوازن الاقتصادي الساكن والتوازن الاقتصادي الديناميكي: التوازن الاقتصادي الساكن يقصد به تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة، ولا يمنع هذا حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه، وبالتالي فإن التوازن يكون في حالة سكون عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة، فبذلك يكون النظام الاقتصادي خالٍ من التراكمات، ولا تتغير الأسعار ولا المخزون ولاصافي الادخار، وتظل معدلات الإنتاج والاستهلاك متساوية وثابتة (قجاتي، 2017، ص.87)، أما التوازن الاقتصادي الديناميكي فيقصد به دراسة الظواهر الاقتصادية في ظل حركتها عبر الزمن، حيث يتم إدخال عنصر الزمن إلى متغيرات النموذج الاقتصادي دون أن تكون هذه المتغيرات مرتبطة بفترة زمنية معينة، وهذا النوع من التوازن يناسب الحالات التي يكون فيها النموذج الاقتصادي أو النظام الاقتصادي في حالة حركة وتغير مستمر، وأيضاً في الحالات التي يكون فيها توازن الظواهر الاقتصادية في حالة اختلال وتقلبات مستمرة. (الأفندي، 2012، ص.ص14-16)

4- التوازن الاقتصادي المستقر والتوازن الاقتصادي غير المستقر: التوازن الاقتصادي المستقر هو حالة قابلة إلى إعادة التوازن في حال تعرض هذا التوازن إلى اختلال بفعل قوى ذاتية، أما التوازن الاقتصادي غير المستقر فهو الحالة الغير قابلة إلى إعادة التوازن، وإنما تبقى في طيات التأرجح بين اللاتوازن والاستقرار على معدلات اقتصادية معينة للاستخدام والناتج والأسعار، والذي يمكن أن نطلق عليه اصطلاحاً بحالة الاستقرار الاقتصادي. (الدليمي، وعبيد، 2014، ص235)

5- التوازن الاقتصادي الناقص والتوازن الاقتصادي الكامل: التوازن الاقتصادي الناقص هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، ومعنى هذا أن التوازن يتحقق، ولكن هناك بعض من عوامل الإنتاج معطلة، ولكن هذا النوع من التوازن صعب التحقيق نظراً لسيطرة الاحتكارات الهادفة إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج، والذي بدوره يحقق أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة على ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني (دراوسي، 2006، ص106)، أما بالنسبة للتوازن الكامل فهو التوازن الذي تسعى الدولة لتحقيقه بعد ما عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد بالتنسيق بين قرارات المنتجين وقرارات المستهلكين لتجنب سوء التوزيع لهذه الموارد، حيث تتدخل الدولة لكي تعيد توزيع هذه الموارد بطريقة تضمن وصول الاقتصاد إلى مستوى التوازن الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة. (قجاتي، 2017، ص87)

ثانياً- مجالات التوازن الاقتصادي:

للتوازن الاقتصادي مجالان أساسيان هما: التوازن الداخلي، والتوازن الخارجي، ومن المعروف أن تحقيق التوازن الاقتصادي سواء كان داخلياً أم خارجياً هو من طموحات أي دولة للمسير بعجلة اقتصادها نحو التقدم والنمو، ويمكن توضيحهما كما يلي:

1- التوازن الاقتصادي الداخلي: يقصد بالتوازن الاقتصادي الداخلي تحقيق التوظيف الكامل دون حدوث ارتفاع غير مرغوب في الأسعار، ويعني أيضاً بأنه حدوث تناسب بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي من السلع والخدمات، وهو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تزول عنده البطالة العامة، وتختفي الميول التضخمية للأسعار، ولا يتحقق التوازن الداخلي للاقتصاد إلا بتحقق التوازنات التالية:

أ- **توازن الاستهلاك والانتاج:** ولكي يتحقق توازن الاستهلاك والإنتاج يجب أن لا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع.

ب- **توازن الادخار والاستثمار:** هذا التوازن يتحقق بتعادل الاستثمار مع الادخار كشرط أساسي لتحقيق التوازن، وفي حال حدث العكس أي زاد معدل الاستثمار عن الادخار أو العكس ففي هذه الحالة سيكون هناك اختلال في التوازن.

ج- **توازن الموازنة العامة للدولة:** ويحدث هذا التوازن عندما يكون هناك توازن بين النفقات العامة والايرادات العامة للدولة.

2- التوازن الاقتصادي الخارجي: يعرفه الاقتصاديون بأنه حدوث توازن في ميزان المدفوعات، ويجمع الاقتصاديون بأن التوازن في ميزان الدفوعات يعتبر أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقها، ويعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد، وذلك بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكييفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد، وتوازن ميزان الدفوعات يشمل نوعين من التوازن وهما: التوازن الحسابي والذي يكون فيه دائماً ميزان المدفوعات متوازناً بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، أما التوازن الثاني فهو التوازن الاقتصادي والذي يهم مخططي السياسات الاقتصادية. (زناقي، 2016، ص.ص105-107)

ثالثاً- مؤشرات التوازن الاقتصادي:

من أهم المؤشرات الاقتصادية والتي تعتبر مؤشرات معبرة عن التوازن الاقتصادي هي التضخم والبطالة وميزان المدفوعات، وهناك مؤشرات مالية معبرة عن التوازن مثل الموازنة العامة والتي تضم النفقات والايرادات الحكومية، فالسياسات الاقتصادية والتي من بينها السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، والتوظف الكامل والاستقرار في القوة الشرائية، وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، وباختصار يمكن إيجاز المؤشرات المعبرة عن التوازن الاقتصادي في النقاط التالية:

1- التضخم: كما هو متعارف عليه فإن التضخم يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فالتضخم له تأثير على الاقتصاد باعتباره أحد المؤشرات الدالة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، حيث يؤثر التضخم على الاقتصاد من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، فالدولة التي تعاني من أرتفاع أسعار منتجاتها تكون في مستوى تنافسية ضعيف مقارنةً مع منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات، وأيضاً فإن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار، وبالتالي يؤثر على الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار، وهذا ما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمار ومن ثم حدوث اختلال يساهم في عدم التوازن في الاقتصاد، وبالتالي فإن جميع الدول تسعى إلى جعل معدل التضخم منخفضاً لتجنب المشاكل الاقتصادية.

2- البطالة: معظم الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية تعاني من مشكلة البطالة، فالبطالة تعني وجود قوى عاملة راغبة وقادرة على العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملاً، وقد حاولت بعض النظريات الاقتصادية علاج مشكلة البطالة ومنها: النظرية الكلاسيكية التي ترى أن معالجة البطالة يتم من خلال تخفيض الأجور النقدية، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الانتاج فيزداد الطلب على الانتاج ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي، في حين أن النظرية الكينزية ترى ضرورة المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية، فارتفاع الأجور تمثل دخولاً تدفع الطلب الكلي إلى الزيادة مما يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة، وهنا يأتي دور السياسة النقدية عن طريق تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة، فعند قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي يؤدي هذا إلى أنخفاض

أسعار الفائدة مما يدفع رجال الاعمال إلى الاستثمار فتخفض البطالة ويزداد الاستهلاك ثم الدخل. (حملاوي، 2014، ص.ص51-54)

3- ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات عبارة عن حساب يضم جميع التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادةً سنة (لعروق، 2005، ص4)، فميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تدل على التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهو من أهم أدوات التحليل الاقتصادي والتي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة، باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية وخاصةً فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، فعندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً وبصفة خاصة الميزان التجاري فهذا يعني أن الوضعية الاقتصادية للدولة جيدة، مما يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في إنعاش الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

4- النمو الاقتصادي: إن تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي يكون من خلال الزيادة في الدخل القومي عبر الزمن، حيث أن تحقيق معدل النمو لابد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني حتى يمكن القول أن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع. (حملاوي، 2014، ص55)

المبحث الخامس- التوازن الكلي في النظام الاقتصادي:

كما هو معلوم فإن الاقتصاد الوطني يقسم إلى أربعة أسواق رئيسية هي: سوق السلع والخدمات، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، حيث إن التوازن الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحقق التوازن في جميع هذه الأسواق معاً، فالتوازن في أحد هذه الأسواق يعتبر أمراً ضرورياً ولكنه لا يكفي. (دراوسي، 2006، ص115)

وفي هذا المبحث سوف نكتفي بدراسة سوق السلع والخدمات وسوق النقود، نظراً للارتباط الوثيق بينهما وبتوازنهما يتحقق التوازن الاقتصادي العام، وسنوضح التوازن الاقتصادي الكلي من خلال نموذج "هيكس-هانس" (IS-LM) للتوازن الاقتصادي، وستناول التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى (IS)، والتوازن في سوق النقود واشتقاق منحنى (LM)، ومن ثم التوازن العام في السوقين معاً (IS-LM)، فنموذج "هيكس-هانس" (IS-LM) للتوازن الاقتصادي هو أحد

نماذج تحليل توازن الدخل في جانب الطلب الكلي، ويعود هذا النموذج إلى الاقتصادي (جون هيكس) "Hicks" الحاصل على جائزة نوبل، وقد نشر هذا النموذج في عام 1977 كتفسير لنظرية كينز في الطلب الكلي، وهذا النموذج قائم على عدد من الفرضيات وهي:

- ثبات المستوى العام للأسعار (ويتفق هذا الفرض مع منطق النظرية الكينزية).
- يتكون هيكل الطلب الكلي من سوقين هما السوق السلعي، وسوق النقود.
- التوازن الكلي والذي يتكون من توازن السوق السلعي والسوق النقدي معاً، ويمثل توازن السوقين توازن الدخل في جانب الطلب الكلي.
- اختلال توازن الدخل في جانب الطلب الكلي ويعبر عنه بتقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM)، حيث لا يقع دائماً على نقطة معينة ولكنه يتغير ارتفاعاً وانخفاضاً. (الأفندي، 2012، ص.ص123-124)

وهذا النموذج يعتمد على النموذج الكلاسيكي بالنسبة لسوق السلع والخدمات (الانتاج) واشتقاق منحنى (IS)، ويعتمد على النموذج الكينزي بالنسبة لسوق النقود واشتقاق منحنى (LM)، حيث جمع هذا النموذج بين التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي للوصول إلى التوازن العام. (الأمين، 2002، ص.ص172-174)

أولاً- توازن سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى (IS):

يعرف منحنى (IS) والذي يعتبر منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات بأنه عبارة عن مجموع التوليفات من سعر الفائدة والدخل، والتي تضمن التوازن في سوق السلع والخدمات (صلاح، د.ت، ص97)، حيث إن تساوي الادخار مع الاستثمار هو شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، فالادخار يمثل دالة متزايدة في الدخل، بينما يمثل الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، فإذا كان شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو تساوي الادخار والاستثمار فإن زيادة حجم الاستثمار على الادخار يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق السلع والخدمات، ولكي يرجع السوق إلى حالة التوازن يجب أن يزيد الادخار زيادة تواكب الزيادة في الاستثمار، وبالتالي يتوازن السوق مرة أخرى، ولكن الزيادة في الادخار لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة الدخل، وللمحافظة على التوازن في سوق السلع والخدمات واستمراره لا بد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغير الدخل باعتباره محوراً لحجم الادخار، وبين متغير سعر الفائدة باعتباره محوراً لحجم الاستثمار، فالزيادة

في الدخل لا بد أن يصاحبها انخفاض في سعر الفائدة لكي يعاد تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات فيما بين الادخار والاستثمار، والعكس صحيح أيضاً عند انخفاض حجم الاستثمار عن حجم الادخار، ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة وكيفية اشتقاق منحنى (IS) من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (10): التوازن في سوق السلع والخدمات وكيفية اشتقاق منحنى (IS)

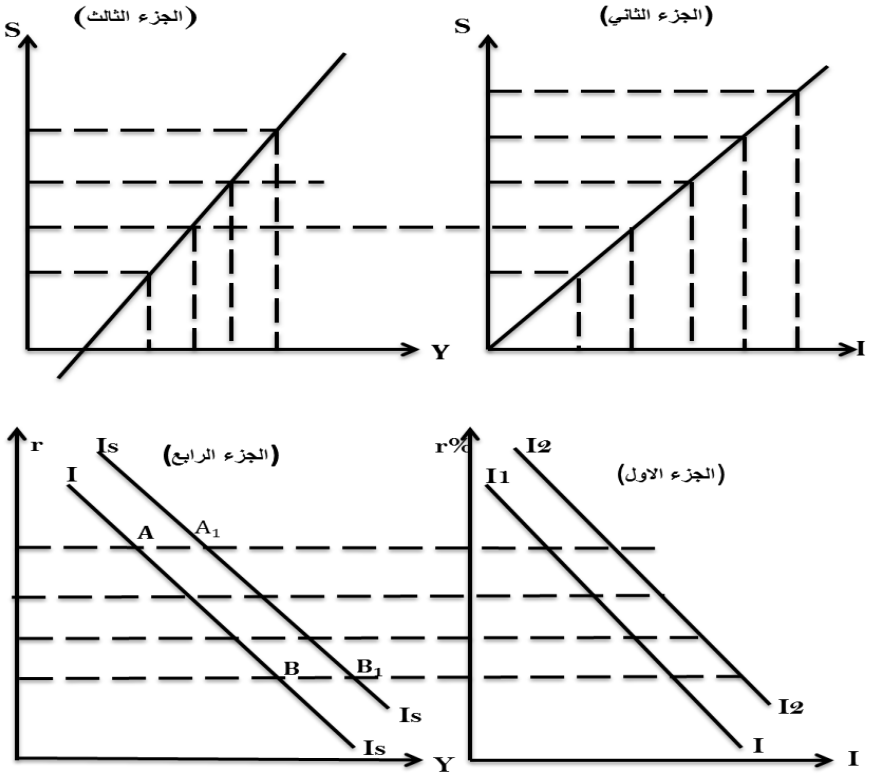

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2007، ص.309.

من الملاحظ أن الشكل مكون من أربعة أجزاء، فالجزء الأول يبين أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة، وأن هذه الدالة سالبة الميل تتحدد من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، والجزء الثاني يبين شرط تساوي الادخار مع الاستثمار وتساويهما يظهر من خلال الخط الاسترشادي (45^0)، فالاستثمار يتمثل على المحور الأفقي والادخار يتمثل على المحور العمودي، بينما الجزء الثالث يبين الادخار كدالة طردية في الدخل وهي دالة ذات ميل موجب ويقل عن الواحد، حيث يمثل في قيمته الميل الحدي للادخار، وأخيراً الجزء الرابع وهو الجزء الذي يتحقق فيه التوازن العام في سوق السلع والخدمات ويبين مستويات الدخل وأسعار الفائدة "r"، وإذا تلازم بعضها مع بعض يتحقق التوازن بين مستويات الادخار ومستويات الاستثمار، والمنحنى الناتج عن هذا التوازن هو

منحنى (IS) الذي أشرنا إليه سابقاً، فانتقال هذا المنحنى يميناً أو يساراً يكون مرتبطاً بطبيعة السياسات المالية والنقدية المتبعة في البلد سواء كانت سياسة انكماشية أو توسعية، فعندما تتوسع الحكومة في إنفاقها ينتقل منحنى (IS) باتجاه اليمين، والعكس صحيح عندما تقلص الحكومة من حجم إنفاقها. (الشمري، 2007، ص.ص308-310)

ثانياً- توازن سوق النقود واشتقاق منحنى (LM):

يعرف منحنى (LM) بأنه عبارة عن مجموعة من التوليفات من سعر الفائدة والدخل (Y، i)، والتي تحقق التوازن في السوق النقدي، أي عندما يتساوى الطلب على النقود "L" مع عرض النقود "M"، ولذلك سُمي منحنى LM (بولحية، 2016، ص86)، ويمكن توضيح التوازن في سوق النقود واشتقاق منحنى (LM) من خلال الشكل:

شكل رقم (11): التوازن في سوق النقود واشتقاق منحنى (LM)

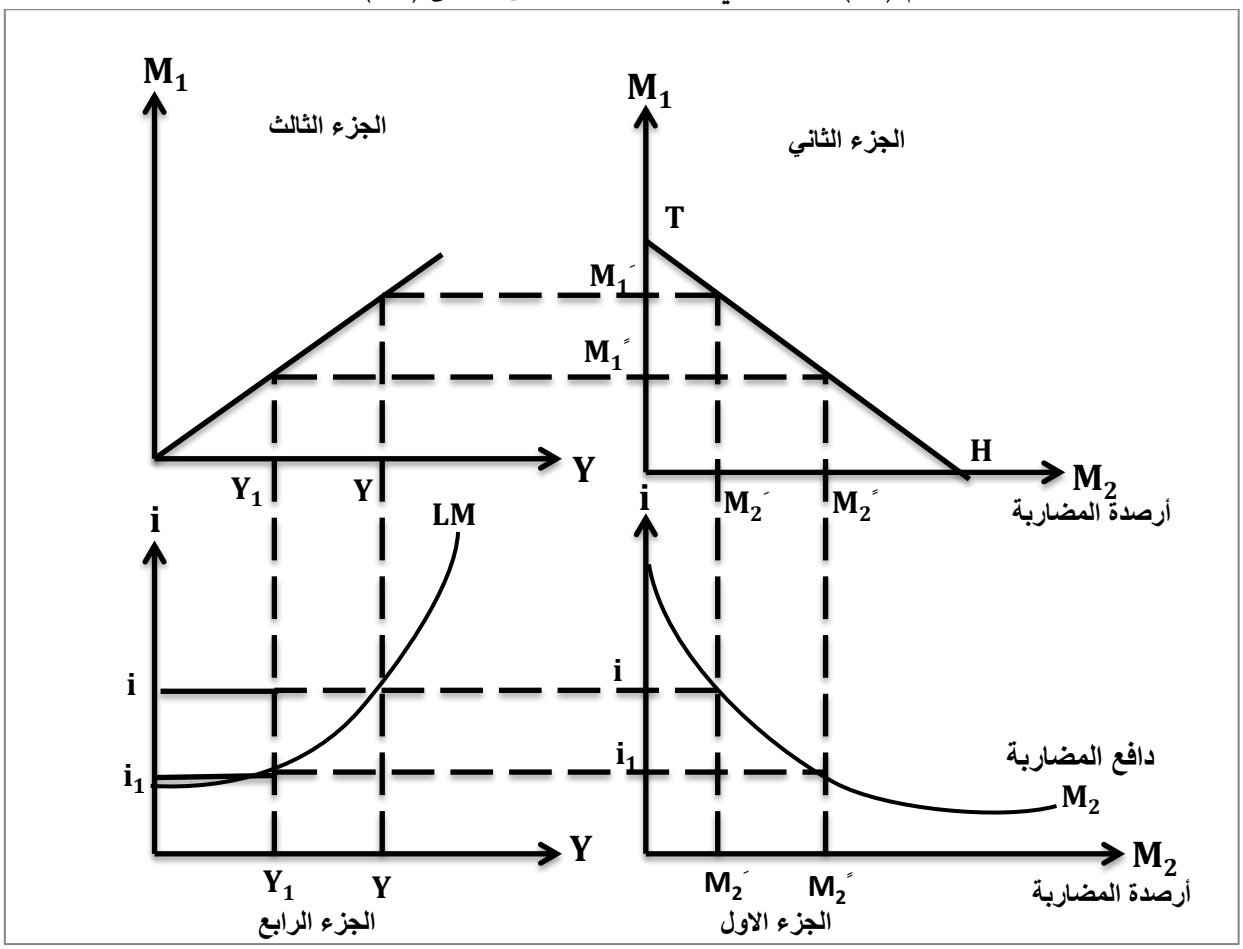

المصدر: علي عطية عبدالسلام، فتحي صالح بوسدرة، الاقتصاد الكلي، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، ط2، بنغازي، 1998، ص.177.

نلاحظ أن الشكل رقم (11) يتكون من أربعة أجزاء: الجزء الأول يبين العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة وهي علاقة عكسية، والجزء الثاني يبين كمية النقود المعروضة وكيفية توزيعها بين كلٍ من الطلب على النقود لغرض المضاربة، والطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط، فمثلاً لو خصصت كمية النقود بالكامل لغرض المضاربة نكون عند النقطة H، أما إذا ما خصصت بالكامل لغرض المعاملات والاحتياط فنكون عند النقطة T، ويوضح الخط T كيفية توزيع عرض النقود بين دافع المعاملات والاحتياط، بينما الجزء الثالث يبين الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط كدالة في مستوى الدخل، أما الجزء الرابع والأخير فيتحدد فيه منحنى التوازن في سوق النقود (LM)، الذي يوضح العلاقة بين الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة (i).

فمن خلال الشكل رقم (11) في الجزء الأول نبدأ من سعر فائدة معين وليكن (i)، حيث نلاحظ أن الطلب على النقود بدافع المضاربة عند ذلك المستوى من سعر الفائدة (i) هو (M_2)، وبتخصيص ذلك الجزء من عرض النقود بدافع المضاربة يتبقى (M_1)، كما في الجزء الثاني الذي سيخصص لغرض المعاملات والاحتياط، ولكي يتحقق شرط التوازن في سوق النقود عند سعر الفائدة (i) يجب استيعاب كل الكمية (M_1) لغرض المعاملات والاحتياط، وفي الجزء الثالث نلاحظ أنه عند مستوى الدخل (Y) سيكون الطلب على النقود بدافع المعاملات هو (M_1) وبالتالي سنصل إلى نقطة التوازن في سوق النقود المتمثلة في (Y , i)، وعند هذا المستوى من الدخل وأسعار الفائدة تم استيعاب عرض النقود في طلب المضاربة والمعاملات، وهذه النقطة يتم تسجيلها في الجزء الرابع.

أما إذا بدأنا من سعر فائدة مختلف عن السابق، وليكن (i_1) كما في الجزء الأول من الشكل حيث يعتبر أقل من سعر الفائدة السابق (i)، فنجد أن الطلب على النقود لغرض المضاربة سيكون أكبر مما سبق، حيث إن (M_2') أكبر من (M_2)، وتفسير هذا أن ما يتبقى من عرض النقود والذي ينبغي استيعابه في طلب النقود لغرض المعاملات سيكون أقل من الحالة السابقة كما هو مبين في الجزء الثاني من الشكل حيث ننتقل إلى (M_1')، ولتحقيق التوازن مرة أخرى في السوق النقدي عند سعر الفائدة (i_1) لا بد من طلب الكمية (M_1') من النقود لغرض المعاملات والاحتياط، وهذا ما يتحقق في الجزء الثالث عند مستوى الدخل (Y_1) وفقاً لدالة الطلب على النقود

لهذا الغرض، وبالتالي سنصل إلى نقطة توازن جديدة وهي (Y_1 , i_1) والتي تسجل في الجزء الرابع من الشكل، وبتكرار الخطوات السابقة وهو افتراض مستويات أخرى مختلفة من سعر الفائدة وتتبع الجزء المتبقي من عرض النقود، والذي يلزم استيعابه في طلب النقود بدافع المعاملات، وتحديد مستوى الدخل الذي يحقق ذلك يمكن تحديد نقاط توازنية أخرى والحصول على منحنى التوازن في سوق النقود (LM) كما في الجزء الرابع من الشكل. (عبدالسلام، وأبوسدرة، 1998، ص.ص176-178)

ثالثاً- التوازن الاقتصادي العام في سوقي السلع والخدمات والنقود (IS-LM):

استناداً إلى ما سبق يمكن الجمع بين منحنى (IS) الذي يمثل سوق السلع والخدمات ومنحنى (LM) الذي يمثل سوق النقود واللذان يحددان التوازن الاقتصادي العام، حيث إنه يمكن التوصل إلى تحديد معدل الفائدة عن طريق سوق النقود، وبالتالي تحديد الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (12): تحديد التوازن العام في سوقي السلع والخدمات والنقود معاً

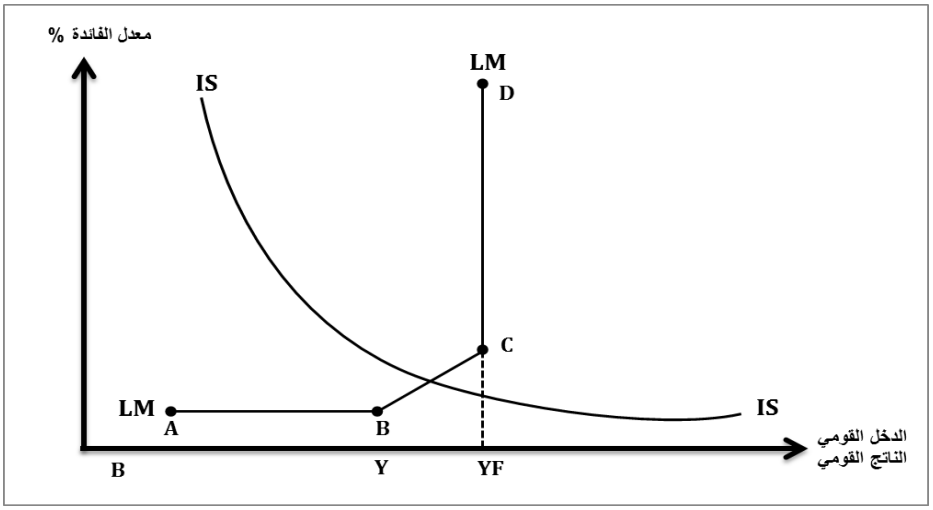

المصدر: عبدالوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، شفا بدران، شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية، ط1، عمان، 2002، 1423هـ ، ص.176.

حيث نلاحظ من خلال الشكل أن منحنى الاستثمار- الادخار (IS) يعكس نقاط التوازن المختلفة في سوق السلع والخدمات، بينما منحنى طلب- عرض النقود (LM) يعكس نقاط التوازن المختلفة في سوق النقود، وتعتبر النقطة التي يلتقي عندها المنحيين (IS) و(LM) هي التي تحدد التوازن العام في كل من سوق السلع والخدمات (الاستثمار= الادخار) وسوق النقود (الطلب على

النقود =عرض النقود)، كما نلاحظ أيضاً من خلال الشكل أن المنحنى (LM) قُسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول الذي يمثله الخط الأفقي (A-B) وما يميز هذه المنطقة هو انخفاض معدل الفائدة إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي تصبح السياسة النقدية في هذه الحالة غير فاعلة في زيادة الاستثمار عن طريق تخفيض معدل الفائدة، بينما الجزء الثاني فهو يتمثل في المنطقة بين (B-C)، وهنا يمكن استخدام كل من أدوات السياسة النقدية والمالية في التأثير على مستوى الاستثمار وهو ما يميز هذا الجزء، أما الجزء الثالث فيتمثل في الخط العمودي (C-D) وما يميز هذا الجزء هو حالة الاستخدام الكامل للناتج القومي (Yf)، بحيث تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم، ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في سوقي السلع والنقود وآلية عملها كالتالي:

1. **سوق السلع والخدمات:** حيث إن ارتفاع أو انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال (MEC) يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الاستثمار (I)، والذي ينتج عنه ارتفاع أو انخفاض الدخل ومستوى الاستخدام (E، Y).
2. **سوق النقود:** حيث إن الارتفاع أو الانخفاض في كمية النقود (M) يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع معدل الفائدة (i)، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الاستثمار (I)، وينتج عنه ارتفاع أو انخفاض الدخل ومستوى الدخل (E، Y)، كما أن ارتفاع أو انخفاض الطلب على النقود (DM) يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة (i)، والذي سيؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع معدل الاستثمار (I)، والذي سينتج عنه انخفاض أو ارتفاع الدخل ومستوى الاستخدام (E, Y). (الأمين، 2002، ص.ص176-178)

رابعاً- فعالية السياسة النقدية ونموذج (IS-LM):

اعتقد مناصرو المدرسة الكلاسيكية أن السياسة النقدية ذات فاعلية كبيرة في معالجة الدورات الاقتصادية، وهذا الفكر ظل سائداً حتى عام 1929 أثناء أزمة الكساد العالمي، ليظهر بعدها الفكر الكينزي الذي لم يعط للسياسة النقدية دوراً أساسياً في معالجة الدورات الاقتصادية، بل اعتبر السياسة المالية هي الأكثر فاعلية من السياسة النقدية، وللسياسة النقدية اتجاهان رئيسيان هما: الاتجاه التوسعي والاتجاه الانكماشي، ففي حالة السياسة النقدية التوسعية ينتقل منحنى (LM)

باتجاه اليمين، أما في حالة السياسة النقدية الانكماشية فإن منحنى (LM) سوف ينتقل باتجاه اليسار (بوشنب، 2010، ص.157)، وسنوضح هذان الاتجاهان كما يلي:

1- السياسة النقدية التوسعية: تؤدي السياسة النقدية التوسعية كما أشرنا سابقاً إلى انتقال منحنى (LM) باتجاه اليمين كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (13): السياسة النقدية التوسعية ومنحنى (LM)

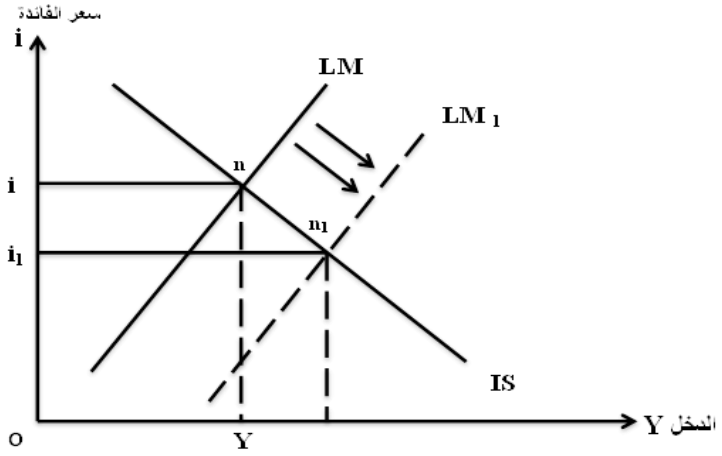

المصدر: محمدي فوزي أبوالسعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص.263.

من خلال الشكل نلاحظ أن منحنى (LM) انتقل بالكامل باتجاه اليمين من (LM) إلى (LM_1) نتيجة السياسة النقدية التوسعية، حيث تقاطع مع منحنى (IS) عند النقطة "n_1" وهي نقطة توازنيه جديدة، وبذلك انخفض سعر الفائدة من (i) إلى (i_1)، وفي المقابل زاد الدخل التوازني من (Y) إلى (Y_1)، وهذا يعني أن اتباع السياسة النقدية التوسعية أدى إلى زيادة المعروض النقدي عن الطلب النقدي، وللرجوع إلى التوازن مرة أخرى لا بد من تخفيض سعر الفائدة من (i) إلى (i_1) لزيادة الطلب على النقود وأيضاً زيادة الاستثمار، فعندما يزيد الاستثمار يزيد الدخل من (Y) إلى (Y_1).

2- السياسة النقدية الانكماشية: تؤدي السياسة النقدية الانكماشية كما أشرنا سابقاً إلى انتقال منحنى (LM) بالكامل باتجاه اليسار كما هو مبين في الشكل رقم (14)، والذي من خلاله نلاحظ أن منحنى (LM) انتقل بالكامل باتجاه اليسار من (LM) إلى (LM_1) نتيجة السياسة النقدية الانكماشية، حيث تقاطع مع منحنى (IS) عند النقطة (n_1) وهي نقطة توازنيه جديدة، وبذلك ارتفع سعر الفائدة من (i) إلى (i_1)، وفي المقابل انخفض الدخل التوازني من (Y) إلى (Y_1)، وهذا

يعني أن اتباع السياسة النقدية الانكماشية سيُحدِث إخلالاً بوضع التوازن، وسيكون الطلب على النقود أكبر من المعروض منها، ويمكن الرجوع إلى التوازن مرة أخرى عن طريق رفع سعر الفائدة من (i) إلى (i_1) مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على النقود حتى يتعادل مع المعروض منها، وأيضاً سينخفض حجم الاستثمار، ومن خلال مضاعف الاستثمار سيؤدي ذلك بالتبعية إلى انخفاض حجم الدخل من (Y) إلى (Y_1). (أبوالسعود، 2004، ص.ص262-265)

شكل رقم (14): السياسة النقدية الانكماشية ومنحنى (LM)

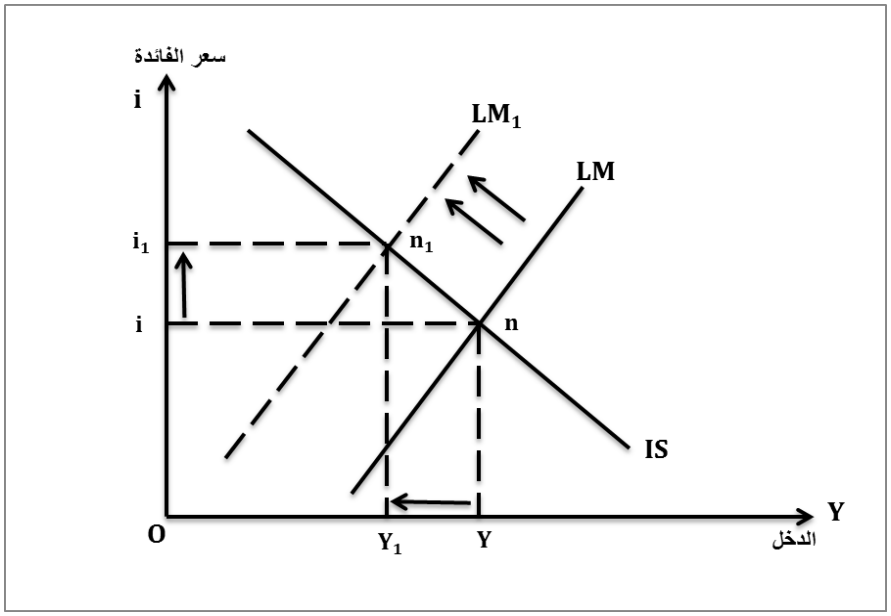

المصدر: محمدي فوزي أبوالسعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص.264.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تناول الجانب النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، ففي المبحث الأول تم التطرق لمفهوم السياسة النقدية واتجاهاتها، فالسياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الأهداف والإجراءات والنظم والتدابير والتي من شأنها التحكم في حجم المعروض النقدي بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، وأيضاً تم التطرق إلى المراحل التي مرت بها السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي والتي من أهمها: المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، فبالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فقد رأت أن الاهتمام بالسياسة النقدية تركز من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في حجم المعروض النقدي للتأثير على المستوى العام للأسعار، أما بالنسبة للمدرسة الكينزية فقد أعطت للسياسة النقدية دوراً ثانوياً ورأت أن السياسة النقدية ليست فعالة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، ورأت أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى أهداف وأدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالتوازن الاقتصادي، فبالنسبة لأهداف السياسة النقدية فتتمثل في: المحافظة على استقرار الأسعار، تشجيع النمو الاقتصادي، تحقيق التوظيف الكامل، تحقيق معدل نمو مرتفع، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، المحافظة على استقرار أسعار الصرف، أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية فتنقسم إلى: أدوات غير مباشرة وتشمل: عمليات السوق المفتوحة، تغير نسبة الاحتياطي القانوني، تغير سعر إعادة الخصم، وأدوات مباشرة، وتشمل: الإقناع الأدبي، الرقابة على الائتمان، الرقابة على الأرصدة الأجنبية، الودائع الخاصة، النسبة الدنيا للسيولة، تأطير الائتمان، السياسة الانتقائية للقروض.

وفي المبحث الثالث تم سرد مفهوم التوازن الاقتصادي والذي يعني أن وضع الدولة الاقتصادي يكون في شكل أمثل ما لم تحدث تغيرات أو ظروف جديدة تغير هذا الوضع، ويعني تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، وتسمى النقطة التي يلتقي فيها الطلب الكلي مع العرض الكلي بالنقطة التوازنية، وأيضاً تم سرد التوازن الاقتصادي من وجهة نظر مدارس الفكر الاقتصادي (الكلاسيكية والكينزية)، حيث ترى المدرسة الكلاسيكية أن التوازن يحدث نتيجة وجود ما يسمى بآلية اليد الخفية حيث يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي بشكل مستمر وأن العرض يخلق طلباً مساوياً له، أما وجهة النظر الكينزية فترى أن فكرة التوازن تقوم على دالة الطلب الكلي ودالة

العرض الكلي، حيث إن التطابق بين هاتين الدالتين يمثل الوضع التوازني، أما في المبحث الرابع فقد تم الحديث عن أشكال ومجالات ومؤشرات التوازن الاقتصادي، فبالنسبة لأشكال التوازن الاقتصادي تتمثل في: التوازن الجزئي والتوازن الكلي، التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل، التوازن الساكن والتوازن الحركي، وغيرها، أما بالنسبة لمجالات التوازن الاقتصادي فتنحصر في مجالين رئيسين هما: التوازن الداخلي، ويقصد به التناسب بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي من هذه السلع والخدمات، والمجال الثاني هو التوازن الخارجي والمقصود به التوازن في ميزان المدفوعات للدولة، وتناول المبحث الخامس والأخير التوازن الكلي في النظام الاقتصادي باستخدام نموذج "هيكس–هانس" (IS-LM) والذي يجمع بين الفكر الكينزي والفكر الكلاسيكي في موضوع التوازن الاقتصادي العام، حيث يستخدم أفكار التحليل الكلاسيكي بالنسبة للتوازن في سوق السلع والخدمات، ويستخدم أفكار الفكر الكينزي بالنسبة للتوازن في سوق النقود، وتم التطرق أيضاً إلى فعالية السياسة النقدية في نموذج (IS-LM).

الفصل الثاني

السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا

الفصل الثاني

السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا

تمهيد:

لقد تناول هذا الفصل (السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا)، وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا، واحتوى هذا المبحث على السمات العامة للاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى نبذة عن مصرف ليبيا المركزي وتطور السياسة النقدية في ليبيا، بينما تناول المبحث الثاني مكونات وأهداف السياسة النقدية في ليبيا، أما المبحث الثالث فقد تناول السياسة النقدية وأثرها على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، كالتضخم، وعرض النقود، وسعر الفائدة، وسعر الصرف.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا:

مرت السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا بعدة مراحل وتطورات مختلفة منذ بداية النشاط المصرفي فيها بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي في ليبيا، وذلك باتباع واستخدام أدوات وإجراءات معينة تساهم في إصلاح الوضع الاقتصادي القائم والدفع به نحو النمو.

أولاً- السمات العامة للاقتصاد الليبي:

يعتبر الاقتصاد الليبي هو أحد اقتصادات الدول النامية حيث يتميز بمعظم خصائص هذه الدول، ويعتمد على مورد وحيد للدخل وهو النفط، ومن ناحية الحجم فإن الاقتصاد الليبي يعتبر اقتصاداً صغير الحجم نسبياً، بالإضافة إلى افتقاره للأيدي العاملة الماهرة، وارتفاع معدل النمو السكاني والحضري، وخلال الفترة (1970-1994) نفذت مجموعة من الاستثمارات الكبيرة بهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وخاصةً في قطاعي الزراعة والصناعة من أجل خلق قاعدة إنتاجية تساهم في تنويع مصادر الدخل، وتخفيف نسبة الاعتماد على النفط، إلا أن دراسة وتقييم ما تم إنجازه خلال هذه الفترة من خلال الاستثمارات التي بلغت حوالي 32 مليار دينار بيَنت القصور في تحقيق الأهداف المتعلقة بتنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من استحواذ هذين

القطاعين على ما يزيد على 34% من إجمالي المخصصات التنموية. (عبدالحميد، وشامية، 1999، ص.ص502-503)

ويعتبر النفط هو مصدر التمويل الرئيسي للميزانية العامة للدولة ولكافة القطاعات العاملة فيها، فالاقتصاد الليبي يعتبر أقل اقتصاد تنوعاً من بين اقتصاديات البلدان المجاورة والبلدان النفطية بالمنطقة، حيث تبلغ نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 65% بالأسعار الجارية، ويواجه الاقتصاد الليبي انفتاحاً كبيراً على العالم الخارجي عن طريق الاستيراد والتصدير، وتشكل إيرادات النفط حوالي 97% من إجمالي الصادرات، ويتم استيراد ما لا يقل عن 85% من احتياطيات السوق المحلية، وبالنسبة للتشغيل فإن القطاع الحكومي هو المصدر الرئيسي للتشغيل، حيث يبلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي حوالي 1.6 مليون موظف وهم يشكلون حوالي 25% من عدد السكان، وهي نسبة مرتفعة جداً في الوقت الذي يتم الاعتماد فيه بشكل كامل على القطاع العام في مجال الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية والأجور والدعم السلعي، ونظراً لسوء توزيع الثروة وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل مع المغالاة في معدلات الاستهلاك فإن هذا أدى إلى ارتفاع البطالة، والسبب الرئيسي في ذلك عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ومحدودية الموارد البشرية، ونظراً للافتقار الشديد في البيانات والمعلومات الدقيقة والحديثة والمنتظمة وتشتتها فإن هذا سوف يؤدي إلى غياب التخطيط السليم، ويؤثر سلباً على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، وللأسف فإن السمات السالفة الذكر تؤثر بشكل سلبي على تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي (شنيبش، 2017، ص8)، وهناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي من أبرزها ما يلي:

1- الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للحصول على الاحتياطيات الأجنبية وارتباط معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى كقطاع الخدمات بالنشاط في مجال التنقيب واكتشاف النفط.
2- باعتبار أن الدولة هي المالكة لقطاع النفط وبالتالي الحصول على إيراداته، بدأ القطاع العام هو المهيمن على النشاط الاقتصادي، وهذا أدى إلى تناقص دور القطاع الخاص والذي اقتصر في معظمه على خدمة شركات النفط والنشاطات المتعلقة بها.
3- نظراً للنمو المضطرد للتجارة الخارجية وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بدأت العديد من المنتجات المحلية تتلاشى شيئاً فشيئاً لعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية، وهذا أدى

إلى انتقال العاملين في قطاع المنتجات المحلية إلى قطاع الخدمات مثل: النقل، والتجارة، والمصارف، والتأمين. (الحاسية، 1979، ص.ص14-15)

ثانياً- مصرف ليبيا المركزي وتطور السياسة النقدية:

كما هو متعارف عليه فإن المصرف المركزي في أي دولة هو المخول الوحيد بتطبيق السياسة النقدية في البلاد باستخدام أدواتها المختلفة بما يساهم في إصلاح الوضع الاقتصادي القائم، وفي ليبيا فإن مصرف ليبيا المركزي هو المسؤول الأول على تطبيق السياسة النقدية باستخدام أدواتها المختلفة بما يراه مناسباً، ولذلك سوف نعطي نبذة عن مصرف ليبيا المركزي وما هي المهام الموكلة إليه بموجب القوانين المعمول بها في البلاد.

1- مصرف ليبيا المركزي:

بداية ظهور مصرف ليبيا المركزي تتمثل بظهور البنك الوطني الليبي وبداية نشاطه عام 1956، ومن أهم وظائفه هو قيامه بوظيفة إصدار النقد، وهذه الوظيفة تعتبر تجسيداً لوظيفته كمصرف مركزي، وأيضاً فإن قيام هذا المصرف كمصرف للحكومة تعتبر تجسيداً آخر له كمصرف مركزي، وهذه المهام حددتها المادة السادسة من القانون رقم (30) لعام 1955 كمهام موكلة للمصرف الوطني الليبي، وفيما يتعلق بالرقابة على نشاط المصارف التجارية العاملة في ليبيا فإن المصرف الوطني لم يمارس أي دور كمصرف مركزي بالرغم من صدور قانون خاص بتنظيم نشاط هذه المصارف عام 1958، ومع تطور واتساع نشاط المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا مع بداية الستينيات، فإن هذا التطور يُلزِم بضرورة تنظيم نشاط هذه المصارف والسيطرة عليها حمايةً للاقتصاد الوطني، فصدور القانون رقم (4) لعام 1963 يعتبر أهم خطوة اتخذت في هذا الاتجاه، حيث يسمح هذا القانون للمصرف الوطني بالرقابة على أنشطة المصارف فضلاً عما أسند إليه في مجال إصدار النقد ودوره كمصرف للحكومة.(الدليمي، 1998، ص134)

فالمصرف المركزي في ليبيا يتكون من قسمين هما قسم الإصدار، وقسم العمليات المصرفية، فقسم الإصدار مهمته الأساسية هي تنظيم إصدار العملة المعدنية والورقية، حيث يشمل مجموع النقود الورقية والمعدنية الخصم الوحيد في ميزانية هذا القسم، أما أصول هذا القسم فتشمل السبائك الذهبية وعملات أجنبية قابلة للتحويل، بالإضافة إلى أذونات خزانة وسندات تصدرها

حكومات أجنبية أو الحكومة الليبية، أما قسم العمليات المصرفية فيشمل إدارتين أحداهما تختص بعمليات المصرف المركزي، والثانية تختص بعمليات المصارف التجارية، فمهمة الإدارة الأولى هي الاحتفاظ باحتياطيات المصارف التجارية، والإشراف عليها في تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية، وتتكون أصول هذه الإدارة من نفس الأصول التي يحتفظ بها قسم الإصدار مع فارق مهم، وهو عدم حسبان هذه الأصول جزءًا من غطاء العملة المحلية، أما مهمة الادارة الثانية فهي التعامل مع الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة شأنه في ذلك شأن أي مصرف تجاري آخر، علماً بأنه في تلك الفترة لم يكن خاضعاً إلى نفس القيود من حيث الاحتياطي القانوني والسيولة وغيرها إلى قرارات المصرف المركزي، ومنذ بداية عام 1971 انفصلت إدارة عمليات المصارف التجارية عن بقية إدارات المصرف المركزي حيث أصبحت مصرفاً تجارياً مستقلاً، وبالتالي أصبح المصرف المركزي يتكون من قسمين فقط هما قسم الإصدار، وقسم العمليات المصرفية المختص بالمراقبة والإشراف على المصارف التجارية العاملة في البلاد (الحاسية، 1979، ص.ص54-55)، وهناك أهداف لمصرف ليبيا المركزي حددها القانون رقم (30) لعام 1955 وهي كالتالي:

أ- إصدار العملة المحلية.

ب- المحافظة على احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

ج- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي.

د- المحافظة على قيمة العملة المحلية واستقرارها وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية.

هـ-العمل كمصرف للدولة.

و- تنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه.

ز- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني.

ح-تقديم المشورة للدولة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة لمصرف ليبيا المركزي هناك مجموعة من المهام والتي هي من صلب عمل المصرف، وهي كما يلي:

أ- إدارة وإصدار القروض التي تعقدها الدولة.

ب- تنظيم الائتمان المصرفي بما يساهم في مواجهة الحاجات الحقيقية للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

ج- العمل كمصرف للمصارف التجارية العاملة في البلاد من حيث الإشراف عليها ومراقبتها، والتأكد من سلامة أوضاعها المالية وضمان حقوق زبائنها.

د- استخدام الأدوات والتدابير اللازمة لمعالجة الاضطرابات والمشاكل الاقتصادية والمالية سواء كانت على المستوى المحلي أو الدولي.

هـ- القيام بالمهام أو العمليات المكلف بها وما قد يسند إليه من مهام بموجب قانون المصارف، أو أي اتفاقيات دولية تكون الدولة طرفاً فيها. (الدراز، 2012، ص26)

2- تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا:

السياسة النقدية في ليبيا مرت بعدة مراحل وتطورات منذ بداية إنشاء البنك الوطني الليبي عام 1956، وهذه المراحل والتطورات يمكن تقسيمها على فترات مختلفة كما يلي:

الفترة الأولى (1956-1963):

مع بداية إنشاء البنك الوطني الليبي بدأ نشاط السياسة النقدية في ليبيا، وقد واجه البنك الوطني عدة صعوبات في السنوات الأولى من نشاطه بحيث أصبح غير قادر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ومن بين الصعوبات التي واجهها البنك الوطني ما يلي:

أ- افتقار البنك الوطني للصلاحيات القانونية الكافية، فالقانون الذي تم بموجبه إنشاء البنك الوطني لم يعطيه صلاحيات لتنظيم أعمال المصرف التجارية، أو حتى جمع البيانات المصرفية اللازمة لوضع سياسة نقدية سليمة.

ب- نظراً لأن المصارف التجارية العاملة في ليبيا تتبع مصارف أجنبية، لذلك فهي تخضع لأوامر وإشراف مراكزها الرئيسية في الخارج.

ج- عدم وجود سوق للأوراق المالية يستطيع المصرف التأثير فيه.

د- عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية في ليبيا سواء الجهات الاتحادية أو الولائية.

ومن بين أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك الوطني الليبي خلال تلك الفترة هي سياسة سعر إعادة الخصم وبعض السلطات المتعلقة بالرقابة على السيولة والتي نص عليها قانون المصارف لعام 1958، بالإضافة إلى سياسة الإقناع الأدبي التي يستخدمها البنك الوطني لمعالجة القضايا المتعلقة بالسياسة النقدية، وفي عام 1957 ظهرت مشكلة ارتفاع معدل التضخم بشكل

ملحوظ، والتي حاول البنك الوطني مواجهتها عن طريق رفع سعر إعادة الخصم من 4% إلى 5% للتقليل من العرض النقدي كأسلوب لمعالجة هذه المشكلة، ونظراً لارتفاع السيولة في الاقتصاد والتي من أسبابها تزايد النفقات العامة والتي صاحبت عمليات التنقيب والبحث عن النفط، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية المقدمة للدولة، وأيضاً عدم حاجة المصارف التجارية الأجنبية العاملة في البلاد إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك الوطني الليبي، لأنها غير محتاجة للأموال، حتى إن احتاجت إليها فمن السهل أن تحصل عليها من مراكزها الرئيسية في الخارج، كل هذه الأسباب أدت إلى استمرار الاتجاهات التضخمية وعدم قدرة البنك الوطني على مواجهتها.

وفي شهر أغسطس من العام 1960 قام البنك الوطني برفع سعر إعادة الخصم مرة ثانية من 5% إلى 6% لمحاولة الحد من التضخم، ونتيجة لذلك قامت المصارف التجارية باستغلال الفرصة فرفعت أسعار الفائدة التي تتقاضاها على الحسابات المدينة لتصل إلى 11% بعد إضافة العمولات والمصاريف، وبذلك اضطر المصرف إلى العودة بسعر إعادة الخصم إلى 5%، وكان ذلك في شهر فبراير من العام 1961 بعد تلقي الانتقادات والشكاوي من الأوساط التجارية، وطلب من المصارف التجارية بتخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضها، وبالتالي فإن البنك الوطني فشل في تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم لأنها لم تُجدِ نفعاً، كما أن القانون لم يخوله بتطبيق سياسة الاحتياطي الإلزامي للتأثير في حجم الائتمان المصرفي وخلق الودائع، كما أنه نتيجة لعدم وجود سوق للأوراق المالية وسوق للخصم فإن البنك الوطني لم يستطع تطبيق سياسة السوق المفتوحة، فلم يجد البنك الوطني حلاً أمامه إلا انتهاج سياسة الإقناع الأدبي، حيث طالب المصارف التجارية بالامتناع عن الإقراض من مراكزها الرئيسية وأن تلجأ إليه كلما احتاجت إلى السيولة. (مصرف ليبيا المركزي، 2006، ص.ص17-18)

الفترة الثانية (1963-1970):

خلال هذه الفترة أصبح لمصرف ليبيا المركزي صلاحيات أوسع لتنفيذ السياسة النقدية مما كان عليه في السابق والتي منحها له قانون المصارف رقم (4) لعام 1963، ولعل من أبرزها:

أ- منح المصرف أداة جديدة للسياسة النقدية وهي سياسة الاحتياطي القانوني على عمليات المصارف التجارية، حيث حدد القانون معدلاً يتراوح من 10% إلى 40% على الودائع

تحت الطلب، ومن 5% إلى 20% على الودائع الزمنية والادخارية، حيث أخذ المصرف الحد الأدنى لكليهما.

ب- تنويع الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهب وعملات قابلة للتحويل، وسندات وأذونات خزانة أجنبية ومحلية.

ج- إعطاء الصلاحية الكاملة للمصرف بتحديد البنود المكونة للأصول السائلة.

د- مراقبة المصارف التجارية والإشراف عليها وعلى ما تقوم به من عمليات.

هـ-للمصرف المركزي الأحقية في تحديد الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفائدة.

و- إعطاء المصرف صلاحية إدارة ومراقبة النقد وتقييم تحركات رأس المال بين الداخل والخارج، وبالنسبة لسعر إعادة الخصم فقد بقى كما كان عليه في السابق بنسبة 5%.

وهناك إجراءات اتخذها مصرف ليبيا المركزي لمكافحة التضخم تتمثل في رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب من 10% إلى 15%، وعلى الودائع الزمنية وودائع الادخار من 5% إلى 7.5%، وكان ذلك في شهر يوليو من العام 1966، وأيضاً هناك إجراءات أخرى قام بها المصرف وهي رفع نسبة السيولة العامة من 20% إلى 25%، والتي كانت نافذة منذ عام 1958، كما قام المصرف بإلزام المصارف التجارية بأن تقرض بما لا يتجاوز نسبة 50% عما كانت تقترضه بضمانات عقارية (شنيبش، 2013، ص.ص243-245)، وفي 1963/10/05 تم تحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1): الحد الأقصى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة ابتداءً من 1963/10/05

ر.م	البند	الفائدة
1	الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	ليس لها فوائد
2	الودائع الزمنية:	
	- لفترة 10 أيام.	3.25% سنوياً
	- الفترة من 10 أيام وحتى أقل من 90 يوماً.	3.50% سنوياً
	- الفترة من 90 يوماً وحتى أقل من 180 يوماً.	3.75% سنوياً
	- الفترة من 180 يوماً فأكثر.	4.00% سنوياً
3	حسابات التوفير	3.50% سنوياً
4	القروض والسلفيات والسحب على المكشوف:	
	- قروض مضمونة.	7.00% سنوياً
	- قروض غير مضمونة (سحب على المكشوف).	7.50% سنوياً

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الرابع 2000)، المجلد 40، ص.9.

والغرض الأساسي من تحديد هذه الفوائد هو عدم السماح باستغلال الجمهور من قبل المصارف التجارية، والتي كانت تابعة لمصارف أجنبية في الخارج، وكان الهدف من وضع حد أعلى لأسعار الفائدة هو حماية صغار ومتوسطي المقترضين وتقديم أكبر قدر من الفائدة لهم، وقد فرض القانون رقم (4) لعام 1963 في مادته الثامنة والثلاثون غرامة على المصارف التجارية التي تقل احتياطاتها عن الحدود المطلوبة، وذلك بدفع فائدة عن المبلغ الناقص لا تزيد عن جزء من ثلاثين من 1% عن كل يوم تأخير، وإذا تجاوزت مدة التأخير شهراً فمن حق المصرف المركزي أن يمنعه أو يقيده في منح الائتمان، واعتباراً من 11 يونيو عام 1966 فإنه يحق لمصرف ليبيا المركزي تحديد نسبة التغطيات النقدية اللازمة لفتح خطابات الاعتمادات المستندية، بحيث لا يحق لأي مصرف تجاري أن يفتح خطابات اعتمادٍ تتعلق باستيراد سلع معمرة باحتياط نقدي يقل عن 25% من سعر الاستيراد، وهذه من ضمن وسائل تنفيذ السياسة النقدية التي انتهجها المصرف، وقد أعطى القانون للمصرف صلاحيات الرقابة المباشرة على الائتمان من حيث النوع والكمية، وذلك دعماً للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، بالإضافة إلى صلاحية مزاولة عمليات السوق المفتوحة، حيث يحق للمصرف تعديل غطاء العملة بحيث يشمل إلى جانب الذهب والعملات القابلة للتحويل سندات الحكومة الليبية لغاية 10% من مجموع النقد المصدر، وهي أداة من أدوات السياسة النقدية. (مصرف ليبيا المركزي، 2006، ص.ص19-20)

الفترة الثالثة (1970-1994):

شهدت بداية هذه الفترة تنظيم القطاع المصرفي في ليبيا استناداً إلى مجموعة من القرارات والقوانين، ومنها القرار الصادر في 1969/11/13 والذي يقضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153) لعام 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، ثم بموجب القانون رقم (63) لعام 1971 بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم (4) لعام 1963، فهذه القوانين والقرارات ساهمت في ظهور نظام مصرفي ليبي بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي، والذي يمتلك أيضاً النسبة الكبرى للمصرفين الباقيين، وبذلك أصبح مصرف ليبيا المركزي يملك أدوات السياسة النقدية التي تساعده في تحقيق أهدافه ويمتلك الصلاحيات الكاملة للإشراف والرقابة على المصارف التجارية المملوكة له.

وفي شهر نوفمبر من العام 1970 قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض نسبة السيولة العامة من 25% إلى 15%، والتي حددت في عام 1966 لتمكين المصارف التجارية من زيادة سيولتها وقدرتها على التوسع في منح الائتمان، وبالنسبة لسعر إعادة الخصم فقد بقى كما كان عليه منذ شهر فبراير عام 1961 وهو5%، وقد قام مصرف ليبيا المركزي بإعادة النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع لتصبح نافذة اعتباراً من شهر أبريل من العام 1980 كما يلي:

جدول رقم (2): الحد الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع (الدائنة) اعتباراً من 4/أبريل/1980

ر.م	البند	الفائدة
1	الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	لا تدفع عليها فوائد
2	الودائع الزمنية:	
	– لفترة 10 أيام.	4.50% سنوياً
	– الفترة اكثر من 10 أيام وأقل من 30 يوم.	4.75% سنوياً
	– الفترة من 30 يوم إلى أقل من 3 أشهر.	5.00% سنوياً
	– الفترة من 3 أشهر إلى أقل من 6 أشهر.	5.25% سنوياً
	– الفترة من 6 أشهر إلى أقل من سنة.	5.50% سنوياً
	– لمدة سنة واحدة.	6.00% سنوياً
	– لمدة سنتان.	7.00% سنوياً
	– لمدة 3 سنوات.	8.00% سنوياً
	– لمدة 4 سنوات.	9.00% سنوياً

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (الربع الرابع 2000)، المجلد 40، ص.11.

ومن خلال التطبيق العملي على أسعار الفائدة على الودائع (الدائنة) تبين أن المصارف التجارية تتكبد تكاليف باهظة، وذلك لأن أسعار الفائدة على الودائع (الدائنة) تفوق أسعار الفائدة على الإقراض (المدينة)، ولذلك قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل أسعار الفائدة على الودائع متوسطة الأجل (أكثر من سنة) الممنوحة على ودائع الشركات لدى المصارف التجارية ليكون الحد الأقصى لها 5.5%، وبالنسبة لودائع الأفراد فقد أبقى مصرف ليبيا المركزي سُلَم أسعار الفائدة بدون تغيير وذلك لسببين هما تشجيع الأفراد على إيداع أموالهم بالمصارف، وتعويضهم عن محدودية فرص الاستثمار، وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على الإقراض (المدينة) فإنه بالرغم من الإبقاء على الحدود العامة لنسب الفائدة على القروض المضمونة عند 7% والغير مضمونة عند 7.5%، إلا أنه حرصاً ومراعاة لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية عامة فقد خفضت نسبة الفائدة المدينة لأغراض معينة كما يلي:

أ- حددت نسبة الفائدة على القروض العقارية الممنوحة لتكون 5.5% سنوياً اعتباراً من عام 1973 إلى أن يتوقف العمل بهذا البرنامج عام 1975.

ب-خفضت نسبة الفائدة على القروض السكنية إلى 4% سنوياً، ثم صدر قرار بإعفاء رصيد القروض العقارية الممنوحة للمواطنين من جميع الفوائد استناداً إلى قرار وزير الخزانة رقم (57) لعام 1976 بتاريخ 1976/04/21، على أن يسري هذا الإعفاء اعتباراً من 1976/10/01. (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص.ص5-7)

ج- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة لأغراض الإنتاج الزراعي والصناعي إلى 6% سنوياً وذلك تشجيعاً لقطاعات اقتصادية معينة.

د- حددت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للموظفين المنفكين من الوظيفة العامة للتحول نحو الإنتاج بنسبة 5% سنوياً كتشجيع لهم، وذلك تنفيذاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (247) لعام 1991. (مصرف ليبيا المركزي، 2006، ص23)

وقد استحدث مصرف ليبيا المركزي فيما يعرف بسياسة إعادة التمويل والغرض منها زيادة مساهمة المصارف التجارية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستعداد المصرف لتقديم تمويل مقابل الأرصدة المستعملة من القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف التجارية للمقاولين المحليين الذين ينفذون مشاريع لحساب المجتمع بسعر إعادة خصم 5%، وذلك على التسهيل المتمثل في التمويل المقابل لتلك المصارف في شكل سحب على المكشوف لاستعماله عند الحاجة في حدود 10% من إجمالي الرصيد المستعمل للقروض والسلفيات التي يمنحها أي مصرف تجاري لشركات المقاولة الوطنية بسعر إعادة خصم 4%، وهذه الإجراءات شملت أيضاً الشركات غير المقيمة التي تم إعفاؤها من شرط تقديم التأمين النقدي على خطابات الضمان الممنوحة لها وتقديم تسهيلات ائتمانية لها مقابل التنازل عن الدفعات المستحقة لها طرف الخزانة العامة والمؤسسات العامة وقبول خطابات ضمان من مصارف خارجية موثوق بها. (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص.ص7-9)

وفي عام 1993 صدر القانون رقم (1) المختص بالنقد والمصارف والائتمان والذي يصادف 21/مارس/1993 ليتماشى والهيكلية الاقتصادية الجديدة التي تعززت بصدور مجموعة من التشريعات، وبالرغم من أن هذا القانون أبقى على نفس أغراض ووظائف مصرف ليبيا المركزي

الواردة في القانون رقم (4) لعام 1963، إلا إن هناك أحكاماً وقضايا مصرفية جديدة قد تعرض لها هذا القانون وهي كما يلي:

أ- السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع تمثيل لها داخل ليبيا وفقاً لشروط يحددها مصرف ليبيا المركزي.

ب-السماح بتأسيس مصارف تجارية في شكل شركات مساهمة ليبية خاصة، بحيث يجب أن لا يقل رأس مالها المدفوع عن 10 ملايين دينار، ثم خفض رأس المال المطلوب إلى 3 ملايين دينار.

ج- إعفاء الفوائد المدفوعة عن أرصدة حسابات التوفير من كافة الضرائب والرسوم.

د- السماح للمودعين بالتصرف في حساباتهم لدى المصارف التجارية بدون أي قيود، وعدم المساس بأرصدتهم أو التنفيذ عليها إلا بحكم قضائي أو إداري.

هـ-السماح لأي شخص طبيعي أو معنوي (من غير الجهات والهيئات والمؤسسات والشركات والمنشآت التابعة للدولة) بالاحتفاظ بكل ما يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي لدى المصارف التجارية مع حرية التصرف فيه وفقاً لشروط معينة.

و- رفع نسبة غطاء العملة المصدرة بسندات وأذونات خزانة ليبية من 10% إلى 25%.

ز- السماح بتقديم سلفيات مؤقتة للخزانة العامة لتغطية أي عجز وقتي في إيرادات الميزانية بشرط ألا تزيد هذه السلفيات على سدس مجموع الإيرادات المقدرة في الميزانية.

وفي 25 أغسطس من العام 1993 صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، والذي ينص على الاحتفاظ بالنقد الأجنبي أو حيازته، حيث سمح للأشخاص الليبيين بالاحتفاظ بحسابات النقد الأجنبي قابلة للتحويل وفق شروط معينة، وبتاريخ 24 نوفمبر 1994 أصدر مصرف ليبيا المركزي قراراً بالإبقاء على سعر إعادة الخصم كما كان في السابق عند 5% (مصرف ليبيا المركزي، 2000، ص.ص12-13)، وأيضاً إعادة النظر في الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، والتي كان معمولاً بها في السابق لتصبح نافذة اعتباراً من هذا التاريخ كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3): الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة اعتباراً من 24 نوفمبر 1994

ر.م	البند	الفائدة
1	الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية:	
	أ- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)	بدون فائدة
	ب- الودائع الزمنية:	
	- بإشعار لمدة 10 أيام فأقل.	2.5% سنوياً
	- بإشعار لمدة 11-30 يوم.	3.0% سنوياً
	- بإشعار لمدة 31-89 يوم.	3.5% سنوياً
	- بإشعار لمدة 90-180 يوم.	4.0% سنوياً
	- بإشعار لمدة 181-360 يوم.	5.0% سنوياً
	- بإشعار لمدة سنة فأكثر.	5.5% سنوياً
	ج- حسابات التوفير للشخص الطبيعي:	
	- حتى 20 ألف دينار.	6.0% سنوياً
	- من 20 ألف حتى 100 ألف دينار.	5.0% سنوياً
	- أكثر من 100 ألف دينار.	بدون فائدة
2	الفوائد على الحسابات المدينة لدى المصارف التجارية:	
	أ-القروض والسلفيات التجارية والاجتماعية:	
	- قروض وتسهيلات مضمونة.	7.0% سنوياً
	- قروض وتسهيلات سحب على المكشوف.	7.5% سنوياً
	ب- القروض الزراعية والصناعية والمهنية.	6.0% سنوياً
	ج- قروض تحول الموظفين للإنتاج.	5.0% سنوياً
	د- القروض العقارية لمتوسطي الدخل.	2.0% سنوياً

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا "ورقة قدمت للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"، طرابلس، 16 سبتمبر 2010، ص.9.

ثالثاً- تطور السياسة النقدية والمصرفية خلال فترة الدراسة (1995-2015):

هذه الفترة شهدت تغيرات ملحوظة على المستويين الدولي والمحلي، ومن أبرز هذه التغيرات موجة الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية وما أعقبها من سياسات إصلاح اقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي (مصرف ليبيا المركزي، 2006، ص24)، ومن أهم السمات التي اتسم بها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة هو الاستمرار في الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدخل، وارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات، وضعف دور القطاع الخاص مقابل استمرار سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم وجود سوق للأوراق المالية، وتعدد أسعار النفط، وضعف التنظيم الإداري، وعدم فاعلية الجهات الرقابية، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة، واستمرار ازدواجية المصرف المركزي كمراقب ومالك للمصارف التجارية، وعدم وجود سوق بين المصارف، ووجود قيود صارمة على

عمليات الحساب الجاري (شنيبش، 2013، ص248)، وهناك مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في ليبيا خلال هذه الفترة تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية بهدف الوصول إلى القضاء على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي، ومن ضمن هذه الاجراءات:

أ- بالإضافة إلى المصارف المحلية في ليبيا تم السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة.

ب-من أجل توسيع قاعدة الملكية وخلق قاعدة إنتاجية جديدة وتفعيل حركة النشاط الاقتصادي تم إصدار بعض القوانين والتشريعات، حيث مهدت هذه التشريعات توسيع قاعدة الملكية في المصارف.

ج- خلال الفترة من 14 فبراير 1999 إلى نهاية عام 2001 قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج عرف باسم "سعر الصرف الخاص المعلن"، حيث يسمح هذه البرنامج ببيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية بأسعار بيع يحددها مصرف ليبيا المركزي دون فرض قيود كمية على هذا السعر.

د- خلال الفترة 1999-2001 تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي بموجب "سعر الصرف الخاص المعلن" مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي.

هـ-في شهر يناير من العام 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001 (ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولار أمريكي)، ومرة اخرى تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% وكان ذلك في 15 يونيو من العام 2003.

وخلال هذه الفترة صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين التي تسمح للأفراد والشركات والتشاركيات للمساهمة الخاصة للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي عام 2005 صدر القانون رقم (1) الخاص بالمصارف ليساهم في استقلالية مصرف ليبيا المركزي، ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، فقد أعطى القانون لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي صلاحيات واسعة خصوصاً فيما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي والرقابة على المصارف، بالإضافة إلى إدارة السياسة النقدية والمصرفية وتطبيق العقوبات الإدارية على المصارف التي تخالف القانون، وتم في عام 2005 تحرير أسعار الفائدة على الودائع (الدائنة) وترك تحديدها

للتفاوض بين المصرف والزبون، وأيضاً تم توحيد أسعار الفائدة على القروض (المدينة) وتحديدها بما يعادل 2.5%، وفي عام 2007 تم تحرير أسعار الفائدة المدينة وترك مسألة تحديدها لمجالس إدارات المصارف التجارية (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص.ص9-16)، وبتاريخ 2005/07/04 شكلت لجنة مختصة بالسياسة النقدية برئاسة محافظ مصرف ليبيا المركزي وإعطاءه صلاحية إصدار القرارات التنفيذية بالتشاور مع أعضاء اللجنة لتنفيذ المسائل التي تتعلق بمهام اللجنة، ومن أهم المهام التي وكلت للجنة وضع الإطار العام للسياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي بما يساهم في تحقيق أهدافها ودراسة المسائل المتعلقة بأداء السياسة النقدية والمصرفية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي. (شنيبش، 2013، ص.ص256-257)، واعتباراً من 2004/02/17 تم تحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4): تطور الحد الأعلى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى المصارف التجارية اعتباراً من 2004/02/17 وما بعده.

ر.م	البند	الفوائد		
		2004/02/17	2004/03/24	2005/09/11
1	الفوائد على الحسابات الدائنة لدى المصارف التجارية:			
	أ- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).	بدون فوائد	بدون فوائد	بدون فوائد
	ب- الودائع الزمنية:			
	- بإشعار لمدة 10 أيام فأقل.	1.5% سنوياً	1.5% سنوياً	
	- بإشعار لدة 11-30 يوم.	2.0% سنوياً	2.0% سنوياً	
	- بإشعار لمدة 31-89 يوم.	2.5% سنوياً	2.5% سنوياً	بدون فوائد
	- بإشعار لمدة 90-180 يوم.	3.0% سنوياً	3.0% سنوياً	
	- بإشعار لمدة 181-360 يوم.	4.0% سنوياً	4.0% سنوياً	
	- من سنة فأكثر.	4.5% سنوياً	4.5% سنوياً	
	ج- حسابات التوفير للشخص الطبيعي:			
	- حتى 20 ألف دينار.	5.0% سنوياً	5.0% سنوياً	
	- من 20 ألف وحتى 100 ألف دينار.	4.0% سنوياً	4.0% سنوياً	بدون فوائد
	- أكثر من 100 ألف دينار.	بدون فائدة	بدون فائدة	
2	الفوائد على الحسابات المدينة:			
	- القروض التجارية	6.0% سنوياً	6.0% سنوياً	
	- القروض الاجتماعية.	6.5% سنوياً	6.5% سنوياً	بدون فوائد
	- القروض الزراعية والصناعية والمهنية.	5.0% سنوياً	3.0% سنوياً	
	- قروض تحول الموظفين للإنتاج.	5.0% سنوياً	3.0% سنوياً	
	- القروض العقارية لمتوسطي الدخل.	2.0 سنوياً	3.0% سنوياً	

المصدر: د. علي رمضان شنيبش، النقود والمصارف والسياسة النقدية "مع تطبيقاتها في ليبيا"، مرجع سابق، دار الخمس للطباعة، ط1، منشورات مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ص.259.

وفي سبيل تطوير المصارف التجارية هناك إجراءات تتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والتي تضمنها القانون رقم (1) لعام 2005، فنذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- اعتباراً من 2002/01/01 ألغيت العديد من إجراءات وعمليات الرقابة على النقد، حيث ألغيت القيود على عمليات الحساب الجاري.
- السماح للمصارف التجارية بمنح القروض والتسهيلات للشركات الأجنبية المنفذة للمشاريع في ليبيا بنسبة 50% من قيمة المشروع التي تقوم بتنفيذه.
- تم وضع معايير لإدارة مخاطر الائتمان وإنشاء إدارات للمخاطر بالمصارف التجارية.
- في مجال الرقابة تعززت مهمة رقابة وإشراف مصرف ليبيا المركزي على المصارف التجارية بعد صدور القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف.
- في نهاية الربع الأول من العام 2010 تمت الموافقة على فتح مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية في ليبيا حيث وصل عدد المكاتب إلى 29 مكتباً.
- عزز القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف استقلالية القرار المصرفي خصوصاً فيما يتعلق بمنح القروض والتسهيلات وسياسة توظيف الأموال والاستخدام. (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص.ص19-21)

وفي عام 2012 أقرت لجنة السياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي المشكلة بتاريخ 2005/07/04 مجموعة من القرارات، وكان ذلك يوم الثلاثاء الموافق 2012/03/27، حيث اتخذت هذه القرارات بناءاً على التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والتغيرات المتوقعة خلال الفترة القادمة على المستويين المحلي والدولي، وكانت هذه القرارات كالتالي: (مصرف ليبيا المركزي، 2012)

- الإبقاء على سعر الفائدة على شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي لأجل استحقاق مدته 91 يوماً عند مستوى 1.0%، ولأجل استحقاق مدته 28 يوماً عند مستوى 0.85%.
- الإبقاء على سعر إعادة الخصم عند مستواه الحالي وهو 3%.
- الإبقاء على سعر الفائدة على تسهيل لليلة واحدة عند 0.25%.
- الإبقاء على معدل الاحتياطي الإلزامي على ما هو عليه عند معدل 20%.
- الإبقاء على نسبة السيولة على ما هي عليه عند نسبة 25%.

وتنفيذاً للقانون رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية توقف العمل بسياسة سعر إعادة الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة للأشخاص الطبيعيين اعتباراً من 2013/01/01، وللأشخاص الاعتباريين اعتباراً من أول يناير من العام 2015. (شنيبش، 2017، ص16)

المبحث الثاني- مكونات وأهداف السياسة النقدية في ليبيا:

مهمة السياسة النقدية في ليبيا هي إدارة القطاع النقدي والمالي في الاقتصاد الوطني بما يساهم في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان في إطار توازني داخلي وخارجي يضمن لهذا النمو شروط الاستمرار، والمسؤول عن تنفيذ وإدارة السياسة النقدية في ليبيا هو مصرف ليبيا المركزي، ولذلك فهو مخول بتحقيق الاستقرار النقدي، وضمان قابلية تحويل الدينار الليبي، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة. (النعاس، د.ت، ص42)

أولاً- مفهوم عرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود التي تمثل قوة شرائية جاهزة للاستخدام، ويطلق عليه أحياناً السيولة المحلية (مفهوم السيولة المحلية في ليبيا يطلق على عرض النقود بمفهومه الواسع). (النعاس، د.ت، ص43)

ثانياً- مقاييس عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه:

هناك مقاييس لعرض النقود تستخدم لقياس عرض النقود من قبل مصرف ليبيا المركزي وهما عرض النقود بالمفهوم الضيق ويرمز له بالرمز (M_1)، وعرض النقود بالمفهوم الواسع ويرمز له بالرمز (M_2)، فعرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) يشمل كمية العملة المتداولة، بالإضافة إلى نقود الودائع التي تلتزم بها المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى، بينما عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) فهو يتكون من عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) مضافاً إليه شبه النقود، وهي عبارة عن الودائع الاستثمارية بالعملتين المحلية والأجنبية، وبالتالي فإن عرض النقود بمعناه الضيق (M_1) يشمل العملات الورقية والمعدنية المتداولة لدى الجمهور في التعاملات اليومية أي النقود

المتداولة، ويضاف إليها أيضاً حجم النقود الموجودة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب. (سعيد، 2016، ص73)

أما العوامل المؤثرة في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) فهي تتمثل في الآتي:

1. التغير في رصيد الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.
2. التغير في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح من قبل المصارف التجارية.
3. التغير في ودائع التوفير (الادخار) للجمهور والودائع لأجل.
4. التغير في ودائع الخزانة العامة لدى المصرف المركزي.

وبشكل أشمل فإن العوامل التي تؤثر في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) تتكون من الآتي:

أ- صافي الموجودات المحلية وخاصةً صافي الديون على القطاع العام والقطاع الخاص.

ب- صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، فكلما ارتفع رصيد الذهب والعملات الأجنبية وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية فإن عرض النقود سيزداد والعكس صحيح.

وهذا يعني أن العاملان الأول والثاني (الديون على القطاع العام، الديون على القطاع الخاص) يسيران في نفس الاتجاه مع عرض النقود، بينما يسير العاملان الثالث والرابع (رصيد الذهب والعملات الأجنبية، حجم القروض والتسهيلات الائتمانية) في اتجاه عكس عرض النقود، أي أنه كلما كان تغيرهما بالزيادة فإن عرض النقود سينخفض، وكلما كان تغيرهما بالنقصان فإن عرض النقود سيزداد. (النعاس، د.ت، ص43)

ثالثاً- أدوات السياسة النقدية في ليبيا:

للوصول إلى تحقيق أهدافها تلجأ السلطات النقدية في ليبيا والمتمثلة في مصرف ليبيا المركزي إلى استخدام خليط من أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، وهي أدوات ذات فاعلية محددة على النشاط الاقتصادي بشكل عام، نظراً للبيئة الاقتصادية السائدة والارتفاع الكبير في مستويات السيولة المحلية، وارتفاع نسبة الواردات، وارتفاع مستويات الإنفاق العام بسبب توجه الدولة نحو سداد الدين العام وتحديث البنية التحتية (شنيبش، 2013، ص.ص248-249)، ومن

أبرز الأدوات التي استخدمها مصرف ليبيا المركزي في بداية إنشائه سعر إعادة الخصم والرقابة علي السيولة وسياسة الإقناع الادبي، والتي يتمتع المصرف المركزي بمجال واسع لاستعمالها في معالجة القضايا المتعلقة بالسياسة النقدية (مصرف ليبيا المركزي، 2006، ص17)، وبصدور العديد من القرارات والقوانين التي منحت مصرف ليبيا المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ السياسة النقدية استخدام المصرف مجموعة من الأدوات الأخرى للسياسة النقدية بدايةً من العام 1993، والتي يمكن سردها كما يلي:

1- سياسة سعر إعادة الخصم: يقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على المصارف التجارية عندما ترغب في الاقتراض منه، حيث يستخدم المصرف المركزي هذه الأداة لدفع المصارف التجارية إلى عدم الإقراض، وذلك بأن يرفع هذا السعر حتى يقترب من سعر الفائدة في السوق، وهو سعر الفائدة الذي تطلبه المصارف التجارية من المقترضين (الصنقري، 2012، ص110)، وتكون هذه الأداة فاعلة إذا كانت المصارف التجارية تفتقر إلى السيولة مما يشجعها على الطلب من المصرف المركزي إعادة خصم السندات التي تحصل على القروض المباشرة بواسطتها، وتكون فاعلة أيضاً إذا كان النشاط الاقتصادي مواتياً وقامت المصارف التجارية بدور رئيسٍ في مراكمة الإيداعات ثم تقرضها إلى قطاعات أخرى، وما يميز هذه الأداة في ليبيا أنها تساهم في توفير السيولة للمصارف التجارية في الوقت الذي تعود فيه ملكية هذه المصارف للدولة، وبالتالي فإن المصرف المركزي يحدد حجم الائتمان ويخصصه للقطاعات المختلفة عند الضرورة، وهذا يعني أن مصرف ليبيا المركزي بإمكانه أن يطلب من المصارف التجارية توفير تسهيلات ائتمانية وقروض لبعض القطاعات بمعدل فائدة إدارية محددة، أو يقلل من هذه التسهيلات وفقاً لما يحتاجه الوضع الاقتصادي في الدولة. (العطوشي، 2004، ص49)

وخلال الفترة 1993-2004 فإن سعر إعادة الخصم الذي حدده مصرف ليبيا المركزي منذ عام 1963 عند مستوى 5% لم يتغير، وأيضاً لم يكن فاعلاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك نظراً لأن المصارف التجارية لم تكن بحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي، أما خلال الفترة 2004-2010 فإن سعر إعادة الخصم شهد تغيرات وتطورات عدة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5): تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة (2004-2010)

تاريخ التعديل	2004	2008/5	2009/4	2009/9
سعر إعادة الخصم	%4.0	%5.0	%4.0	%3.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا "ورقة قدمت للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"، طرابلس، 16 سبتمبر 2010، ص.16.

2- نسبة الاحتياطي القانوني: نسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة من الودائع لدى البنوك والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف، حيث تستهدف التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان (الأفندي، 2014، ص354)، فهذه الأداة تجبر المصارف التجارية على تغيير مفاجئ في استثمار أصولها، ولذلك فإن المصرف المركزي يلجأ إلى هذه الأداة فقط عندما تفشل بقية الأدوات الأخرى في إحداث التغير المرغوب في المعروض النقدي، وبالرغم من أن هذه الأداة من أنجح أدوات السياسة النقدية وأبسطها استعمالاً ومتابعة إلا أن استخدامها في ليبيا تصاحبه مشكلتان رئيسيتان هما مشكلة نسبة العملة الورقية والمعدنية إلى عرض النقود، ومشكلة التذبذب الكبير في حجم الاحتياطيات والسيولة الادارية لدى المصارف التجارية من شهر لآخر. (الحاسية، 1979، ص.ص184-185)

ولم يغير مصرف ليبيا المركزي نسبة الاحتياطي القانوني منذ العام 1966 فقد ظلت هذه النسبة على ما هي عليه حتى عام 2007 بنسبة 15% على الودائع تحت الطلب، و7.5% على الودائع لأجل وودائع الادخار، حيث تم توحيدها عند مستوى 15%، إلا أن مصرف ليبيا المركزي لجأ إلى إجراء تعديلات على بنود الخصوم الإيداعية الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني، فقد أضاف المصرف المركزي في عام 1988 بند التأمينات النقدية على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان إلى بند الودائع لأجل بعد أن كانت تدخل ضمن بند الودائع تحت الطلب، لأن طبيعتها تقترب من طبيعة الودائع لأجل، وقد أصبحت نخضع لنسبة 7.5% بدلاً من 15%، وفي عام 2002 أضاف المصرف المركزي بند أرصدة النقد الأجنبي التي تحتفظ بها المصارف التجارية بحساباتها لدى مصرف ليبيا المركزي إلى احتياطاتها لدى المصرف مقابل خصومها الإيداعية (بغني، 2007، ص97)، وقد لجأت لجنة السياسة النقدية إلى تعديل نسبة الاحتياطي القانوني حيث إن الاحتياطي القانوني يحسب على أساس المتوسط خلال فترة احتفاظ تبلغ أسبوعاً واحداً، وتم رفع نسبة السيولة الإلزامية المطلوبة في منتصف عام 2009 إلى 20% (شنيبش، 2013، ص260)، والجدول التالي يوضح تطور نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة الإلزامية:

جدول رقم (6): تطور نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة الإلزامية

الفترة	نسبة الاحتياطي القانوني		نسبة السيولة الإلزامية
	ودائع تحت الطلب	ودائع زمنية إدخارية	
قبل 2008	%15	%7.5	%20
2009/06-2008/06	%15	%15	%20
2009/06	%20	%20	%25

المصدر: د. علي رمضان شنيبش، النقود والمصارف والسياسة النقدية "مع تطبيقاتها في ليبيا"، مرجع سابق، دار الخمس للطباعة ، ط1، منشورات مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، ص.260.

وخلال الفترة موضوع الدراسة (1995-2015) قام مصرف ليبيا المركزي برفع قيمة الاحتياطي القانوني الالزامي، فبعد أن كانت في عام 1995 تساوي 693 مليون دينار، واصلت الارتفاع حتى بلغت أعلى مستوى لها في العام 2013 بمبلغ 16712.5 مليون دينار، وفي عامي 2014 و2015 انخفضت قيمة الاحتياطي القانوني، فكانت في عام 2014 تساوي 15782.1 مليون دينار، أما في عام 2015 بلغت قسمة الاحتياطي الإلزامي 14251.4 مليون دينار، كما هو موضح في الجدول رقم (7) والذي يوضح تطور الاحتياطي القانوني خلال الفترة (1995-2015).

جدول (7): الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة (1995-2015) "مليون دينار"

السنوات	الفعلي (1)	الالزامي (2)	الفائض 1-2
1995	2237.5	693.0	1544.5
1996	2519.6	732.6	1787.0
1997	2629.0	751.2	1877.0
1998	2712.1	807.0	1905.1
1999	2341.9	875.1	1466.8
2000	2241.7	917.8	1323.9
2001	2232.8	1013.9	1218.9
2002	2337.7	1088.3	1249.4
2003	3089.1	1177.2	1911.9
2004	6079.4	1422.1	4657.3
2005	8874.9	1754.3	7120.6
2006	11184.4	2259.9	8924.5
2007	18148.4	3191.3	14957.1
2008	32470.1	8306.1	24164.0
2009	38567.8	9734.4	28833.4
2010	43935.0	11062.6	32872.4
2011	46068.3	11696.0	34372.3
2012	52941.3	13669.2	39272.1
2013	63671.9	16712.5	46959.4
2014	56392.4	15782.1	40610.3
2015	45122.9	14251.4	30871.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

شكل رقم (15): تطور الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة (1995-2015)

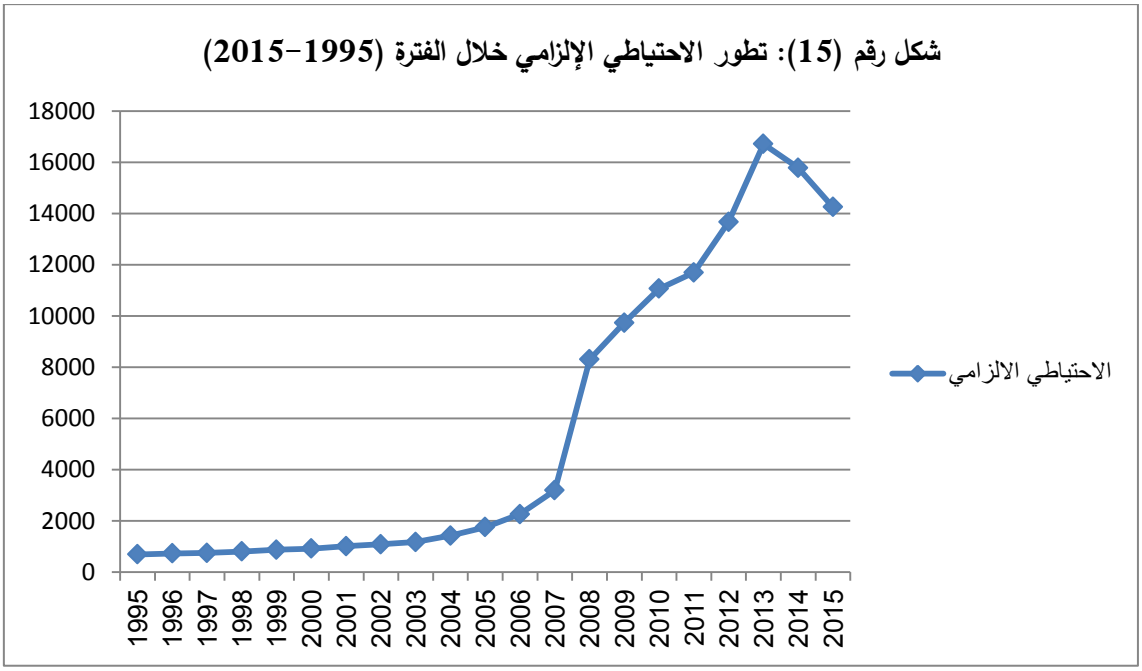

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (7)

3- عمليات السوق المفتوحة: هي أداة يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على حجم الاحتياطيات بعمليات البيع والشراء باستخدام سندات وأذونات الخزانة، ففي حالة قام المصرف المركزي ببيع هذه السندات فهذا يخصم من الاحتياطيات المتوفرة للنظام المصرفي، أما في حالة أراد المصرف المركزي شراء هذه السندات فهذا سيزيد الاحتياطيات لدى النظام المصرفي (الصنقري، 2012، ص109)، ولم تكن هذه الأداة من ضمن الأدوات المتاحة لدى مصرف ليبيا المركزي في بداية إنشائه عام 1956، والسبب في ذلك يعود لعدم وجود سوق للأوراق المالية في ليبيا، ولكن مع صدور العديد من القرارات والقوانين التي منحت المصرف المركزي صلاحيات واسعة عبر مراحل مختلفة أدخل المصرف المركزي عمليات السوق المفتوحة من ضمن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها، وذلك عن طريق القرار الصادر لمجلس إدارة المصرف رقم (67) لعام 2007 والذي يمنح بموجبه المصرف المركزي بإصدار شهادات إيداع، وكان أول إصدار لهذه الشهادات في 28 مايو 2008 بأجل استحقاق 91 يوماً وبسعر فائدة ثابت قدره 2.25%، وبالتالي أصبحت شهادات الإيداع من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة، وتستخدم لتلبية طلب المصارف التجارية بكامله بسعر فائدة ثابت، وبأجلي استحقاق 91 يوماً و28 يوماً، ويمكن إجراء عمليات إعادة الشراء (الريبو) على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية، وفي أكثر من مناسبة

تم تغيير سعر الفائدة على شهادات الإيداع ومعاملات إعادة الشراء وفقاً لاتجاهات السيولة في الاقتصاد (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص.ص3-18)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (8): تطورات أسعار الفائدة على شهادات الايداع واتفاقيات إعادة الشراء خلال الفترة 2008-2010

الفترة	سعر الفائدة على شهادات الايداع		سعر الفائدة على إعادة الشراء	
	أجل 91 يوماً	أجل 28 يوماً	أجل 91 يوماً	أجل 28 يوماً
2008/05	%2.25	-	%4.25	-
2008/10	%2.25	-	%3.75	-
2009/04	%1.75	-	%3.75	-
2009/09	%1.25	-	%2.00	-
2009/10	%1.25	%1.05	%2.00	%1.80
2010/02	%1.00	%0.85	%1.75	%1.60

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا "ورقة قدمت للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"، طرابلس، ليبيا، 16 سبتمبر 2010، ص.18.

4- تسهيل الإيداع لليلة واحدة: هذه الاداة استخدمها مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2009 من أجل تحسين إدارة السيولة لدى بعض المصارف، والتأثير في حجم الائتمان المصرفي (شنيبش، 2017، ص16)، والجدول التالي يوضح أسعار الفائدة على شهادات الإيداع والإيداع لليلة واحدة:

جدول رقم (9): أسعار الفائدة على شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي

نهاية	على شهادات الايداع		على إعادة الشراء (الريبو)		تسهيل إيداع لليلة واحدة
	أجل 91 يوم	أجل 28 يوم	أجل 91 يوم	أجل 28 يوم	
2008	%2.25	-	%4.25	-	-
2009	%1.75	-	%3.75	-	-
2010	%1.00	%0.85	%3.75	%1.60	%0.25
2012	%1.00	%0.85	%2.00	%1.60	%0.25
2014	%1.00	%0.85	%2.00	%1.60	%0.25

المصدر: علي رمضان شنيبش، تطور الأوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا "خلال الفترة 2012-يونيو2017"، مؤسسة فريدريش أيبرت، سبتمبر 2017، ص.16.

5- الوساطات المباشرة: هدف هذه الأداة هو وضع قيود على حرية المصارف التجارية في نشاطات معينة، وذلك من خلال وضع قيود على الائتمانات الكلية لكل المصارف أو لكل مصرف بمفرده حسب القدرة لكل مصرف، ويضاف إلى ذلك التغيير في معدل الفائدة بما أن المصارف مملوكة بشكل شبه كامل للدولة، ومعدلات الفائدة لا تحدد وفقاً لمستلزمات السوق، ولذا بإمكان مصرف ليبيا المركزي أن يطلب من المصارف أن تعطي المزيد من الائتمانات أو تقللها حسب ما تقتضيه السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وأيضاً يستطيع مصرف ليبيا المركزي أن يوجه المصارف التجارية حسب ما تقتضيه سياسة التنمية التي تعتمدها الدولة. (العطوشي، 2004، ص.ص50-51)

رابعاً- أهداف السياسة النقدية في ليبيا:

الاهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها تتمثل في أربعة أهداف هي تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة التضخم، وتحقيق التوظيف الكامل، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وفي ليبيا لم يتم وضع إطار واضح للسياسة النقدية خلال الفترة (1993-2004) وما قبلها، ولم يحدد مصرف ليبيا المركزي أي أهداف تشغيلية أو نهائية للسياسة النقدية ولكنه يراقب بشكل مستمر تطورات عرض النقود وتأثير الدين العام المحلي على النشاط الاقتصادي وخصوصاً على المستوى العام للأسعار، أما خلال الفترة ما بعد عام 2004 فكانت الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هي الحفاظ على سلامة النظام المصرفي وعلى المستوى العام للأسعار، ولم تحدد لجنة السياسة النقدية المشكلة في العام 2005 أي هدف تشغيلي أو هدف وسيطٍ بشكل معلن، إلا أنها تأخذ في اعتبارها المتغيرات المؤثرة على الأهداف النهائية للسياسة النقدية في كل مرة تجتمع فيها اللجنة، وذلك من خلال التعرف على أوضاع عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، والائتمان المصرفي، ومعدل التضخم، والعلاقة التي تربط ليبيا بشركائها التجاريين وما يمكن أن ينجم عن هذه العلاقة من آثار متبادلة. (مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص.ص8-15)

وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم (1) لعام 2005 وتعديله إلى أن السياسة النقدية في ليبيا لها هدفان رئيسيان هما: المحافظة على سلامة واستقرار القطاع النقدي والمالي، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، بما في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الليبي (شنيبش، 2017، ص16)، وقد وضعت مجموعة من الأهداف للسياسة النقدية في ليبيا والتي يمكن سردها في النقاط التالية: (شامية، 2017، ص.ص74-75)

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية، وهذا سيساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم وتيرة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.
2- دعم القوة الشرائية للدينار الليبي والمحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية.
3- العمل على تطوير وتحديث التشريعات المصرفية والمالية بما يتناسب مع المعايير الدولية في العمل المصرفي.
4- استحداث أدوات مالية جديدة وأدوات السيولة وتنظيم مهنة الصرافة ومباشرة نشاط التأجير التمويلي وصناديق الاستثمار.

5- الاستمرار في تطوير الرقابة المصرفية استناداً للأهداف الاستراتيجية التي وضعت بهذا الخصوص.

6- معالجة مشكلة فائض السيولة لدى المصارف التجارية وتوجيهها نحو تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

7- العمل على تطوير الخدمات المصرفية وتبني الصيرفة الالكترونية بالقطاع المصرفي.

8- المحافظة على حجم العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي بما يتوافق والمعايير المصرفية الدولية.

9- استمرار العمل على تحديث وتطوير دور ومهام مصرف ليبيا المركزي ضمن رؤية محددة يتم وضعها بهذا الخصوص.

المبحث الثالث: السياسة النقدية وأثرها على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي:

في هذا المبحث تم التطرق إلى دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال التعرف على أثرها على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية.

أولاً- السياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي:

للتعرف على دور السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي ومدى فاعليتها في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية التي يسعى مصرف ليبيا المركزي لتحقيقها، سيتم التطرق إلى تأثير السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات المعبرة عن ذلك كما يلي:

1- السياسة النقدية وعرض النقود:

هناك عدة مفاهيم يستخدمها الاقتصاديون لمصلح عرض النقود حيث تتفق جميع المفاهيم المستخدمة من قبل الاقتصاديين بأن عرض النقود يشمل كمية العملة المتداولة لدى الجمهور، بالإضافة إلى نقود الودائع التي تلتزم بها المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى (سعيد، 2016، ص73)، ويعرف عرض النقود Money Supply بأنه متوسط كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في فترة زمنية معينة (عوض، 2012، ص43)، ولمعرفة التغيرات والتطورات

التي صاحبت عرض النقود في ليبيا خلال فترة الدراسة سيتم استعراض ذلك من خلال البيانات الخاصة بها في الجدول التالي:

جدول رقم (10): تطورات عرض النقود خلال فترة الدراسة (1995-2015)

السنة	عرض النقود M1	شبه النقود	عرض النقود M2	معدل التغير %		
				M1	شبه النقود	M2
1995	6372.4	2570.3	8942.7	-	-	-
1996	6718.0	2851.0	9569.0	5.1	9.8	7.0
1997	7021.6	2926.7	9948.3	4.5	2.6	4.0
1998	7188.0	3170.4	10358.4	2.3	8.3	4.1
1999	7891.2	3334.2	11225.4	8.9	5.1	8.3
2000	7769.2	3165.0	10934.2	1.5-	5.07-	2.5-
2001	8270.8	4017.6	12288.4	6.4	26.9	12.3
2002	8705.8	4298.3	13004.1	5.2	6.9	5.8
2003	9029.2	5022.6	14051.8	3.7	16.8	8.0
2004	10536.6	2598.9	15343.6	16.6	48.2-	9.2
2005	14028.1	3068.2	17096.3	33.1	18.05	30.1
2006	16343.0	3312.9	19655.9	16.5	7.9	14.9
2007	22837.5	4144.6	26982.1	39.7	25.1	37.2
2008	34414.6	5329.9	39744.5	50.6	28.5	47.2
2009	38169.4	5991.9	44161.3	11.0	12.4	11.1
2010	41321.2	5029.5	46350.7	8.25	16.0-	5.0
2011	53437.1	4503.8	57940.9	29.3	10.4-	25.1
2012	59213.7	4517.8	63731.5	10.8	0.31	10.0
2013	64299.4	4706.5	69005.9	8.5	4.1	8.2
2014	66732.7	2672.0	69404.7	3.7	43.03-	0.601
2015	76783.0	1823.3	78606.3	15.0	31.9-	13.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

شكل رقم (16): تطور عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)

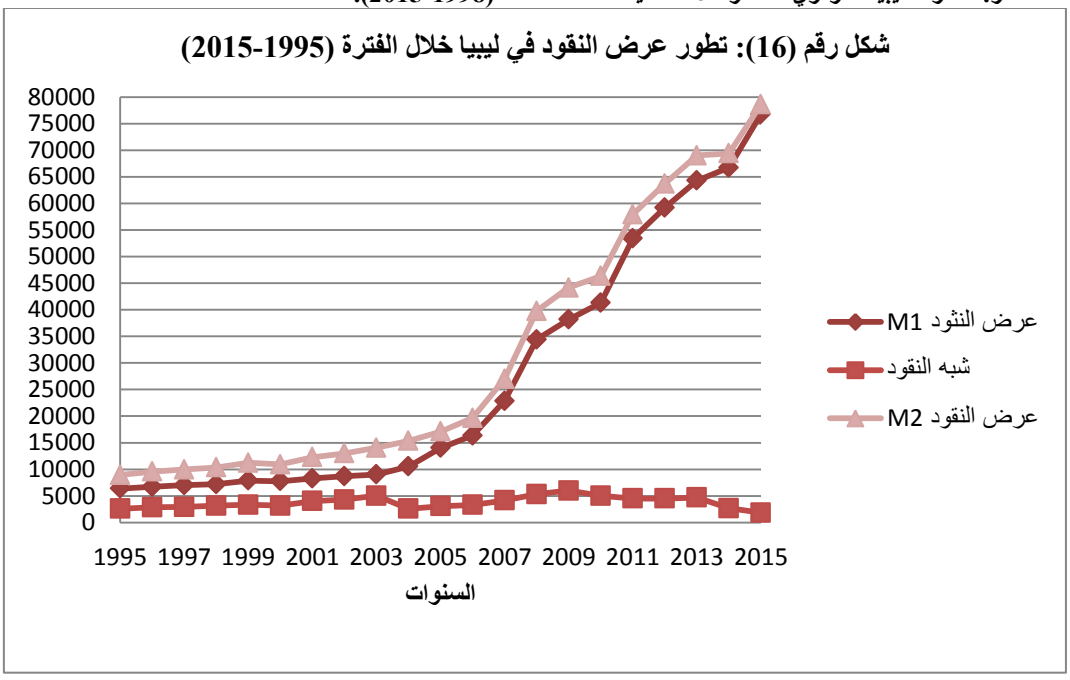

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

نستنتج من خلال الجدول رقم (10) أن عرض النقود M_2 في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2000 الذي انخفض فيه عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) من 11225.4 مليون دينار عام 1999 إلى 10934 مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ 2.5%، وفي العام 2001 زاد عرض النقود (M_2) زيادة كبيرة نسبياً ليصل إلى 12288.4 مليون دينار، وبمعدل موجب بلغ 12.3%، وقد ظل عرض النقود (M_2) متزايداً بمعدلات غير ثابتة ومتذبذبة خلال باقي الفترة، ومن خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أيضاً أن عرض النقود خلال فترة الدراسة شهد تزايد مستمر وكبير، وبالأخص عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) والذي يشمل النقد المتداول والودائع تحت الطلب، ففي العام 2004 كان عرض النقود (M_1) يساوي 10536.6 مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ 16.6%، أما في العام 2005 فقد بلغ معدل التغير في عرض النقود (M_1) 33.1% وبقيمة 14028.1 مليون دينار وهي زيادة كبيرة نسبياً عما كان عليه في العام 2004، وخلال باقي الفترة فإن عرض النقود (M_1) شهد زيادة مستمرة وبمعدلات تغير متفاوتة، أما بالنسبة لمتغير شبه النقود فبالرغم من أن قيمته ارتفعت من 2570.3 مليون دينار في العام 1995 إلى 3334.2 مليون دينار في العام 1999، إلا أنه شهد انخفاضاً في العام 2000 لتصبح قيمته 3170.4 مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ 5.07%، ثم عاود الارتفاع في العام 2001 بمبلغ 4017.6 مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ 26.9%، وهذا التغير يعتبر كبيراً نسبياً إذا ما قورن بالتغيرات التي حصلت قبل العام 2001، وبالنسبة لباقي الفترة فقد شهد متغير شبه النقود معدلات تغير متذبذبة تراوحت بين السالبة والموجبة.

"ويمكن إرجاع السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة في عرض النقود إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية التي اتبعتها الحكومة، وخاصةً التي تمت خارج الميزانية العمومية والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة العرض النقدي نتيجة لتسييل الزيادة المقررة في رؤوس أموال المصارف المتخصصة، وأيضاً فإن التأمين النقدي على خطابات الضمان والاعتمادات للجهات العامة الممولة من الميزانية العمومية للدولة ساهم في زيادة المعروض النقدي نتيجةً للزيادة الملحوظة في الاعتمادات المستندية المفتوحة لبعض هذه الجهات. (الدراز، 2012، ص.ص37-38)

2- السياسة النقدية وسعر الفائدة:

يقصد بسعر الفائدة العائد الذي تحصل عليه الودائع لأجل وودائع التوفير وتقوم المصارف التجارية بدفعه، ويعرف أيضاً بأنه تلك الفوائد التي تحصل عليها المصارف التجارية عندما تقوم بمنح القروض لطالبيها (الدليمي، 1998، ص150)، فسعر الفائدة من أهم الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي للتأثير على نوعية وحجم الائتمان المصرفي، ففي حال قيام المصرف التجاري بالاقتراض من المصرف المركزي يطلق على سعر الفائدة اسم سعر البنك، أما في حال قيام المصرف التجاري بخصم ورقة تجارية لدى المصرف المركزي يسمى سعر الفائدة باسم سعر الخصم، فالمصرف المركزي هو من يحدد سعر الفائدة بما يتماشى مع وضع الدولة الاقتصادي، فمثلاً عندما يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة على الودائع لامتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد، وعلى العكس عندما يكون هناك كساد في الاقتصاد يقوم المصرف المركزي بخفض سعر الفائدة للتوسع في منح الائتمان وتحريك النشاط الاقتصادي (شدهان، 2016، ص.ص71-72)، وفي ليبيا ظل سعر إعادة الخصم على ما هو عليه منذ العام 1963 وحتى العام 2004 بنسبة 5%، ويمكن توضيح تطور أسعار الفائدة (سعر الخصم) في ليبيا خلال فترة الدراسة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11): تطور أسعار الفائدة (سعر الخصم) في ليبيا خلال الفترة (1995-2015) "نسبة مئوية"

السنة	سعر إعادة الخصم	السنة	سعر إعادة الخصم
1995	5.00	**2006**	4.00
1996	5.00	**2007**	4.00
1997	5.00	**2008**	5.00
1998	5.00	**2009**	3.00
1999	5.00	**2010**	3.00
2000	5.00	**2011**	3.00
2001	5.00	**2012**	3.00
2002	5.00	**2013**	3.00
2003	5.00	**2014**	3.00
2004	4.00	***2015**	-
2005	4.00	**2016**	-

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).
*** تم إلغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة وفقاً للقانون رقم (1) لعام 2013 والذي يمنع المعاملات الربوية.**

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن سعر إعادة الخصم ظل ثابتاً خلال الفترة (1995-2003) عند نسبة 5% ولم يكم فاعلاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وذلك لأن المصارف التجارية لم تكن محتاجة للاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، وقد تم خلال هذه الفترة اتباع سياسة

نقدية توسعية تمثلت في منح تسهيلات ائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية من خلال تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية إلى 6%، وإنشاء صندوق استثماري يسمى صندوق التحول للإنتاج، مما أدى إلى زيادة التوسع النقدي وارتفاع كلٍ من فائض السيولة وعرض النقود، بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي من 4% إلى 2.5% لتشجيعها على البحث عن فرص استثمارية وائتمانية بديلة في الاقتصاد الوطني، أما خلال الفترة (2004–2009) فقد تم إجراء عدة تعديلات على سعر إعادة الخصم في إطار السياسة النقدية التوسعية التي اتبعها مصرف ليبيا المركزي لمعالجة الضغوط الانكماشية المترتبة على تحسن القيمة الشرائية للدينار الليبي وتعديل قيمته في أكثر من مناسبة وللتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية (شنيبش، 2013، ص.ص249–258)، أما خلال باقي الفترة فقد ظل سعر إعادة الخصم ثابتاً عند نسبة 3%، وخلال العام 2015 تم إلغاؤه استناداً للقانون رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

3- السياسة النقدية وسعر الصرف:

من المتعارف عليه أن كل دولة من دول العالم تمتلك عملة وطنية تستخدمها داخل حدودها مما يسهل عملية التبادل السلعي داخلياً، فمثلاً ليبيا تستخدم الدينار لمبادلة السلع والخدمات، والولايات المتحدة تستخدم الدولار، وبريطانيا تستخدم الجنيه الاسترليني، وبالتالي فإن كل دولة تستخدم عملة خاصة بها، فقيام التجارة والتبادل والاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول أظهر الحاجة إلى عملة أخرى غير العملة الوطنية لاستخدامها بين الدول، وهذا الأمر يتطلب أن تكون هناك علاقة مشتركة بين هاتين العملتين، وبالتالي فإن سعر الصرف يقصد به عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية (الساعدي، وعبد، د.ت، ص88)، وفي ليبيا فإن سياسة سعر الصرف مرت بعدة تطورات وتغيرات يمكن استعراضها كما يلي:

في بداية عام 1952 تم إصدار الجنيه الليبي كعملة وطنية لأول مرة وكانت قيمته مساوية لقيمة الجنيه الاسترليني، حيث تعادل قيمة كلٍ منهما 2.8 دولار أمريكي، أي ما يعادل 2.48828 جراماً من الذهب، وقد تم تخفيض الجنيه الاسترليني بنسبة 14.3%، وبالتالي فإن القيمة التعادلية للجنيه الاسترليني تساوي 2.4 دولار أمريكي، وكان ذلك في عام 1967، وفي عام 1971 ارتفعت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1 دينار تساوي 3.04 دولار بدلاً من 1 دينار تساوي

2.8 دولار، وأيضاً ارتفعت قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي مرة أخرى بنسبة 11% لتصبح 1 دينار تساوي 3.3776 دولار بدلاً من 1 دينار تساوي 3.04 دولار، وكان ذلك في عام 1973 عندما تم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي للمرة الثانية بنسبة 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة، وفي شهر فبراير من العام 1973 تم اتباع سعر صرف ثابت وهو 1 دولار يساوي 0.29672 دينار ليبي نظراً لربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي، ونتيجة لهذا الربط فإن قيمة الدينار الليبي تجاه العملات الأخرى تتغير تبعاً لتغير قيمة الدولار تجاه تلك العملات، وقد حافظ الدينار الليبي على هذه القيمة حتى عام 1986، وهذا ساهم في ثبات قيمة الدينار الليبي الرسمية في مواجهة الدولار وباقي العملات الأجنبية، وأيضاً الوفرة النسبية في النقد الأجنبي والزيادة الكبيرة في الاحتياطيات الناجمة عن تحسن أسعار النفط، فضلاً عن عدم وجود قيود إدارية وكمية على حرية التعامل بالعملة الأجنبية حتى عام 1982، ولأجل ادخال مرونة أوسع على سعر الصرف المتبع تم في 1986/03/18 فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة بسعر صرف يعادل 2.8 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، وفي 01 مايو 1986 تم وضع هامش يمكن أن يتذبذب فيه سعر الصرف بحدود ± 7.5% ، وتم توسيع هذا الهامش عدة مرات.

وخلال الفترة 14 فبراير 1999 وحتى نهاية عام 2001 قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج تم بموجبه السماح للمصارف التجارية ببيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية دون فرض أي قيود، وقد سمي سعر الصرف الجديد باسم "سعر الصرف الخاص المعلن" والذي استخدم بجانب سعر الصرف الرسمي بعد أن تم إلغاء ما يعرف بالسعر التجاري، والذي تم إقراره والعمل به لأغراض معينة خلال الفترة 1994 وحتى بداية عام 1999، وخلال الفترة (1999-2001) تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، مما نتج عن ذلك تراوح السعر الرسمي للدينار مقابل الدولار ما بين 3.54 للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى 1.55 للدينار الواحد في نهاية عام 2001، وفي بداية عام 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار عن طريق تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001 ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار واحد (أي ما يعادل 1 دينار يساوي 1.3 دولار)،

وفي 15 يونيو 2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار (مصرف ليبيا المركزي، 2006، ص.ص28-30)، ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1995-2015)

السنوات	الدولار الامريكي		معدل التغير%
	شراء	بيع	
1995	0.35268	0.35445	-
1996	0.36410	0.36592	3.2
1997	0.38674	0.38868	6.2
1998	0.45154	0.45380	16.7
1999	0.46077	0.46308	2.1
2000	0.54340	0.54613	18.0
2001	0.64409	0.64732	18.5
2002	1.21063	1.21669	88.0
2003	1.30187	1.30839	7.5
2004	1.24440	1.25064	4.4-
2005	1.34864	1.35540	8.3
2006	1.28178	1.28821	5.0-
2007	1.22116	1.22728	4.7-
2008	1.24540	1.25160	2.0
2009	1.23400	1.24020	0.9-
2010	1.25120	1.25750	1.4
2011	1.25650	1.26280	0.4
2012	1.25330	1.25960	0.25-
2013	1.25030	1.25660	0.23-
2014	1.33120	1.33790	6.5
2015	1.38940	1.39630	4.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

شكل رقم (17): تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (1995-2015)

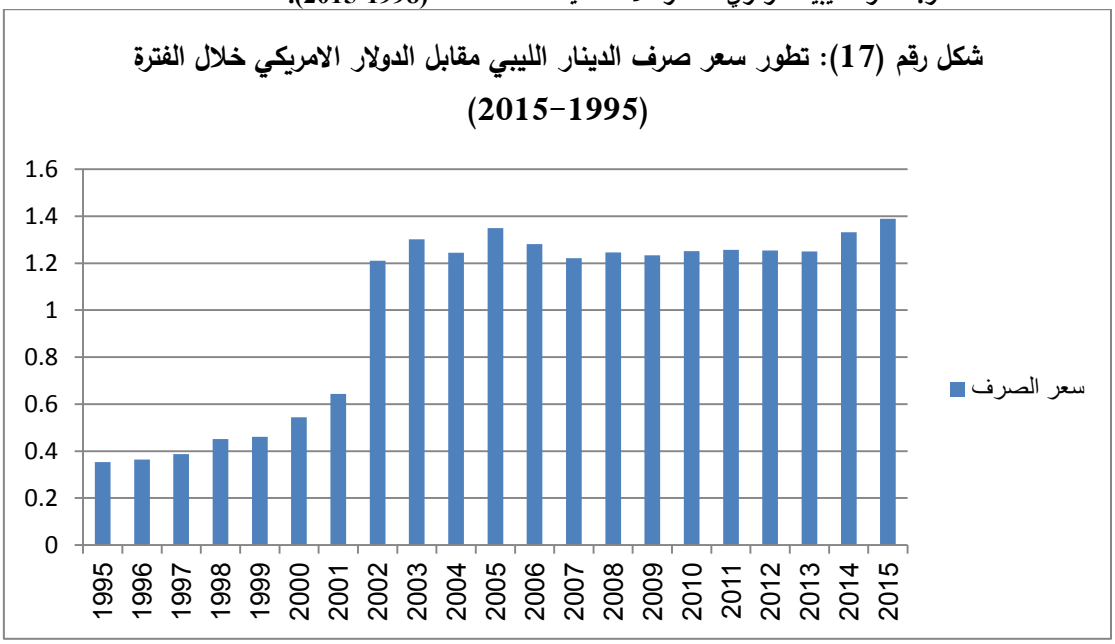

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن سعر صرف الدينار الليبي مقوماً بالدولار الأمريكي قد سجل تغيرات وتطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة، وكان أعلى ارتفاع لقيمة الدينار الليبي أمام الدولار الامريكي خلال فترة الدراسة في عام 1995 بقيمة 0.35268 دينار لكل دولار أمريكي، لتنخفض بعدها قيمته أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة 1996 حتى عام 2003 وبمعدلات تغير موجبة، حيث سجلت قيمة الدينار الليبي في عام 2003 مبلغ 1.30187 دينار لكل دولار أمريكي وبمعدل تغير بلغ 7.5%، ليعاود بعدها الارتفاع أمام الدولار الأمريكي في عام 2004 بقيمة بلغت 1.2444 دينار لكل دولار وبمعدل تغير سالب بلغ -4.4%، ثم انخفضت قيمته في عامي 2005 و2006، لترتفع بعدها في عام 2007 بقيمة 1.22116 دينار لكل دولار أمريكي وبمعدل تغير سالب بلغ 4.7%، أما خلال الفترة 2008 وحتى 2012 فقد شهد الدينار الليبي عدة تذبذبات أمام الدولار الأمريكي، أما في عام 2013 فقد شهد الدينار الليبي ارتفاعاً أمام الدولار الأمريكي بقيمة 1.25030 دينار لكل دولار أمريكي وبمعدل تغير سالب بلغ -0.23%، وفي عامي 2014 و 2015 انخفضت قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي مقارنةً بالعام 2013.

4- السياسة النقدية والتضخم:

يعتبر التضخم Economic Inflation من أهم المشاكل التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم وخاصةً الدول النامية، فكل دولة تستخدم سياسات اقتصادية لمحاربة التضخم، وتعتبر السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسات الاقتصادية الأخرى للحد من التضخم وما يترتب عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبالرغم من أن مصطلح "التضخم" يعتبر من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بخصوص تعريفه، وذلك بسبب انقسام الرأي حول مفهوم التضخم، وذلك لأن التضخم يستخدم لوصف عدد من الحالات منها: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور والأرباح، ارتفاع التكاليف، الإفراط في خلق الأرصدة النقدية، وليس من الضروري أن تتحرك كل هذه الظواهر في نفس الاتجاه وفي وقت واحد، وهذا يعني أنه من الممكن حدوث ارتفاع في الأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الدخل النقدي، وكذلك من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في الأرباح، وبمعنى آخر فإن الظواهر المختلفة التي

يمكن أن يطلق على كل منها "التضخم" هي ظواهر مستقلة أي غير مرتبطة ببعضها، وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك حول تحديد مفهوم التضخم.

واستناداً إلى ما سبق فإن بعض الاقتصاديين يرون أنه عندما يستخدم تعبير التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح هو تضخم الأسعار، وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إلى الذهن مباشرةً عندما يذكر مصطلح التضخم (معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص2)، وبذلك فإن التضخم يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والناتج عن وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أكبر من المعروض منها خلال فترة من الزمن، أو عن زيادة المعروض النقدي بدرجة تنخفض معها قيمة تلك النقود، فمعدل التضخم يقاس بعدد من الصيغ والمعايير منها حساب الأرقام القياسية للأسعار والرقم القياسي لنفقة المعيشة، بالإضافة إلى الرقم القياسي الضمني والذي يستخدم في استبعاد أثر التغير في الاسعار من الناتج المحلي الاجمالي. (بغني، 2007، ص.ص31-34)

ولقياس معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1995-2015) يمكن الاستعانة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يعبر عن حركة التغير في مستوى أسعار مختلفة البنود من إنفاق المستهلك خلال فترة من الزمن، ففي الاقتصاد الليبي توزع هذه البنود بين 8 مجموعات سلعية وخدمية، ويمكن التعرف على التغيرات التي صاحبت المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك فهذه التغيرات ساهمت في حدوث موجات تضخمية في الاقتصاد الليبي، ومن بين هذه التغيرات ما يلي:

أ- الانخفاض في أسعار النفط في أوائل الثمانينات وما ترتب عن ذلك من تراجع الإيرادات العامة للدولة وبالتالي نفقاتها وبالأخص التنموية منها.

ب- فترة الحصار الذي شهدته ليبيا خلال الفترة (1991-1999).

ج- السياسات الاصلاحية التي تم تنفيذها والتي كان الغرض منها تحرير الأسعار والتجارة وإعطاء فرصة للقطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام، بالإضافة إلى إلغاء الدعم السلعي وتخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية (مسعود، والاصفر، 2014، ص.ص36-38)، وللتعرف على معدلات التضخم التي صاحبت الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1995-2015) يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (13): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)

السنوات	الرقم القياسي العام 100=2003	معدل التضخم (معدل النمو السنوي %)	معدل التضخم بالنسبة لسنة 2003
1995	94.6	11.6	-5.4
1996	106.1	12.2	6.1
1997	120.1	13.2	20.1
1998	126.1	5.00	26.1
1999	128.0	1.5	28.00
2000	124.0	-3.12	24.00
2001	112.9	-9.00	12.9
2002	102.2	-9.5	2.2
2003	100.0	-2.2	0.0
2004	101.3	1.3	1.3
2005	103.9	2.6	3.9
2006	105.5	1.5	5.5
2007	112.0	6.2	12.00
2008	123.7	10.4	23.7
2009	126.7	2.4	26.7
2010	129.8	2.4	29.8
2011	150.4	15.9	50.4
2012	159.6	6.1	59.6
2013	163.7	2.6	63.7
2014	167.7	2.4	67.7
2015	184.2	9.8	84.2

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة (2000-2014).

- يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، تقدير قاعدة تايلور (Taylor Rule) والحد من التضخم في الاقتصاد الليبي "للفترة 1990-2012"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 11، السنة الثالثة، ترهونة، 2014، ص.39.

شكل (18): تطور الرقم القياسي العام في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)

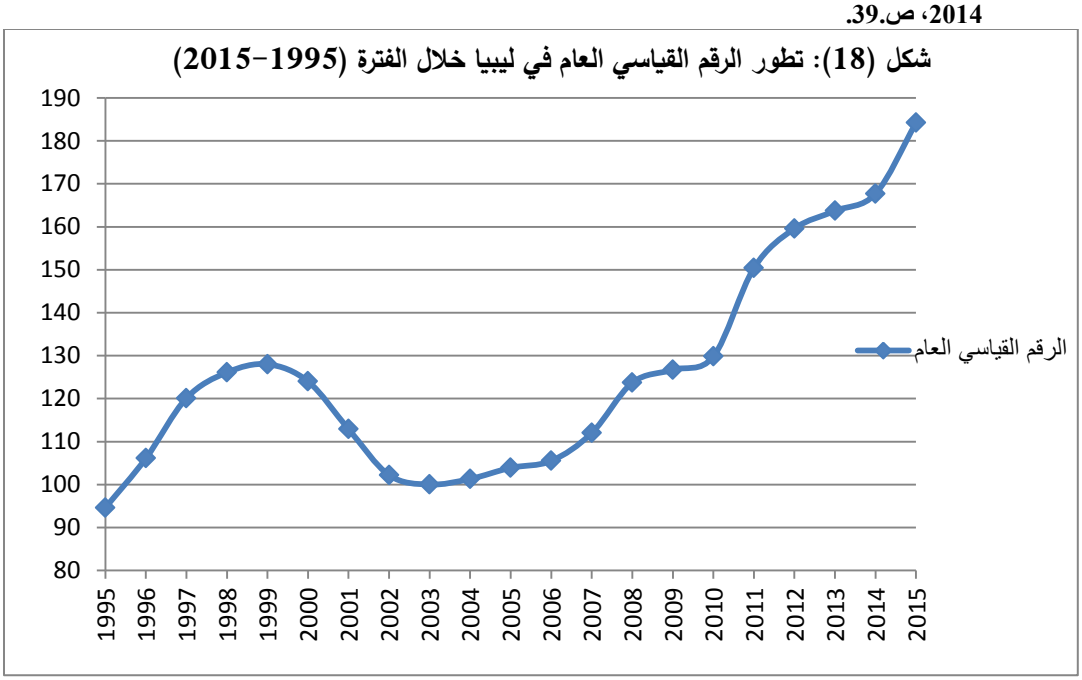

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (13).

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن معدل التضخم خلال فترة الدراسة مر بعدة تقلبات، حيث كان معدل التضخم 11.6% في عام 1995، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى 13.2% عام 1997، وخلال الفترة 2000-2003 شهد معدل التضخم معدلات تغير سالبة وهذه السنوات تعتبر سنوات انكماش، وفي عام 2004 انخفض معدل التضخم ليصل إلى 1.3% وهي أدنى قيمة له مقارنةً بالسنوات ما قبل عام 2004، وما بعد عام 2004 شهد معدل التضخم ارتفاعاً ليصل إلى 10.4% عام 2008، ثم انخفض خلال عامي 2009 و2010 بنسبة 2.4% ليرتفع بعد ذلك مجدداً في عام 2011 بنسبة 15.9%، ويعتبر هذا الارتفاع كبير نسبياً إذا ما قورن بالسنوات السابقة للدراسة، ثم انخفض حتى وصل إلى 2.4% في عام 2014، ليرتفع بعد ذلك في عام 2015 بنسبة 9.8%.

ويمكن قياس معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة مقارنةً بسنة الأساس 2003، فمن خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أنه في عام 1995 كان معدل التضخم سالباً بنسبة 5.4%، وما بعد عام 1995 ارتفع معدل التضخم بشكل مضطرد بمعدلات تغير متفاوتة، ثم انخفض في عام 2004 بنسبة 1.3% وهي أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة، ليعاود بعدها الارتفاع حتى وصل إلى أعلى قيمة له في عام 2015 بنسبة 84.2%، ومن الملاحظ أن معدلات التضخم بالمقارنة بسنة الأساس (2003) خلال الفترة 2011-2015 كانت كبيرة نسبياً إذا ما قورنت بالفترة ما قبل عام 2011.

"ويمكن القول أن ارتفاع معدلات التضخم وخاصةً في السنوات الأخيرة للدراسة ليس نتيجة لضعف أداء السياسة النقدية، بل هناك مجموعة من الأسباب ساهمت في حدوث هذا التضخم، ومن بين هذه الاسباب هو زيادة معدل النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، وضعف كفاءة الأداء في كل من السوق النقدي والسوق المالي، وأيضاً عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، واحتكار استيراد السلع من قبل عدد محدد من الموردين مما جعلهم يتحكمون في أسعار السلع في السوق الليبي، ولذلك فإن معدلات التضخم لم تكن مرتبطة بأداء السياسة النقدية لوحدها بل يشترك معها في تلك السياسات الاقتصادية الأخرى والتطورات في أسواق الشركاء التجاريين". (شنيبش، 2017، ص20)

ثانياً- التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد والسياسة النقدية في ليبيا:

هنا سيتم الحديث عن الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي والسياسة النقدية، فالاقتصاد الليبي كغيره من اقتصاديات الدول النامية يواجه الكثير من المشاكل والعقبات، والتي تساهم بشكل أو بآخر في عدم الاستقرار الاقتصادي.

1- المشاكل والعقبات التي تواجه الاقتصاد الليبي:

يمكن سرد بعض من المشاكل والعقبات التي واجهت الاقتصاد الليبي خلال وقبل فترة الدراسة في النقاط التالية:

- **الافتقار إلى رؤية استراتيجية واضحة:** وهذا يعني عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للاقتصاد الليبي على المدى الطويل تحدد مساره بالشكل المطلوب، فيجب أن تتبنى جميع الهيئات والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية داخل ليبيا رؤية استراتيجية تخدم الاقتصاد الليبي، وأن يتم الاتفاق بين هذه المؤسسات والقطاعات حول هذه الاستراتيجية.
- **القصور في البنية التحتية:** تحتاج البنية التحتية في ليبيا إلى التطوير، وذلك بوضع برامج من شأنها إجراء الصيانة للبنية التحتية، وتنفيذ المزيد من المشاريع وخصوصاً في مجال الطرق والمواصلات ووسائل الاتصال والمياه والصرف الصحي.
- **اقتصاد أحادي الجانب (الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد):** من المعروف أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة الاختلال، وذلك من خلال اعتماده بشكل واسع على النفط كمصدر للدخل لاستخدامه في تمويل مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية إلى جانب تأثيره المباشر وغير المباشر في فعاليات الانتاج بالقطاعات الاقتصادية كافة.
- **ضعف أداء السياسات الاقتصادية:** وهذا الضعف يتمثل في عدم فاعلية أدوات السياسات الاقتصادية وقصورها في تحقيق أهدافها، وهذا نتاج التخبط وعدم وضوح الرؤية لمستقبل الاقتصاد الليبي، وعدم تكاثف الجهود بين السياسات الاقتصادية، فكل سياسة من هذه السياسات تعمل بمعزل عن السياسة الأخرى.
- **ضعف الادارة الحكومية:** بما أن الايرادات النفطية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الايرادات العامة في ليبيا، فهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف الادارة الحكومية

المتمثلة في مصلحة الضرائب والجمارك في جباية الايرادات السيادية والمحلية بمختلف انواعها.

- **ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:** فهي مساهمة ضعيف جداً مقارنةً بمساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يجعل الاقتصاد الليبي عرضةً للتقلبات الدولية في أسواق النفط العالمية، حيث أن انتعاش سوق النفط سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد والعكس صحيح.
- **الافتقار إلى العمالة الماهرة والموارد البشرية المدربة:** فالاقتصاد الليبي يعاني نقصاً حاداً في العمالة المدربة الماهرة، حيث انخفضت نسبتها في إجمالي عرض العمل وفي إجمالي عدد السكان، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة من هم في سن العمل وارتفاع معدل الإعالة.
- **ظاهرة البطالة:** ظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي نشأت لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الباحثين عن العمل، بالإضافة إلى غياب دور السياسات الاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة، وتفشي البطالة المقنعة نظراً لتضخم عدد العاملين في الدولة، وتدني كفاءة تقديم الخدمات العامة وانخفاض معدلات الأداء والانتاجية بها. (شامية، أغسطس 2016، ص.ص2-6)
- **مشكلة التضخم:** حيث يعاني الاقتصاد الليبي من ارتفاع المستوى العام للأسعار وخصوصاً ما بعد عام 2011، وهذا يرجع لعدد من العوامل بعضها يتعلق بجانب الطلب وبعضها يتعلق بجانب العرض، ويجب تظافر الجهود للحد من هذه المشكلة.
- **ضعف أداء القطاع المصرفي:** حيث أن الاقتصاد الليبي يعاني من تدني دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية، وهذا يهدد طبيعة الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة، بالإضافة إلى تضخم السيولة بالقطاع المصرفي، ومحدودية أدوات السيولة وضعفها، وأحياناً عدم الاستفادة منها في خدمة الاقتصاد الوطني.
- **عدم وجود مناطق لمزاولة الانشطة الاقتصادية:** عدم وضوح السياسات واللوائح والاجراءات الحكومية الخاصة بإدارة وتنمية الاراضي، وغياب دور الدولة في توفير المخططات الصناعية والمناطق التجارية ذات البنية التحتية المتكاملة، وهذا يعتبر أحد المعوقات التي تواجه مزاولي الانشطة الاقتصادية.

- **سوء الادارة وظاهرة إهدار المال العام:** نظراً لاتباع سياسة مالية توسعية وعدم احترام القوانين وعدم الاستقرار الاداري في هيكل الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة للدولة، فهذا أدى إلى تفشي ظاهرة الرشوة وضعف الأداء وانعدام الشفافية في هذه الوزارات والهيئات، بالإضافة إلى ضعف الخدمات التعليمية والصحية، فكل هذه الامور ساهمت في إهدار المال العام.
- **ضعف البنية الهيكلية والقانونية للقطاع الخاص:** في ظل غياب البيئة القانونية الملائمة لنشاط القطاع الخاص، وعدم تكافؤ الفرص فهذا أدى إلى إفراز قطاع خاص هشاً لا يستطيع المساهمة بشكل فعال في توفير فرص العمل وزيادة الانتاج والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **مشكلة الاقتصاد غير الرسمي:** يقدر نشاط الاقتصاد غير الرسمي كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 40%، على الرغم من مساهمته في معالجة بعض المختنقات المترتبة على السياسات الاقتصادية، إلا إنه يساهم في حدوث آثار سلبية على الاقتصاد.
- **تخلف القدرات الادارية والفنية والانتاجية:** يعاني الاقتصاد الليبي من تخلف القدرات الادارية والفنية بمختلف القطاعات، وأيضاً يعاني من الاختناقات الناجمة عن عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب وإدارة المشروعات الكبيرة في مجتمع لم يصل بعد إلى الدرجة المناسبة من النضج في المجالات الادارية والتنظيمية. (شامية، مايو 2016، ص6-7)

2- الصعوبات التي تواجه السياسة النقدية في ليبيا:

قبل التطرق إلى التحديات التي تواجه السياسة النقدية في ليبيا يمكن توضيح القوانين التي تم إصدارها، والتي من شأنها تهيئة البيئة الملائمة لإدارة السياسة النقدية، ولجعل السياسة النقدية أكثر كفاءة وفاعلية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ومن أبرز هذه القوانين ما يلي: (شنيب، 2012، ص.ص84-85)

أ- القانون رقم (4) لعام 2000 بشأن تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية والخدمات الأخرى.

ب-القانون رقم (21) لعام 2001، بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية والذي يشجع على تكوين تشاركيات في المجالات الخدمية والانتاجية.

ج- القانون رقم (21) لعام 2001، والذي سمح بإقامة سوق مالي في ليبيا ولائحته التنفيذية.

د- القانون رقم (6) لعام 2004م، بشأن تخفيض أسعار الفائدة.

هـ- القانون رقم (7) لعام 2004، بشأن رفع أسعار أسقف القروض والتسهيلات الائتمانية.

و- القانون رقم (8) لعام 2004، وينص على تخفيض سعر إعادة الخصم من 5% إلى 4%.

وبالرغم من صدور هذه القوانين وغيرها من القوانين والقرارات بما يساهم في توفير البيئة الملائمة لإدارة السياسة النقدية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه عمل السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي، ومن بين هذه التحديات ما يلي: (شنيبش، 2017، ص21)

- تدهور قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية بسبب القيود المفروضة على الواردات والتحويلات بالنقد الأجنبي.
- ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الليبي بسبب انخفاض قيمة الدينار الليبي من جهة، وأيضاً التراجع الملحوظ في كمية السلع المتوفرة في السوق من جهة أخرى.
- أزمة نقص السيولة لدى المصارف التجارية، وذلك بسبب لجوء واستمرار المواطنين في سحب ودائعهم من المصارف التجارية، وعدم تعويض عمليات السحب بعمليات إيداع في هذه المصارف.
- صغر حجم السوق المالي في ليبيا وعدم فاعليته والسبب هو محدودية الأطراف الأعضاء في هذا السوق وتوقفه عن العمل منذ منتصف عام 2014.
- ارتفاع درجة الانفتاح على العالم الخارجي، وذلك نظراً لاعتماد ليبيا على تصدير سلعة واحدة وهي النفط واعتمادها على استيراد ما لا يقل عن 85% من احتياجات السوق المحلية.
- هيمنة السياسة المالية بسبب اعتماد الحكومة على سياسة الامر الواقع في برامج الانفاق العام حتى وإن أدى هذا إلى اللجوء المكثف للاقتراض من القطاع المصرفي.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا، حيث تم الحديث عن السمات العامة التي تميز بها الاقتصاد الليبي، وأيضاً تم الحديث عن مصرف ليبيا المركزي والصلاحيات المخولة له بموجب القوانين المعمول بها في البلاد، ثم بدأ الحديث عن تطور السياسة النقدية في ليبيا، حيث أن تطور السياسة النقدية في ليبيا مر بعدة مراحل وهذه المراحل قسمت إلى فترات مختلفة، حيث تمتد الفترة الاولى من عام 1956 وحتى عام 1963، بينما تمتد الفترة الثانية من عام 1963 وحتى عام 1970، والتي تم فيها منح مصرف ليبيا المركزي صلاحيات أوسع مما كان عليه في الماضي، تليها الفترة الثالثة والتي تمتد من عام 1970 وحتى عام 1994، وهي الفترة التي تم فيها تنظيم القطاع المصرفي في ليبيا بموجب مجموعة من اللوائح والقوانين، وأخيراً الفترة الرابعة والتي صاحبت فترة الدراسة والممتدة من عام 1995 وحتى عام 2015، وتم في هذه الفترة اتخاذ مجموعة من الإجراءات للقضاء على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي، وصدور قوانين جديدة ساهمت في تطور وتنظيم القطاع المصرفي في ليبيا.

في المبحث الثاني تم الحديث عن مكونات وأهداف السياسة النقدية في ليبيا حيث تم التطرق إلى مفهوم عرض النقود ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية المستخدمة في ليبيا وهي عبارة عن خليط بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وأيضاً تم التطرق إلى أهداف السياسة النقدية في ليبيا، أما في المبحث الثالث فقد تم الحديث عن أثر السياسة النقدية على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي كعرض النقود وسياسة سعر الصرف والتضخم، وأيضاً التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد والسياسة النقدية في ليبيا.

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)

تمهيد:

لقد تناول هذا الفصل (قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015) وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه، والتجارة الخارجية، ومستوى التشغيل، أما المبحث الثاني فقد تناول السياسة المالية من حيث المفهوم والأدوات والأهداف، وتحليل بعض المتغيرات المالية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة مثل الإيرادات والنفقات وصافي الميزانية العامة، بينما تناول المبحث الثالث قياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول- تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015):

تناول هذا المبحث تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وتتمثل هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه، والتجارة الخارجية، ومستوى التشغيل.

أولاً- الناتج المحلي الاجمالي:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي قائمة مفاهيم الاقتصاد الكلي ويستخدم لقياس إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، وهو جزء من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات الاقتصادية إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع، أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي، وبالنسبة لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي فهو

يعرف بثلاثة طرق وهي طريقة الإنتاج وطريقة الدخل وطريقة الانفاق، حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج بأنه عبارة عن إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد الوطني بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، أما مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل فهو عبارة عن إجمالي دخول عناصر الانتاج (العمل، الأرض، رأس المال) الموجودة داخل الدولة والتي ساهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، وبالنسبة لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق فهو إجمالي قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب الكلي في المجتمع ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة. (السلمان، 2016، ص.ص4-8)

وهنا يجب التفرقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الاسمي) وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)، فالاسمي يعكس القيمة السوقية أو النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة (سنة)، ويقاس بوحدة قياسية تتغير حسب التغيرات التي تصاحب المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو يستبعد أثر التغيرات التي تصاحب المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختلفة بأسعار سنة معينة يطلق عليها سنة الأساس. (بغني، 2007، ص28)

ولمعرفة التطورات والتغيرات التي صاحبت الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في ليبيا خلال فترة الدراسة يمكن الاستعانة بالجدول رقم (14) والذي من خلاله نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حقق نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، فكانت قيمته عام 1995 حوالي 10672.3 مليون دينار ليبي وبمعدل نمو سنوي بلغ 10.3%، حيث واصل النمو حتى عام 2008 لتبلغ قيمته 102242.9 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ 10.3%، عما كان عليه في عام 2007 وهذا النمو يعتبر نمواً نقدياً أكثر منه حقيقياً، وفي عام 2009 انخفضت قيمة الناتج المحلي الاسمي لتبلغ 70493.3 مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (31.05%) عما كان عليه في عام 2008، وفي عام 2010 ارتفعت قيمته لتبلغ 92978.2 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ 31.89%.

جدول رقم (14): الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (1995-2015) / "مليون دينار"

السنوات	GDP بالأسعار الجارية (1)	ناتج قطاع النفط (2)	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP (3)	معدل نمو GDP بالأسعار الجارية (4)	GDP بالأسعار الثابتة (5)	معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة (6)
1995	10672.3	3380.0	31.67	-	25073.0	-
1996	12327.3	3960.3	32.12	15.50	25929.0	3.4
1997	13800.5	4505.8	32.64	11.95	26296.0	1.4
1998	12610.6	2786.0	22.09	-8.62	26725.0	1.6
1999	14075.2	3995.9	28.38	11.61	26019.0	-2.6
2000	18456.9	7761.9	42.05	31.13	27135.0	4.2
2001	18079.1	6784.2	37.52	-2.04	33290.0	22.6
2002	25914.0	13630.6	52.59	43.33	33164.0	-0.3
2003	31731.8	18940.5	59.68	22.45	37423.0	12.8
2004	41486.2	27228.0	65.63	30.74	39679.0	6.1
2005	66618.6	44041.7	66.11	60.58	44087.0	11.1
2006	79029.0	53867.8	68.16	18.62	46584.0	5.6
2007	92693.6	62282.6	67.19	17.27	48898.0	4.9
2008	102242.9	80490.7	78.72	10.30	50228.0	2.7
2009	70493.3	46795.7	66.38	-31.05	49854.3	-0.7
2010	92978.2	67803.5	72.92	31.89	52009.9	4.3
2011	47549.5	29761.7	62.59	-48.85	20164.4	-61.2
2012	112591.0	85670.1	76.08	136.78	39922.7	98.1
2013	79952.6	57970.4	72.50	-28.98	39016.3	-2.2
2014	43030.2	24499.4	56.93	-46.18	20388.2	-47.7
2015*	-	-	-	-	-	-

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، 2012.

- إمحمد رمضان شنيبش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد الاول، 2013م، ص.248.

*** بيانات غير متوفرة.**

شكل رقم (19): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (1995-2014)

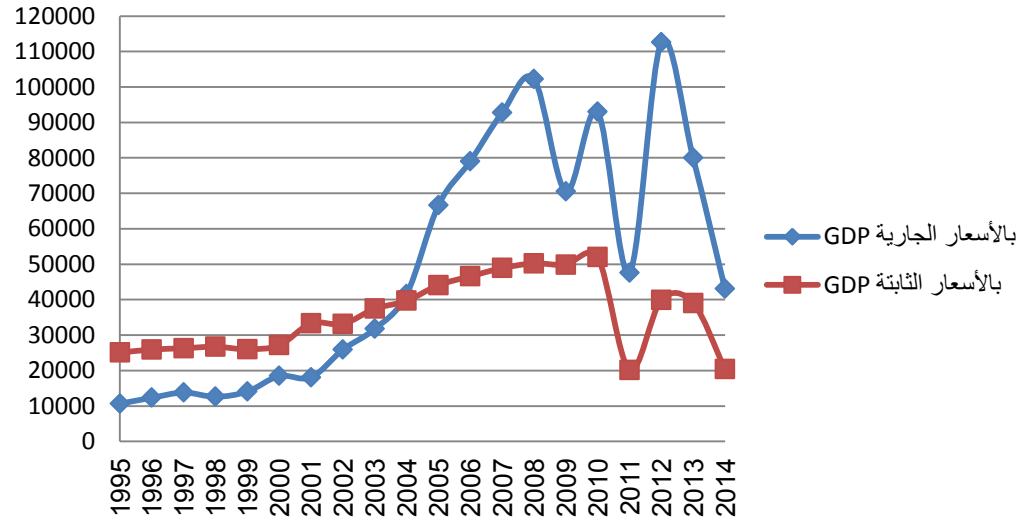

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (14)

وفي عام 2011 انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ 47549.5 مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (48.85%) وهو انخفاض كبير نسبياً إذا ما قورن بالفترة السابقة، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض للظروف التي مرت بها البلاد عام 2011، وفي عام 2012 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتبلغ 112591 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ 136.78% وهذا النمو يعتبر كبيراً نسبياً إذا ما قورن بعام 2011، ويعود هذا النمو إلى الارتفاع الملحوظ في انتاج النفط والغاز وتحسن ظروف البلاد، لينخفض بعدها من جديد في عام 2014 حيث بلغت قيمته 43030.2 مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (46.18%) بسبب الانخفاض في إنتاج النفط والغاز.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) بأسعار سنة 2003 باعتبارها سنة أساس، فمن خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق نمواً ملحوظاً خلال الفترة من 1995 وحتى عام 2010، حيث بلغت قيمته في عام 1995 حوالي 25073 مليون دينار، إلى أن وصلت إلى 52009.9 مليون دينار عام 2010، ثم انخفضت قيمته في عام 2011 إلى 20164.4 مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (61.2%)، وهذا الانخفاض في النمو يعتبر انخفاضاً كبيراً نسبياً إذا ما قورن بالفترة السابقة من الدراسة، والأسباب كثيرة وراء هذا الانخفاض ومن ضمنها تردي الوضع الأمني والدمار الذي لحق بالبنية التحتية والانخفاض الحاد في إنتاج النفط والغاز، وفي عام 2012 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتبلغ 39922.7 مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ 98.1% مقارنةً بعام 2011، وهو راجع إلى تحسن الأوضاع عما كانت عليه في عام 2011م وارتفاع إنتاج النفط والغاز، لتنخفض قيمته من جديد في عام 2014 بقيمة 20388.2 مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (47.7%) عما كان عليه في عام 2013، وهذا راجع لأسباب عدة منها: انخفاض انتاج النفط والغاز الطبيعي، مما أدى الى انخفاض نمو الناتج المحلي النفطي الناتج عن الإغلاق المتكرر لحقول النفط والغاز.

أما بالنسبة لمساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فهو يستحوذ على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فمن خلال الجدول رقم (14) نلاحظ تطور نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة، فقد بلغت نسبة مساهمته 31.67% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي عام 1995، لتواصل بعدها الصعود خلال باقي فترة الدراسة، وكانت أكبر نسبة مساهمة للقطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 حيث بلغت 76.08%، وهذا الصعود في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط، وبالتالي فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لن يكون مستقراً طالما يشكل النفط المساهمة الأكبر في هذا الناتج لأنه مرتبط بعوامل خارجية أهمها تقلبات الأسعار من فترة إلى أخرى مما يؤثر على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، "ولذلك فإن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط ينعكس على مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره ينعكس على ارتفاع أو انخفاض معدلات النمو في الناتج ككل، وبالتالي فإن النفط هو المحفز والقائد لعملية النمو الاقتصادي في ليبيا". (بغني، 2007، ص29)

ثانياً- الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه:

يعتبر معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى الرفاه في المجتمع خاصةً وأنه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد. (بريهي، د.ت، ص29)

والجدول رقم (15) يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي في ليبيا حقق نمواً ملحوظاً خلال الفترة 1995 وحتى عام 2008، حيث سجل متوسط نصيب الفرد ما قيمته 2224 د.ل عام 1995، ليرتفع بعدها حتى بلغ في عام 2008 ما قيمته 17453 د.ل وبمعدل نمو سنوي بلغ 2.2% عما كان عليه في عام 2007 بقيمة 17071 د.ل، وفي عام 2009 انخفض متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي ليبلغ ما قيمته 11792 د.ل وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (32.4%) وهو انخفاض كبير نسبياً إذا ما قورن بعام 2008 وهو راجع إلى انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد الليبي لعام 2009، ليرتفع بعدها في عام 2010 ليبلغ ما قيمته 15242 د.ل وبمعدل نمو سنوي بلغ 29.2%، ثم انخفض في عام 2011 بسبب انكماش معدلات النمو في الاقتصاد بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في هذا العام سواءً كانت

اقتصادية أو أمنية، فقد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2011 ما قيمته 7640 د.ل وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (49.8%) عما كان عليه في عام 2010، ثم ارتفع في عام 2012 ليبلغ ما قيمته 17736 د.ل وبمعدل نمو سنوي بلغ 132.1%، وهو نمو كبير نسبياً إذا ما قورن بعام 2011 بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد، لينخفض بعدها من جديد في عامي 2013 و2014 بسبب تراجع معدلات النمو في الاقتصاد.

جدول رقم (15): الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه خلال الفترة (1995-2015)

السنوات	GDP بالأسعار الجارية	عدد السكان بالآلف	متوسط نصيب الفرد بالدينار	معدل النمو السنوي%	GDP بالأسعار الثابتة	متوسط نصيب الفرد بالدينار	معدل النمو السنوي%
1995	10672.3	4799.0	2224.0	-	25073.0	5225.0	-
1996	12327.3	5019.5	2456.0	10.4	25929.0	5166.0	-1.2
1997	13800.5	5347.5	2581.0	5.1	26296.0	4917.0	-4.8
1998	12610.6	5174.2	2437.0	-5.5	26725.0	5165.0	5.1
1999	14075.2	5300.5	2655.0	8.9	26019.0	4909.0	-4.9
2000	18456.9	5426.8	3401.0	28.1	27135.0	5000.0	1.8
2001	18079.1	5557.0	3253.0	-4.3	33290.0	5991.0	19.9
2002	25914.0	5690.4	4554.0	39.9	33164.0	5828.0	-2.7
2003	31731.8	5826.6	5446.0	19.5	37423.0	6423.0	10.2
2004	41486.2	5966.4	6953.0	27.6	39679.0	6650.0	3.5
2005	66618.6	6109.4	10904.0	56.8	44087.0	7216.0	8.5
2006	79029.0	5324.0	14844.0	36.1	46584.0	8750.0	21.2
2007	92693.6	5430.0	17071.0	15.1	48898.0	9005.0	2.9
2008	102242.9	5858.0	17453.0	2.2	50225.0	8574.0	-4.7
2009	70493.3	5978.0	11792.0	-32.4	49854.3	8340.0	-2.7
2010	92978.2	6100.0	15242.0	29.2	52009.9	8526.0	2.2
2011	47549.5	6224.0	7640.0	-49.8	20146.0	3237.0	-62.1
2012	112591.0	6348.0	17736.0	132.1	39922.6	6289.0	94.2
2013	79952.6	6474.0	12350.0	-30.3	39016.3	6027.0	-4.1
2014	43030.2	6603.0	6517.0	-47.2	20388.2	3088.0	-48.7
2015	-	-	-	-	-	-	-

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، سنوات مختلفة (2000-2014).

- طارق سليمان مسعود بغني، أداء السياسة النقدية في ليبيا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية "دراسة تحليلية للفترة 1986-2005"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007، ص.32.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فمن خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أنه قد حقق معدلات نمو سنوية متذبذبة خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين السالبة والموجبة، فخلال الفترة 1995 وحتى عام 1999 حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدلات نمو سالبة باستثناء عام 1998، أما خلال الفترة 2000 وحتى 2007 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً متزايداً وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبمعدلات نمو موجبة باستثناء عام 2002، "وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية في تلك الفترة". (بغني، 2007، ص31)، أما خلال باقي الفترة فكانت معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في معظمها سالبة وخاصةً في عامي 2011 و2014، فقد حقق متوسط نصيب الفرد في هذين العامين معدلات نمو سالبة كبيرة نسبياً، ففي عام 2011 كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما قيمته 3237 د.ل وبمعدل نمو سالب بلغ (62.1%) مقارنةً بعام 2010، ليرتفع بعدها في عام 2012 ليبلغ ما قيمته 6289 د.ل وبمعدل نمو سنوي بلغ 94.2% عما كان عليه في عام 2011، وفي عام 2014 انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليبلغ ما قيمته 3088 د.ل وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (48.7%) عما كان عليه في عام 2013، وهذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ناتج عن تراجع معدلات النمو في الاقتصاد ككل وخاصةً في عامي 2011 و2014 واللذان شهدا ظروفاً أمنية واقتصادية غير مستقرة في البلاد، كإغلاق حقول النفط في نهاية عام 2014 مما ساهم في انخفاض الإنتاج النفطي.

ثالثاً- التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني لكلً من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء فهي تعكس الوضع الاقتصادي القائم وما يطرأ عليه من تغيرات، وأيضاً فإن التجارة الخارجية ترتبط بمختلف المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية وتلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية لإسهامها في زيادة الدخل القومي، وزيادة القدرة الاستيرادية للحصول على السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي تسهم في عملية التنمية الشاملة خاصةً إذا ما كانت تعبر عن قدرة تصديرية كبيرة، وأيضاً فإن للتجارة الخارجية دوراً في رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وذلك لأن نمو التجارة الخارجية وبالأخص قطاع التصدير يساهم إيجابياً في حدوث فائض في ميزان المدفوعات للدولة. (عمر وآخرون، 2015، ص362)

وفي الاقتصاد الليبي تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً باعتباره اقتصاداً منفتحاً على العالم الخارجي ويتأثر بحركة التبادل الدولي لوجود القطاع الخارجي به، فوجود قطاع التجارة الخارجية يجعل الاقتصاد الليبي وميزان المدفوعات يتأثر بحركة التبادل التجاري الدولي، حيث إن قطاع

التجارة الخارجية ممثلاً في صافي الصادرات هو جزء من الطلب الكلي، وصافي الصادرات يتحدد بمستوى كلٍ من الصادرات والواردات، فالصادرات تمثل الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية، أما الواردات فهي تمثل إنفاق القطاعات المحلية لشراء منتجات الدول الأخرى، فالواردات تعتبر عنصراً سلبياً من عناصر الطلب الكلي وتمثل عنصر تسرب من الدخل باعتبارها مقداراً من الدخل يؤول إلى المؤسسات الإنتاجية في الدول الأخرى، وهذا يعني أن الواردات جزء من الدخل ولكن لا يتم إنفاقه على السلع المحلية، فالتغير في الواردات يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري، فإذا كانت الواردات أقل من الصادرات فإن الدولة تحقق فائضاً في الميزان التجاري، حيث إن صافي صادراتها يكون موجباً والعكس صحيح، فزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي لإتمام التبادل السلعي بين ليبيا والدول الأخرى. (دابه، 2015، ص.ص96-97)

وفي ليبيا تشرف وزارة الاقتصاد على نشاط الاستيراد والتصدير فهي الجهة المخولة بوضع الشروط اللازمة لنشاط الاستيراد بناءً على الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون رقم (1) لعام 2001، حيث إن جل عمليات التصدير والاستيراد تمارس للأغراض التجارية، وقد نظم القرار رقم (2) لعام 2002 الصادر عن وزارة الاقتصاد عمليات الاستيراد والتصدير لغرض الاستخدام التجاري وغير التجاري (مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، 2005، ص.ص31-32)، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي في صادراته بشكل رئيسي على النفط كمصدر للدخل، حيث تشكل صادرات النفط ما يفوق 90% من إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للواردات فإن السوق المحلي يعتمد في تلبية كافة القطاعات الاقتصادية والأفراد من السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية والسلع الاستهلاكية على الأسواق الخارجية وهو ما يعكسه ارتفاع قيمة الواردات في الناتج المحلي الاجمالي (مصرف ليبيا المركزي، 2014، ص.ص66-67)، وتسعى السياسة التجارية في ليبيا إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال رسم السياسات التجارية المناسبة التي تعمل على تطوير وتنويع نشاط التصدير بهدف تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد، والتخلص التدريجي من هيمنة قطاع النفط على معظم الأنشطة الاقتصادية وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع والخدمات (العلام، 2012، ص59)، ولمعرفة تطور التجارة الخارجية والميزان التجاري ونسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة يمكن الاستعانة بالجدول الآتي:

جدول (16): تطور التجارة الخارجية والميزان التجاري ونسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015) / "مليون دينار"

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات	صافي الميزان التجاري	الصادرات النفطية	نسبة مساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية
1995	3104.0	2149.0	955.0	2681.3	86.4
1996	3479.0	2564.0	915.0	3278.6	94.3
1997	3778.0	2739.0	1039.0	3479.7	92.2
1998	2449.0	2267.0	182.0	2275.7	93.0
1999	3347.0	2199.0	1148.0	3128.8	93.5
2000	6160.0	2106.0	4054.0	5930.0	96.3
2001	5410.0	2895.0	2515.0	6464.0	96.1
2002	13291.0	9493.0	3798.0	12937.0	97.3
2003	19720.0	9386.0	10334.0	18814.0	95.4
2004	27982.0	13110.0	14872.0	26832.0	95.8
2005	42836.0	15683.0	27153.0	41655.0	97.2
2006	56126.0	16659.0	39467.0	54679.0	97.4
2007	61726.0	21698.0	40028.0	60253.0	97.6
2008	77027.0	25938.0	51089.0	75243.0	97.6
2009	46319.0	27503.0	18816.0	44626.0	96.3
2010	61658.0	31881.0	29777.0	59850.0	97.1
2011	23254.0	13664.0	9590.0	22789.0	98.1
2012	76893.0	32243.0	44650.0	75355.0	97.9
2013	58442.8	43242.9	15199.7	56445.3	96.5
2014	24511.0	38631.7	14120.7-	22951.4	93.6
2015	14996.9	22684.5	7687.6-	13853.2	92.3

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية (2011 – 2012 – 2014).

- مريم عيسى مهنى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي "دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010"، أمارباك "مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا"، المجلد 7، العدد 20، 2016، ص.83.

شكل رقم (20): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (1995-2015)

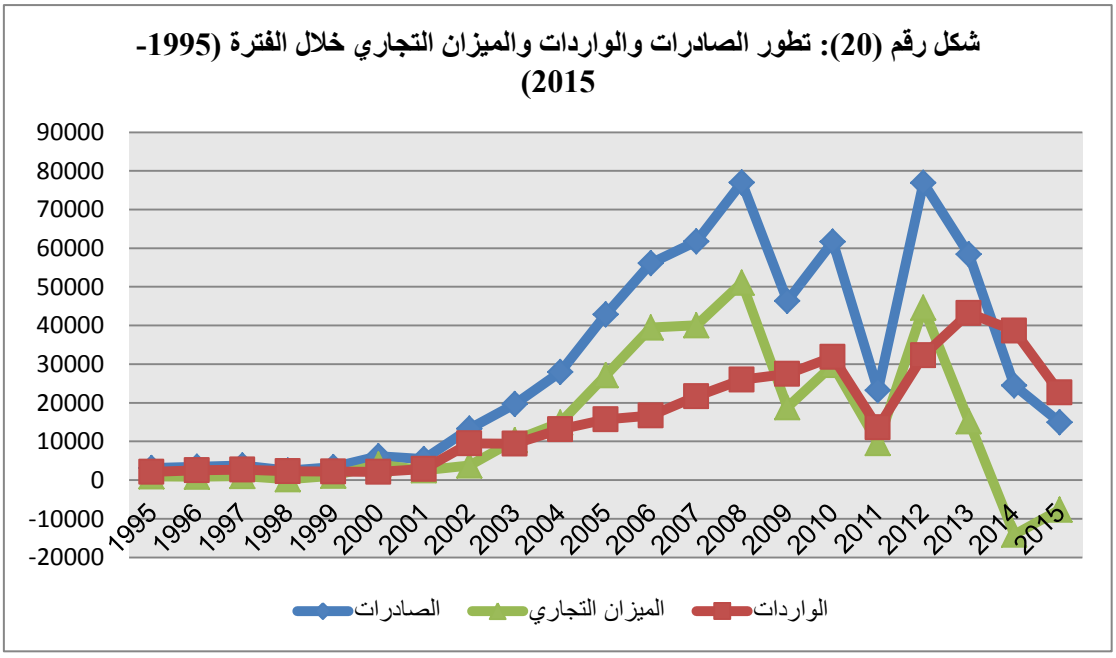

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (16)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) والذي يبين قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري أن قيمة الصادرات زادت من 3104 مليون دينار عام 1995 إلى 61658 مليون دينار عام 2010 وهذا يدل على ارتفاع أسعار وانتاج النفط خلال هذه الفترة، وفي عام 2011 انخفضت قيمة الصادرات لتصبح 23254 مليون دينار بسبب الانخفاض الحاد في إنتاج النفط والغاز، ثم ارتفعت في عام 2012 لتصبح 76893 مليون دينار لتنخفض بعدها في عامي 2014 و2015 نظراً لتوقف معظم حقول النفط والغاز عن العمل منذ نهاية عام 2014، أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت خلال فترة الدراسة بقيم متفاوتة ففي عام 1995 كانت قيمة الواردات تساوي 2149 مليون دينار إلى أن وصلت إلى 2739 مليون دينار عام 1997، ثم انخفضت حتى وصلت إلى 2106 مليون دينار عام 2000، وخلال الفترة 2001–2010 بدأت الواردات في الارتفاع مرة أخرى فكانت قيمتها عام 2001 حوالي 2895 مليون دينار، ثم استمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 31881 مليون دينار عام 2010، وفي عام 2011 انخفضت قيمت الواردات بمبلغ 13664 مليون دينار عما كانت عليه في عام 2010، وارتفعت في عامي 2012 و2013 لتنخفض من جديد في عام 2015، ونلاحظ خلال الفترة 2011–2015 أن قيمة الواردات متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض.

ومن خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن الصادرات كانت أكبر من الواردات خلال مدة الدراسة باستثناء عامي 2014 و2015، ويرجع السبب في ذلك لاعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كسلعة رئيسية في التصدير، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط ساهم في زيادة الصادرات الليبية، وبالتالي فإن الميزان التجاري لم يعان عجزاً خلال مدة الدراسة باستثناء عامي 2014 و2015 حيث كانت الواردات أكبر من الصادرات، وبالنسبة لمساهمة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أنها نسبة كبيرة جداً تفوق في معظمها نسبة 95% من إجمالي الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الاعتماد الكلي على النفط في مجال التصدير.

رابعاً– مستوى التشغيل:

يختلف مفهوم التشغيل في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية من ناحية الأجور النقدية، حيث إن هناك أنواع أخرى لمفهوم التشغيل قد تقوم على المشاركة واندماج الفرد بالمجتمع المحيط

به كعمل الفرد لدى أسرته وهذا موجود في عدد من الدول النامية (شدهان، 2016، ص108)، ويعرف التشغيل بأنه تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، ويعرف أيضاً بأنه كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو جسدي يشغل بها وقته مقابل أجر معين. (جباري، 2015، ص41)

أما بالنسبة لمفهوم البطالة فحسب تعريفات منظمة العمل الدولية تعني عدد الأفراد العاطلين عن العمل من الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط، غير أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى كاستخدام أسبوع في كل شهر أو يوم في الأسبوع (النمروطي، وصيدم، 2012، ص17)، وللتقليل من معدلات البطالة تبنت العديد من الدول سياسات اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي يساهم في ارتفاع نسبة التشغيل وبالتالي انخفاض معدل البطالة، إلا أن البطالة باتت تحدث على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، أي أن هناك نمواً ولكن من دون خلق فرص عمل جديدة أو نمواً بدون وظائف، فلم يعد النمو الاقتصادي في حد ذاته يؤدي تلقائياً إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل. (علي، ونورالدين، 2015، ص60)

ومن أكثر أنواع البطالة المنتشرة في ليبيا هي البطالة المقنعة وخاصةً بين الشباب، حيث يفيد 82% من الأفراد الموظفين بأنهم يعملون لمدة تتراوح بين 40 و48 ساعة في الأسبوع، ويوجد حوالي 30% من الأيدي العاملة النشطة لا يعملون بكامل طاقتهم، ومن بينهم الذين يريدون ساعات عمل أكثر، وترتفع نسبة البطالة المقنعة نوعاً ما في المؤسسات العامة وخاصةً بين الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 سنة، وهم الذين لديهم عادةً أكبر نسبة من عقود العمل غير محددة المدة ولا يزيد عنهم إلا من تتراوح أعمارهم بين 45 و54 سنة. (مجموعة البنك الدولي، 2016، ص15)،

وللتعرف على معدلات البطالة خلال الفترة موضوع الدراسة يمكن الاستعانة بالجدول رقم (17) والذي من خلاله نلاحظ أن معدلات البطالة في ليبيا شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، ففي عام 1995 كانت نسبة البطالة تساوي 10.86% من إجمالي القوى العاملة، وارتفعت هذه النسبة حتى وصلت إلى 26% من إجمالي القوى العاملة في عام 2011، وهي أعلى نسبة للبطالة خلال الفترة موضوع الدراسة.

جدول رقم (17): مؤشرات السكان والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2015)

السنوات	عدد السكان بالآلف نسمة	معدل البطالة%
1995	4799.0	10.86
1996	5019.5	11.54
1997	5347.5	12.26
1998	5174.2	13.03
1999	5300.5	13.83
2000	5426.8	14.68
2001	5557.0	15.57
2002	5690.4	16.51
2003	5826.6	17.49
2004	5966.4	18.53
2005	6109.4	19.61
2006	5324.0	20.74
2007	5430.0	13.8
2008	5858.0	12.3
2009	5978.0	12.7
2010	6100.0	19.5
2011	6224.0	26.0
2012	6348.0	19.0
2013	6474.0	17.4
2014	6603.0	18.5
2015	6348.0	20.3

المصدر:

- **مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة (2000-2014).**
- **وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2013.**
- **عمر فرج القيزاني، أحمد محمد فرحات، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات التشغيل والنمو "دراسة قياسية تقييمية للتجربة الليبية للفترة 1990-2008"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 11، السنة الثالثة، ترهونة، 2014، ص.80.**
- **فلاح خلف علي الربيعي، تحديد المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، المستقبل العربي، بدون سنة نشر، ص.ص.87-88.**

شكل رقم (21): معدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)

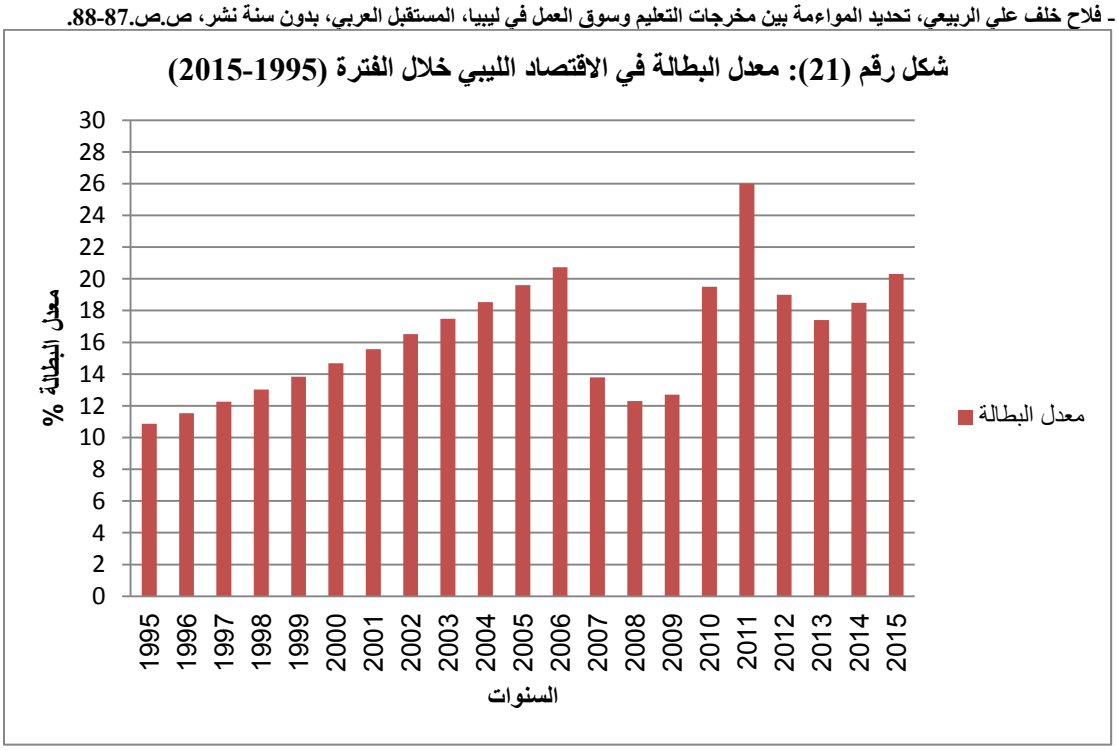

المصدر: أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (17)

وبالتالي فإن ارتفاع معدلات البطالة هو أحد أبرز مظاهر اختلال سوق العمل في ليبيا، فالبطالة في ليبيا ترتكز بشكل كبير بين خريجي المؤسسات التعليمية وخاصةً بين الإناث، ومن أسباب تفاقم ظاهرة البطالة، وخاصةً بين حاملي الشهادات الجامعية ضعف مرونة عرض القوى العاملة الماهرة في سوق العمل والتغيرات في أساليب الإنتاج وفي توجهات السياسة الاقتصادية بعد عام 2008 والتي اتجهت نحو الإصلاح الاقتصادي، والحد من دور القطاع العام في الاقتصاد الليبي، وأيضاً من ضمن أسباب تفاقم ظاهرة البطالة خلال عام 2011 وما بعده هو نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد كتراجع الاستثمار وتراجع الإنتاج النفطي وضعف فرص العمل في القطاعين العام والخاص وعجز الموازنات، وهناك أسباب اجتماعية ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة في ليبيا مثل الميول نحو تفضيل القطاع العام والعمل المكتبي على الأنشطة الحرفية التي تحتاج إلى مهارات مثل الصيانة والتصليح والبناء والتشييد وهي المجالات المتاحة في القطاع الخاص. (الربيعي، د.ت، ص.ص87-88)

المبحث الثاني- تحليل بعض المتغيرات المالية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015):

سنتناول هذا المبحث التعريف بالسياسة المالية من حيث المفهوم والأهداف والأدوات باعتبارها أحد أهم السياسات الاقتصادية والتي لها دور مشترك مع السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأيضاً تحليل بعض المتغيرات المالية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وتتمثل هذه المتغيرات في النفقات والإيرادات وصافي الموازنة العامة.

أولاً- السياسة المالية (المفهوم، الأهداف، الأدوات):

في هذا الجانب سنتناول السياسة المالية من حيث المفهوم والأهداف والأدوات.

1- مفهوم السياسة المالية:

"السياسة المالية هي سياسة تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتتضمن تكييفاً نوعياً لأوجه الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة من أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة للأفراد بالتقريب

بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات" (عمرو، 2010، ص215)، "وتعرف السياسة المالية أيضاً بأنها أداة تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة بغرض إحداث آثار مرغوب فيها أو تجنب آثار غير مرغوب فيها على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية في فترات الكساد لغرض زيادة مستوى الدخل، وتستخدم سياسة مالية انكماشية في فترات التضخم لغرض تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم، ومن أهم السياسات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي الإنفاق الحكومي والضرائب". (مندور وآخرون، 2004، ص211)

2- أهداف السياسة المالية:

إن من أهم الأهداف الأساسية للسياسة المالية هو القضاء على العجز بالميزانية العامة، حيث يتم التخلص من العجز بالميزانية العامة في فترات الركود الاقتصادي عن طريق الانفاق العام أو زيادة الضرائب أو كليهما، وهذا لا يعني أن توازن الميزانية العامة لا يعد في هذه الفترة من الحلول المفضلة (عمرو، 2010، ص220)، وللسياسة المالية أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأبرز معالم هذا الهدف هو مكافحة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تحقيق توازن مرغوب للدخل يمكن من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومرغوب عند التشغيل الكامل والكفؤ لموارد وعناصر الانتاج في المجتمع، والهدف الأخير هو تحقيق الاستقرار والعدل الاجتماعي بالتركيز على قضايا إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. (الأفندي، 2013، ص173)

3- أدوات السياسة المالية:

السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية تستخدم مجموعة من الأدوات والتي لها دور مهم في الاقتصاد الوطني، ويمكن إبراز هذه الأدوات بشكل مختصر في النقاط التالية:

أ- **الضرائب والقروض:** في الفكر التقليدي كانت الضرائب تفرض لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع، أي لا يؤثر في الاقتصاد ولا يعدل من المراكز المالية للممولين، وتستعين الدولة في سدادها للقروض بحصيلة الضرائب، أما في الفكر الحديث فتبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت تتخذ في

كثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فحسب، بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية.

ب- **الإنفاق العام:** في الفكر التقليدي كانت تستخدم سياسة الانفاق العام في الانفاق على الخدمات الأساسية للدولة لأن الدولة في نظرها مدير سيء مسرف، أما في الفكر الحديث فاتسعت دائرة الخدمات العامة وزاد الإنفاق العام وتعددت أهدافه وآثاره الاقتصادية وتغير هيكله.

ج- **الموازنة العامة:** اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعاً وظيفياً، فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات والنفقات العامة، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي. (الكفراوي، 1997، ص.ص153-159)

4- وظائف السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الوظائف نذكر منها ما يلي:

أ- **وظيفة الاستقرار:** وذلك عن طريق استخدام سياسة الموازنة لتحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار والوصول إلى معدل مقبول من النمو الاقتصادي وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

ب- **وظيفة التوزيع:** وذلك عن طريق توزيع الثروة والدخل التي فشل نظام السوق وآلية السوق في تحقيقها.

ج- **وظيفة التخصيص:** وذلك عن طريق توفير السلع والخدمات التي تختلف منافعها الاجتماعية الصافية عن المنافع الاجتماعية الصافية للسلع الخاصة ومن أمثلتها (التعليم الإلزامي، والدفاع والأمن، والعدالة والصحة). (عمرو، 2007، ص376)

ثانياً- النفقات والايرادات وصافي الموازنة العامة:

بعد ما تم التطرق لمفهوم السياسة المالية وأهدافها وأدواتها، سيتم في هذا الجانب التطرق لتطور النفقات والإيرادات وصافي الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

1- تطور الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1995-2015):

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها خطة يتم فيها وضع تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة، وهذه التقديرات تتم في ضوء الأهداف التي تسعى السلطات السياسية لتحقيها، ويتضح من هذا التعريف أن الموازنة العامة ليست أداة محاسبية لتوضيح النفقات والايرادات العامة للدولة وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد، ووسيلة من وسائل الدولة للوصول إلى تحقيق أهدافها (الجنابي، د.ت، ص102)، وفي ليبيا صدر قانون النظام المالي للدولة بتاريخ 12/يونيو/1986 والخاص بالأمور المالية للدولة ومن ضمنها الباب الثاني الخاص بالموازنة العامة، والذي نصت مادته الرابعة بأن الميزانية العامة للدولة في ليبيا تشمل برنامحاً سنوياً يتم إعداده مسبقاً من قبل جهات مختصة، ويتم فيه توضيح الايرادات والنفقات العامة للدولة والخاصة بمختلف الوزارات والمصالح الحكومية، حيث يتم تحديد الايرادات والنفقات أستناداً على كافة البيانات الفعلية الممكنة وعلى أساس الامكانيات المعقولة، أما المادة السادسة من الباب الثاني الخاص بالموازنة العامة فقد نصت على تقسيمات الموازنة العامة في ليبيا والتي تنقسم إلى جزئين، فالجزء الأول مخصص للإيرادات، أما الجزء الثاني فهو مخصص للمصروفات والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة أبواب، حيث أن الباب الأول مخصص للمرتبات والمهايا والأجور، بينما يخصص الباب الثاني للمصروفات العمومية، أما الباب الثالث فهو مخصص للأعمال الجديدة. (قانون النظام المالي للدولة في ليبيا،1986)

ويمكن توضيح تطورات الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة (1995-2015) كما في الجدول رقم (18)، حيث تشير بيانات الجدول أن الموازنة العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة سجلت فائضاً في عام 1995 بقيمة 454 مليون دينار ليرتفع هذا الفائض إلى 1488 مليون دينار في عام 1996، حيث أن العجز والفائض في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة مقاساً بالفرق بين إجمالي الايرادات وإجمالي النفقات، أما خلال الأعوام 1997 وحتى عام 2000 فإن الموازنة العامة في ليبيا سجلت عجزاً خلال هذه الأعوام باستثناء عام 1999 والذي سجل فائضاً قيمته 561 مليون دينار، وبالنسبة للفترة (2001-2010) سجلت الموازنة العامة فائضاً وبقيم مختلفة كانت أعلاها في عام 2008 بقيمة 28625.7 مليون دينار، أما خلال الفترة (2011-2015) فإن الموازنة العامة في ليبيا سجلت عجزاً متصاعداً باستثناء عام 2012 والذي سجل فائضاً بقيمة

16189.8 مليون دينار، نتيجة تحسن الاوضاع في هذا العام عما كانت عليه في 2011، وكانت أكبر قيمة عجز للموازنة العامة خلال فترة الدراسة في عام 2015 بمبلغ 26335.5 مليون دينار.

وأيضاً نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) وكنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ فائض الموازنة العامة في عامي 1995 و1996 ما نسبته 4.25% و12.07% على التوالي، أما خلال الاعوام (1997، 1999، 2000)، وكنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغ عجز الموازنة العامة خلال هذه الأعوام ما نسبته (0.38%، 0.59%، 3.18%) على التوالي، أما خلال الفترة (2001–2010) فقد بلغ فائض الموازنة العامة ما نسبته 2.03% عام 2001، حتى وصل إلى 27.99% عام 2008 وهي أعلى نسبة فائض خلال هذه الفترة، أما خلال الفترة (2011–2014) فقد شهدت الموازنة العامة عجزاً باستثناء عام 2012 وكانت أكبر قيمة عجز في عام 2014، والتي بلغت ما نسبته 51.75% وتعتبر أكبر نسبة عجز خلال الفترة موضوع الدراسة.

جدول (18): الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995–2015) / "مليون دينار"

السنوات	اجمالي الايرادات (1)	معدل النمو السنوي للإيرادات (2)	اجمالي النفقات (3)	معدل النمو السنوي للنفقات (4)	الفائض أو العجز (5)	GDP بالأسعار الجارية (6)	نسبة 6:5 (7)
1995	3684.0	-	3230.0	-	454	10672.3	4.25
1996	5584.0	51.57	4096.0	26.81	1488	12327.3	12.07
1997	5037.0	-9.79	5090.0	24.26	-53	13800.5	-0.38
1998	4366.0	-13.32	4441.0	-14.61	-75	12610.6	-0.59
1999	4857.0	11.24	4296.0	-3.26	561	14075.2	3.98
2000	4662.2	-4.01	5250.2	22.2	-588	18456.9	-3.18
2001	5998.8	28.66	5631.6	7.26	367.2	18079.1	2.03
2002	8574.1	42.93	8487.0	50.70	87.1	25914.0	0.33
2003	7475.2	-12.81	7246.2	-14.62	229	31731.8	0.72
2004	13862.0	85.43	13438.0	85.44	424	41486.2	1.02
2005	19769.0	42.61	18555.0	38.07	1214	66618.6	1.82
2006	47088.0	138.19	21378.0	15.21	25710	79029.0	32.53
2007	53366.3	13.33	30883.0	44.46	22483.3	92693.6	24.25
2008	72741.2	36.30	44115.5	42.84	28625.7	102242.9	27.99
2009	41785.0	-42.55	35677.2	-19.12	6108	70493.3	8.66
2010	61503.1	47.18	54498.8	52.75	7004.3	92978.2	7.53
2011	16813.3	-72.66	23366.5	-57.12	-6553.2	47549.5	-13.78
2012	70131.4	317.11	53941.6	130.85	16189.8	112591.0	14.37
2013	54763.6	-21.91	65283.5	21.02	-10519.9	79952.6	-13.15
2014	21543.3	-60.66	43814.2	-32.88	-22270.9	43030.2	-51.75
2015	16843.4	-21.81	43178.9	-1.44	-26335.5	-	-

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي 49.

- مصلحة الاحصاء والتعداد ، الكتاب الاحصائي 2010 "نشرة سنوية".

شكل رقم (22): تطور النفقات والإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-1995)

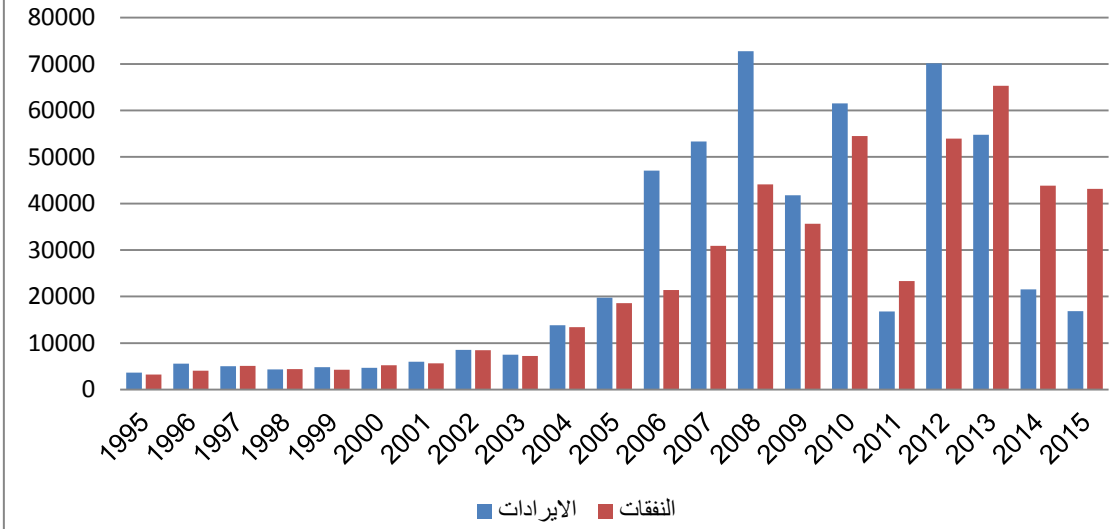

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (18)

"ويمكن إرجاع العجز الحاصل في الموازنة العامة خلال الفترة (2011-2015) وخاصةً في عامي 2014 و2015 إلى الأوضاع الأمنية المتمثلة في الصراع في بعض المناطق في ليبيا، والذي أدى إلى انخفاض انتاج النفط، وأثر بشكل أو بآخر على الأداء الاقتصادي العام للدولة، وبالتالي على الاوضاع المالية العامة وسبب في حدوث عجز غير مسبوق خلال هاذين العامين، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في الايرادات المحلية والذي أثر هو الآخر على أوضاع المالية العامة في ليبيا". (مصرف ليبيا المركزي، 2014، ص58)

2- تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015):

تعرف الايرادات العامة بأنها عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ، كما تعرف بأنها المصادر المالية التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة في سبيل سد نفقاتها، ومن ضمن هذه الايرادات الضرائب والرسوم الجمركية والقروض، بالإضافة إلى إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة، وتعرف أيضاً بأنها عبارة عن مجموع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية، والتي ترد إلى خزينة الدولة وتغطي بنود الايرادات العامة في الميزانية العامة. (عبدالمحسن، 2005، ص7)

وفي ليبيا تقسم الإيرادات العامة إلى نوعين هما الايرادات النفطية وهي الايرادات التي تعتمد عليها الدولة نظراً لأحادية الاقتصاد الليبي في مصدر الدخل، أما النوع الثاني فهو يشمل الايرادات الجمركية والضريبية وإيرادات الخدمات والقطاعات غير النفطية وأرباح المؤسسات المالية والاستثمارية وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة (علي وآخرون، 2016، ص13)، ولمعرفة مدى مساهمة الايرادات النفطية والإيرادات غير النفطية من إجمالي الايرادات العامة خلال فترة الدراسة يمكن الاستعانة بالجدول رقم (19) والذي من خلاله نلاحظ أن الايرادات العامة شهدت تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وأيضاً من الملاحظ أن الايرادات النفطية تشكل النسبة العظمى من إجمالي الايرادات العامة للدولة نظراً لطبيعة الاقتصاد الليبي الريعية المعتمدة على النفط كسلعة رئيسية للدخل وبالتالي فإن الايرادات النفطية سيكون لها تأثير كبير في حجم الايرادات العامة.

جدول رقم (19): تطور الايرادات النفطية وغير النفطية ونسبة مساهمة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015) / "مليون دينار"

السنوات	الإيرادات العامة	الايرادات النفطية	نسبة مساهمة الايرادات النفطية من الايرادات العامة	الايرادات غير النفطية	نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية من الايرادات العامة
1995	3684.0	2284.0	61.99	1400.0	38.00
1996	5584.0	3888.0	69.62	1696.0	30.37
1997	5037.0	3351.0	66.52	1686.0	33.47
1998	4366.0	2551.0	58.42	1815.0	41.57
1999	4857.0	3444.4	70.91	1412.6	29.08
2000	4662.2	2203.0	47.25	2459.2	52.47
2001	5998.8	3603.0	60.06	2395.8	39.93
2002	8574.1	6551.0	76.40	2023.1	23.59
2003	7475.2	4490.6	60.07	2984.6	39.92
2004	13862.0	10731.0	77.41	3131.0	22.58
2005	19769.0	17041.0	86.20	2728.0	13.79
2006	47088.0	43566.0	92.52	3522.0	7.47
2007	53366.3	48638.3	91.14	4728.0	8.85
2008	72741.2	64417.0	88.55	8324.2	11.44
2009	41785.0	35347.0	84.59	6438.0	15.40
2010	61503.1	55713.0	90.58	5790.1	9.41
2011	16813.3	15830.1	94.15	983.2	5.84
2012	70131.4	66932.3	95.43	3199.2	4.56
2013	54763.6	51775.7	94.54	2987.9	5.45
2014	21543.3	19976.6	92.72	1566.7	7.27
2015	16843.4	10597.7	62.91	6245.7	37.08

المصدر:

- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي التاسع والاربعون.

- مصلحة الاحصاء والتعداد، الكتاب الاحصائي، 2010.

شكل رقم (23): تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-1995)

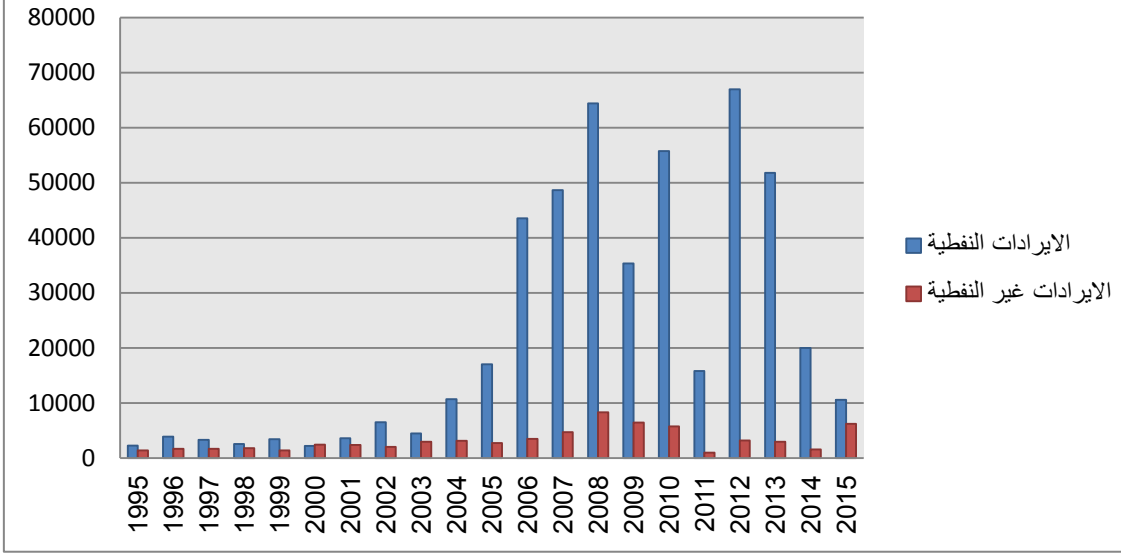

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (19)

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أنه في عام 1995 بلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة ما نسبته 61.99% وارتفعت هذه النسبة خلال باقي فترة الدراسة لتشكل في معظمها ما يفوق 85% من إجمالي الايرادات العامة للدولة، فهيكل الايرادات العامة سوف يتأثر إذا ما حدث أي تغير في الايرادات النفطية، وهذا ما حدث بالفعل عند اغلاق النسبة الأكبر من حقول النفط والغاز العاملة في البلاد في نهاية عام 2014 مما سبب آثار سلبية على أوضاع المالية العامة للدولة، أما الايرادات غير النفطية فكانت نسبة مساهمتها من إجمالي الايرادات العامة للدولة ضئيلة خلال فترة الدراسة مقارنةً بمساهمة الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة، وكانت نسب مساهمتها من إجمالي الايرادات العامة متذبذبة من سنة إلى أخرى، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أنه خلال الفترة من 2011 وحتى عام 2014 تراجع نسب مساهمة الايرادات غير النفطية من إجمالي الايرادات العامة مما كانت عليه قبل العام 2011 بسبب الاوضاع الامنية والاقتصادية المتردية التي مرت بها البلاد والتي سببت في خروج الشركات الاجنبية التي تنفذ مشاريع البنية التحتية من البلاد،

"وبشكل عام فهناك العديد من الاسباب التي أدت إلى ضعف مساهمة الايرادات غير النفطية من إجمالي الايرادات العامة خلال فترة الدراسة ومنها هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وعدم تنوع القاعدة الانتاجية، بالإضافة إلى الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي

للدخل، وعدم مرونة الهيكل الضريبي، بحيث لا تستجيب فيه الايرادات للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي". (مصرف ليبيا المركزي، 2007، ص48)

3- تطور النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015):

النفقات العامة هي الصورة التي تعكس نشاط الدولة وهي الأداة التي تحقق الدولة من خلالها أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي (زرواط، ومحمد، د.ت، ص6)، وأيضاً فإن النفقة العامة عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام، حيث تتصف النفقة العامة بثلاث صفات هي أنها مبلغ من النقود، أنها تصدر عن الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها، أنها تهدف لتحقيق النفع العام (الجنابي، د.ت، ص.ص17-19)، وتعرف أيضاً بأنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع حاجات عامة" (كماسي، ودادان، 2002، ص71)، ولمعرفة تطور النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية في هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة موضوع الدراسة يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (20): تطور النفقات الرأسمالية والجارية في هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2015)/"مليون دينار"

السنوات	(1) النفقات العامة	(2) نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي	(3) النفقات الرأسمالية	(4) معدل نمو النفقات الرأسمالية	(5) نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات العامة	(6) النفقات الجارية	(7) معدل نمو النفقات الجارية	(8) نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة
1995	3230.0	30.26	1204.0	-	37.27	2026.0	-	62.7
1996	4096.0	33.22	1662.0	38.03	40.57	2434.0	20.13	59.4
1997	5090.0	36.88	2053.0	23.5	40.33	3037.0	24.77	59.66
1998	4441.0	35.21	1277.2	-37.7	28.75	3163.8	4.17	71.2
1999	4296.0	30.52	1329.1	4.06	30.93	2966.9	-6.22	69.06
2000	5250.2	28.44	2097.0	57.7	39.94	3153.2	6.27	60.05
2001	5631.6	31.14	2035.0	-2.9	36.13	3596.6	14.06	63.86
2002	8487.0	32.75	4276.7	110.1	50.39	4210.3	17.06	49.60
2003	7246.2	22.83	3668.5	-14.2	50.62	3577.7	-15.02	49.37
2004	13438.0	32.39	6718.0	83.1	49.99	6720.0	87.83	50.00
2005	18555.0	27.85	10273.0	52.9	55.36	8282.0	23.24	44.63
2006	21378.0	27.05	12324.0	19.9	57.64	9054.0	9.32	42.35
2007	30883.0	33.31	18993.0	54.1	61.49	11890.0	31.32	38.50
2008	44115.5	43.14	28903.3	52.1	65.51	15212.2	27.94	34.48
2009	35677.2	50.61	25424.3	-12.03	71.26	10252.9	-32.60	28.7
2010	54498.8	58.61	23729.4	-6.6	43.54	30768.7	200.09	56.45
2011	23366.5	49.14	1372.0	-94.2	5.87	21944.5	-28.51	94.12
2012	53941.6	47.90	5500.0	300.8	10.19	48441.6	120.24	89.80
2013	65283.5	81.65	13276.5	141.3	20.33	52007.0	7.36	79.66
2014	43814.2	101.82	4482.4	-66.2	10.23	39331.8	-24.37	89.76
2015	43178.9	-	4411.9	-1.57	10.21	38767.0	-1.43	89.78

المصدر:

-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (1998-2015).

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التاسع والاربعون.

- مصلحة الاحصاء والتعداد، الكتاب الاحصائي 2010.

شكل رقم (24): تطور النفقات الرأسمالية والجارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-1995)

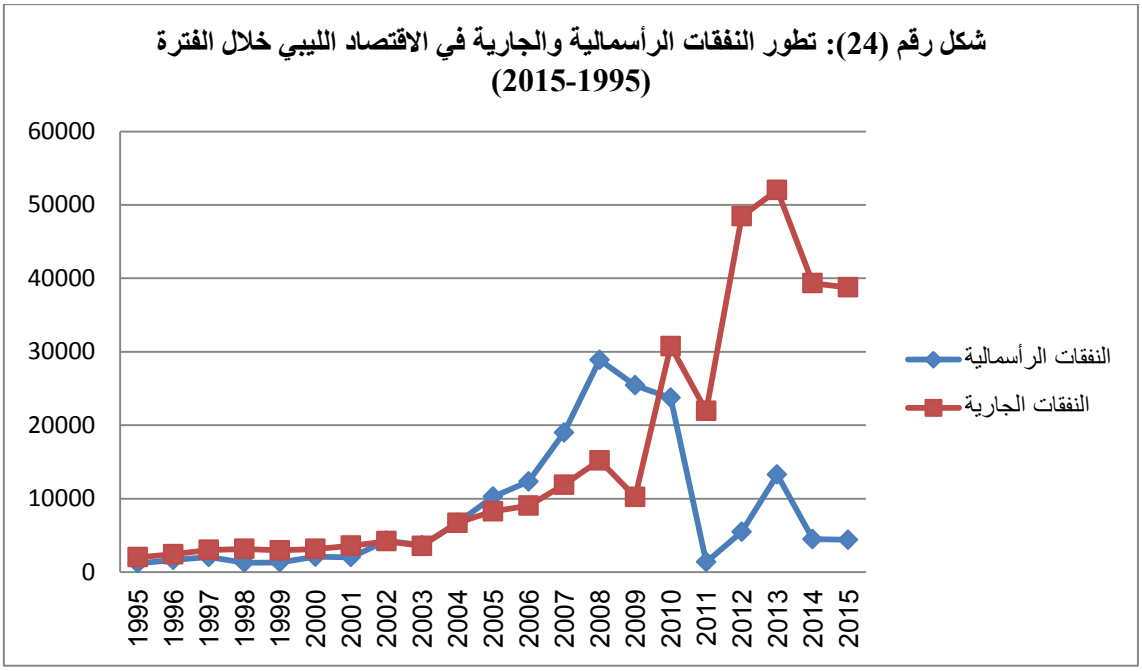

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (20)

وحسب التصنيف الاقتصادي فإن النفقات العامة في ليبيا تنقسم إلى قسمين هما النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية، فالنفقات الجارية تشمل جميع النفقات متكررة الحدوث والتي لا تحمل الصفة الانتاجية كالرواتب والأجور، ومشتريات الدولة من السلع والخدمات، ومدفوعات الفوائد على القروض الداخلية والخارجية، ودعم السلع التموينية ونفقات الدفاع والأمن، وأيضاً نفقات التقاعد ونفقات دعم المؤسسات والجامعات، أما النفقات الرأسمالية فهي النفقات التي تشمل جميع النفقات ذات الصفة الانتاجية، وتتضمن بشكل أساسي الانفاق التنموي بما في ذلك الانفاق على الدراسات والبحوث العلمية والآلات والمعدات وشراء الاراضي والأبنية والانشاءات. (النعاس، د.ت، ص41)

ومن خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن النفقات العامة في ليبيا تتذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة، فقد بلغت قيمتها عام 1996 حوالي 4096 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ 26.81% عما كانت عليه في عام 1995، وواصلت النفقات العامة التذبذب انخفاضاً وارتفاعاً حتى عام 2010 حيث بلغ إجمالي النفقات العامة 54498.8 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ 52.75% عما كانت عليه في عام 2009، لتنخفض في عام 2011 إلى 23366.5 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (57.12%)، وفي عام 2012 ارتفع اجمالي النفقات العامة إلى 53941.6 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ 130.85%، وهو ارتفاع كبير نسبياً مقارنةً بعام 2011، ثم انخفض اجمالي الانفاق العام في عامي 2014-2015.

ومن خلال الجدول رقم (20) فقد سجلت النفقات العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي معدلات متباينة خلال الفترة (1995–2015) بلغ أقصاها عام 2014 ما نسبته 101.82%، ويرجع سبب ارتفاع النفقات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة، إلى ارتفاع النفقات الرأسمالية (التنموية) والنفقات الجارية (التسييرية)، فخلال مدة الدراسة نلاحظ تذبذب نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة، ونلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة مساهمة للنفقات الرأسمالية من إجمالي النفقات العامة في عام 2009 حيث سجلت 25424.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت 71.26% من إجمالي النفقات العامة، أما النفقات الجارية فقد سجلت أعلى نسبة لها من إجمالي النفقات العامة في عام 2011 حيث بلغت هذه النسبة 94.12% وبقيمة 21944.5 مليون دينار، ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (20) أنه خلال الفترة 2011 وحتى 2015 بلغت مساهمة النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة نسب مرتفعة جداً مقارنة بالفترة ما قبل عام 2011، حيث كانت النسب خلال هذه الاعوام كالتالي (94.12%، 89.80%، 79.66%، 89.76%، 89.78%) على التوالي، في المقابل انخفضت نسبة مساهمة النفقات الرأسمالية من إجمالي النفقات العامة خلال نفس الفترة.

ومن خلال الجدول رقم (20) فإن النمو المستمر في الانفاق العام خلال فترة الدراسة يمكن ارجاعه لعدد من العوامل ومنها تذبذب إيرادات النفط وعدم استقرار سياسات وخطط التنمية، حيث أن الدولة لعبت دوراً مباشراً في تأسيس وتنفيذ الكثير من مشروعات البنية التحتية، والمشاريع الاقتصادية ذات الطبيعة الاستراتيجية، ولكن الدولة تخلت عن إقرار وتنفيذ خطط التنمية متوسطة وطويلة الأجل، وتبنت منهج الميزانيات التنموية السنوية، والتي أدت إلى هدر الأموال وتراجع عام في نفقات التنمية عندما قررت الدولة تنفيذ بعض المشروعات بتكاليف مبالغ فيها والتي لم تستكمل بعد، وبشكل عام فإن سياسة الانفاق العام التي اتبعتها الدولة أدت إلى ظهور الكثير من المشاكل الاقتصادية، كالبطالة، والركود التضخمي، وانخفاض معدلات النمو، وتعثر عملية التنمية وتدني معدلاتها، وانخفاض مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من أفراد المجتمع، وهذه المشاكل كلها ناتجة عن عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية المتبعة. (شامية، 2017، ص.ص68–69)

المبحث الثالث– قياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995–2015):

يتناول هذا المبحث بناء النموذج القياسي لقياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية الجزء الأول تناول وصف دوال وأدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها في تحديد مدى توازن الاقتصاد الكلي، أما الجزء الثاني فقد تناول أثر المتغيرات النقدية والمالية في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة عن طريق محاولة اختبارها، والجزء الثالث تناول نتائج تقدير وقياس النموذج التي تم التوصل إليها.

أولاً– وصف دوال وأدوات السياسة النقدية التي يمكن استخدامها في تحديد مدى توازن الاقتصاد الكلي:

لقياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة، حيث أن النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة هي من أبرز المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد متغيرات أي نموذج قياسي، عليه تم توصيف متغيرات النموذج القياسي لهذه الدراسة كما يلي:

1– **المتغيرات التابعة (Dependent variables):** والتي تمثل التوازن الاقتصادي حيث تضم أربعة متغيرات هي (الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، والواردات).

2– المتغيرات المستقلة (Independent Variables): والتي ستؤثر في كلٍ من المتغيرات التابعة خلال الفترة موضوع الدراسة وتضم مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية هي (عرض النقود الضيق، وعرض النقود الواسع، وسعر الفائدة، والنفقات الحكومية، والإيرادات الحكومية)، حيث أن المتغيرات المالية Fiscal Variables تعبر عن بعض المتغيرات الاحتياطية، والتي يمكن الاستفادة منها في بناء النموذج القياسي للدراسة باعتبارها متغيرات لها آثار في تحقيق التوازن الاقتصادي.

3– متغيرات عشوائية: وهي متغيرات غير داخلة في النموذج، ويعبر عنها بالرمز Ui.

وبناءًا على ذلك واستناداً إلى افتراضات النظرية الاقتصادية بشأن اعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، الواردات) دالة للمتغيرات النقدية والمالية فإنه يمكن التعبير عن هذه المتغيرات بالصيغة الرياضية التالية:

$Yi= F(MS_1, MS_2, r, G, R, ……..,X_n)$

حيث أن:

Yi= المتغيرات التابعة، والمتمثلة في: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومعدل البطالة (UN)، والواردات (IM).

MS_1= عرض النقود الضيق، MS_2= عرض النقود الواسع، r= سعر الفائدة، G= النفقات الحكومية، R = الإيرادات الحكومية.

ويمكن التعبير عنها قياسياً بالصيغة التالية:

$$\hat{Y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS_1 + \hat{\beta}_2\, MS_2 + \hat{\beta}_3\, r + \cdots \quad + \hat{\beta}_k\, X_n + Ui$$

حيث أن: $\hat{\beta}_0$: الحد الثابت.

$\hat{\beta}_1$،$\hat{\beta}_2$،$\hat{\beta}_3$: معلمات النموذج.

Ui: المتغير العشوائي (المتغيرات غير الداخلة في النموذج).

وبعد وصف متغيرات النموذج القياسي للدراسة فإن هذا النموذج سيتم تمثيله في أربعة معادلات سوف تأخذ الصيغ التالية:

1- معادلة الناتج المحلي الإجمالي:

$$\text{GDP} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS_1 + \hat{\beta}_2\, MS_2 + \hat{\beta}_3\, r + \cdots \quad + \hat{\beta}_k\, X_n + Ui$$

2- معادلة التضخم:

$$\text{INF} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS_1 + \hat{\beta}_2\, MS_2 + \hat{\beta}_3\, r + \cdots \quad + \hat{\beta}_k\, X_n + Ui$$

3- معادلة البطالة:

$$\text{UN} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS_1 + \hat{\beta}_2\, MS_2 + \hat{\beta}_3\, r + \cdots \quad + \hat{\beta}_k\, X_n + Ui$$

4- معادلة الواردات:

$$\text{IM} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS_1 + \hat{\beta}_2\, MS_2 + \hat{\beta}_3\, r + \cdots \quad + \hat{\beta}_k\, X_n + Ui$$

ثانياً- أثر المتغيرات النقدية والمالية في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1995-2015):

تتم في هذه المرحلة عدة محاولات للتقدير والاختبار لقيم المعلمات، والتي يمكن أن توضح درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد، وبعد مرحلة الاختبار حيث تقديرات النموذج المتحصل عليها فإن الاقتصاد القياسي يقدم لنا النتائج التي تم الحصول عليها، والتي بالإمكان الاعتماد عليها بعد ذلك، ولهذا الغرض هناك اختبارات اقتصادية والتي تحدد مبادئ النظرية الاقتصادية، ثم الاختبارات الاحصائية والتي تقيم درجة الاعتماد على معلمات النموذج ومدى معنوية هذه المعلمات، وهذه الاختبارات هي:

1- **اختبار t (T-Value Test):** عن طريق هذا الاختبار يمكن التعرف على معنوية المعلمة، ويعتمد على نوعين من الفرضيات هما فرضية العدم $H_0: B_1 = 0$، والفرضية البديلة $H_1: B_1 \neq 0$، ويستخدم عند مستوى معنوية تتراوح ما بين (1%-5%)، حيث تقارن قيمة t المحتسبة مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قمتها الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، أما إذا كانت قيمة t المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وهذا يعني أن المعلمة المقدرة غير معنوية.

2- **معامل التحديد R^2 (Coefficient of Determination):** هو عبارة عن مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع التي سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل، حيث معرفة القوة التي تفسر المتغيرات المستقلة، وهي تتراوح في العادة ما بين (0 – 100%).

3- **اختبار F (F-Statistics):** يستخدم هذا الاختبار لاختبار معنوية الانحدار ككل، ويعتمد على نوعين من الفرضيات هما فرضية العدم $H_0: B_1 = 0$، وتنص على عدم معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، والفرضية البديلة $H_1: B_1 \neq 0$، وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث تقارن قيمة F المحتسبة مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى معنوية يتراوح بين (1%-5%)، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على إن العلاقة معنوية، أما إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وهذا يعني أن العلاقة المقدرة غير معنوية. (بخيت، وفتح الله، د.ت، ص.ص82-92)

ثالثاً- نتائج تقدير وقياس النموذج التي تم التوصل إليها:

في هذا الجانب تم الاعتماد على التحليل باستخدام أسلوب الانحدار الخطي التدريجي Stepwise Regression من خلال برنامج الرزم الاحصائية "Spss"، حيث أن أسلوب الانحدار التدريجي يعتمد على إضافة أو إسقاط المتغيرات بشكل تدريجي، أي يتم إدخال المتغيرات المستقلة إلى المعادلة الخطية على خطوات حتى الحصول على المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع واستبعاد المتغيرات المستقلة الغير مؤثرة، وبعد إجراء الاختبارات القياسية كانت النتائج كالتالي:

1- معادلة الناتج المحلي الإجمالي:

بعد استبعاد المتغيرات المستقلة النقدية منها والمالية غير الدالة احصائياً وقياسياً بشكل تدريجي والغير مؤثرة في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، تم التوصل الى معادلة الانحدار المقدرة الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي بالصيغة الخطية التالية:

$GDP = F (MS_1, MS_2, r, R)$

Response is GDP on 5 predictors, with N =21

$GDP = 24080.575+14.545MS_2 - 13.807\ MS_1 + 1.338\ R$

T	F	P	R^2 just	R^2	R	المتغير
-2.773	10.32	0.014	0.483	0.534	0.731	**MS_1 (عرض النقد الضيق)**
2.893	9.836	0.005	0.306	0.341	0.584	**MS_2 (عرض النقد الواسع)**
15.67	245.79	0.000	0.924	0.928	0.963	**R (الإيرادات الحكومية)**

وبناءًا على ما جاء في المعادلة فقد ثبت الآتي: من خلال النتائج السابقة نجد أن المتغيرات المستقلة التي ثبت معنوياتها في هذا النموذج هي عرض النقود الواسع MS_2 وعرض النقود الضيق MS_1 والإيرادات الحكومية R، والتي كانت مؤثرة في المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الاجمالي GDP، حيث يمكن ملاحظة الآتي:

أ- تشير العلامة السالبة في المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الضيق MS_1 مع الناتج المحلي الإجمالي GDP، حيث أن زيادة عرض النقد الضيق MS_1 بنسبة 1% أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي GDP بنسبة 13.807%.

ب- تشير العلامة الموجبة في المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقد الواسع MS_2 مع الناتج المحلي الإجمالي GDP، حيث أن زيادة عرض النقد الواسع MS_2 بنسبة 1% أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP بنسبة 14.545%.

ج- تشير العلامة الموجبة إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الحكومية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الإيرادات الحكومية R بنسبة 1% أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي GDP بنسبة 1.338%.

وهذا يدل على فاعلية المتغيرات النقدية بالمتغير التابع أكثر من فاعلية المتغيرات المالية، أما فيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية يتضح ما يلي:

- **اختبار t (t-Test):** تم اختبار معلمات النموذج من خلال **(t-Test)** المحتسبة عند مستوى معنوية 0.05 واتضح أنها ذات دلالات إحصائية، وذلك من خلال p-value المرافقة لاختبار t وقد كانت أقل من كل من مستوى المعنوية 0.05، ولذلك نرفض فرض العدم $H_0 = 0$ ونقبل الفرض البديل $H_1 \neq 0$ بمعنوية تأثير المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي.
- من خلال معامل التحديد R^2 والذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع التي تعود الى التغير في المتغير المستقل، حيث كان 53.4% من التغير في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى متغير عرض النقد الضيق، وكان 34.1% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي سببها عرض النقد الواسع، و92.8% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي كان سببها متغير الايرادات الحكومية، والباقي مؤثرات خارجية.
- **اختبار معامل التحديد:** يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية للنموذج، حيث كان (عرض النقد الضيق 48.3%، عرض النقد الواسع 30.6%، والإيرادات الحكومية 92.4%) لكون معامل التحديد قريب جداً من معامل التحديد المعدل.

- **اختبار F (F-Test):** من خلال مقارنة قيم F الحسابية نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية، وكذلك نجد أن قيمة p-value أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على وجود فروق معنوية للعلاقة ككل.
- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي**: من خلال (VIF)* تشير نتائج التقدير من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيمة الاختبار 1.000 وهي أقل من 5 مما يمكننا القول عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة.

2- معادلة التضخم:

بعد استبعاد المتغيرات المستقلة النقدية منها والمالية غير الدالة إحصائياً وقياسياً بشكل تدريجي والغير مؤثرة في المتغير التابع المتمثل في التضخم، لذلك تم التوصل إلى معادلة الانحدار المقدرة الخاصة بالتضخم كما في الصيغة التالية:

$INF = F(MS_1, MS_2, G, R)$

Response is INF on 5 predictors, with N =21

$INF = 25.66 + 0.008\ MS_1 - 0.007\ MS_2 + 0.002\ G - 0.001\ R$

T	F	P	R^2 just	R^2	R	المتغير
3.74	90.11	0.002	0.824	0.834	0.913	**MS_1 (عرض النقد الضيق)**
-3.25	74.30	0.005	0.885	0.897	0.947	**MS_2 (عرض النقد الواسع)**
5.60	23.45	0.000	0.542	0.566	0.752	**G (النفقات الحكومية)**
-3.15	22.52	0.006	0.694	0.726	0.852	**R (الإيرادات الحكومية)**

وبناءًا على ما جاء في المعادلة فقد ثبت الآتي:

من خلال النتائج السابقة نجد أن المتغيرات المستقلة التي ثبت معنوياتها هي عرض النقود الضيق MS_1، وعرض النقود الواسع MS_2، والنفقات الحكومية G، والايرادات الحكومية R، كانت مؤثرة في المتغير التابع والمتمثل في معدل التضخم INF، حيث يمكن ملاحظة الآتي:

* (VIF) "معامل تضخم التباين": هو اختبار يتم استخدامه لمعرفة مدى ارتباط المتغيرات المستقلة ببعضها، فإذا تجاوزت قيمته 5، فان المتغيرات المستقلة مرتبطة ببعضها، وهنا يتم معالجة هذا الارتباط، وإذا لم تتجاوز 5 فإن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة ببعضها، وبالتالي تعتبر النتائج دقيقة.

أ- تشير العلامة الموجبة في المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقد الضيق MS_1 مع معدل التضخم INF، حيث أن زيادة عرض النقد الضيق MS_1 بنسبة 1% أدت إلى زيادة معدل التضخم INF بنسبة 0.008%.

ب- تشير العلامة السالبة في المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الواسع MS_2 مع معدل التضخم INF، حيث أن زيادة عرض النقد الواسع MS_2 بنسبة 1% أدت إلى انخفاض معدل التضخم INF بنسبة 0.007%.

ج- تشير العلامة الموجبة في المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين النفقات الحكومية G مع معدل التضخم INF، حيث أن زيادة النفقات الحكومية G بنسبة 1% أدت إلى زيادة معدل التضخم INF بنسبة 0.002%.

د- تشير العلامة السالبة في المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الحكومية R مع معدل التضخم INF، حيث أن زيادة الإيرادات الحكومية R بنسبة 1% أدت إلى انخفاض معدل التضخم INF بنسبة 0.001%.

وهذا يدل على فاعلية المتغيرات النقدية والمالية على حد سواء بالمتغير التابع، أما فيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية يتضح ما يلي:

- اختبار **t (t-Test):** تم اختبار معلمات النموذج من خلال (t-Test) المحتسبة عند مستوى معنوية 0.05، واتضح أنها ذات دلالات إحصائية، وذلك من خلال p-value المرافقة لاختبار t، وقد كانت أقل من كل من مستوى المعنوية 0.05، لذا نرفض فرض العدم $H = 0$، ونقبل الفرض البديل $H_1 \neq 0$، بمعنوية تأثير المتغيرات المستقلة في معدل التضخم.
- من خلال معامل التحديد R^2، والذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع التي تعود إلى التغير في المتغير المستقل، حيث كان 83.4% من التغير في معدل التضخم تعود إلى متغير عرض النقد الضيق، وكان 89.7% من التغير في معدل التضخم كان سببها عرض النقد الواسع، و56.6% من التغير في معدل التضخم كان سببها النفقات الحكومية، وكان 72.6% من التغير في معدل التضخم كان سببها الإيرادات الحكومية.

- **اختبار معامل التحديد:** يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية للنموذج، حيث كان عرض النقد الضيق 82.4%، وعرض النقد الواسع 88.5%، والنفقات الحكومية 54.2%، والإيرادات الحكومية 69.4%.
- **اختبار F (F-Test):** من خلال مقارنة قيم F الحسابية نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية، وكذلك نجد أن قيمة p-value أصغر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية العلاقة ككل.
- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:** من خلال (VIF) تشير نتائج التقدير من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيمة الاختبار 1.000، وهي أقل من 5 مما يمكننا القول عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة.

3- معادلة البطالة:

من خلال أسلوب الانحدار التدريجي المتبع في كل المعادلات تم استبعاد المتغيرات النقدية والمالية غير المؤثرة في المتغير التابع (البطالة)، لذلك تم تحديد معادلة الانحدار المقدرة الخاصة بالبطالة كما في الصيغة الخطية التالية:

$UN = F(MS_2, r)$

Response is UN on 5 predictors, with N =21

$UN = 27.535 + 0.0000824\ MS_2 - 2.661\ r$

T	F	P	R^2 just	R^2	R	المتغير
2.64	6.99	0.016	0.231	0.269	0.519	**MS_2 (عرض النقد الواسع)**
-3.321	11.030	0.004	0.334	0.367	0.606	**r (سعر الفائدة)**

وبناءًا على ما جاء في المعادلة فقد ثبت الآتي: من خلال النتائج نجد أن المتغيرات المستقلة وهي عرض النقود الواسع MS_2، وسعر الفائدة r، كانت مؤثرة في المتغير التابع والمتمثل في البطالة UN، حيث يمكن ملاحظة الآتي:

أ- تشير العلامة الموجبة في المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقد الواسع MS_2 مع معدل البطالة UN، حيث أن زيادة عرض النقد الواسع MS_2 بنسبة 1% أدت إلى زيادة معدل البطالة UN بنسبة 0.0000824%.

ب- تشير العلامة السالبة في المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة r مع معدل البطالة UN، حيث أن زيادة سعر الفائدة r بنسبة 1% أدت إلى انخفاض معدل البطالة UN بنسبة 2.661%.

وهذا يدل على فاعلية المتغيرات النقدية بالمتغير التابع وعدم فعالية المتغيرات المالية، أما فيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية يتضح ما يلي:

- **اختبار t (t-Test):** تم اختبار معلمات النموذج من خلال **(t-Test)** المحتسبة عند مستوى معنوية 0.05، واتضح أنها ذات دلالات إحصائية، وذلك من خلال p-value المرافقة لاختبار **t**، وقد كانت أقل من كل من: مستوى المعنوية 0.05، ولذا نرفض فرض العدم $H = 0$، ونقبل الفرض البديل $H_1 \neq 0$ بمعنوية تأثير المتغيرات المستقلة في معدل البطالة.
- من خلال معامل التحديد R^2 والذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع التي تعود إلى التغير في المتغير المستقل، حيث كان 26.9% من التغير في معدل البطالة تعود إلى متغير عرض النقد الواسع، و36.7% من التغير في معدل البطالة كان سببها سعر الفائدة، والباقي مؤثرات خارجية.
- **اختبار معامل التحديد:** يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية للنموذج (عرض النقد الواسع 23.1%، وسعر الفائدة 33.4%) لكون معامل التحديد قريب جداً من معامل التحديد المعدل.
- **اختبار F (F-Test):** من خلال مقارنة قيم F الحسابية نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية، وكذلك نجد أن قيمة p-value أصغر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية للعلاقة ككل.
- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:** من خلال (VIF) تشير نتائج التقدير من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيمة الاختبار 1.000 وهي أقل من 5، مما يمكننا القول عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة.

4- معادلة الواردات:

من خلال أسلوب الانحدار التدريجي المتبع في كل المعادلات تم استبعاد المتغيرات النقدية والمالية غير المؤثرة في المتغير التابع (الواردات)، لذلك تم تحديد معادلة الانحدار المقدرة الخاصة بالواردات كما في الصيغة الخطية التالية:

$IM= F (MS_1, MS_2, r, G)$

Response is IM on 5 predictors, with N =21

$IM = 3768.981+3.697MS_2 -3.25\ MS_1 + 0.627\ G$

T	F	P	R^2 just	R^2	R	المتغير
-2.437	33.206	0.025	0.763	0.787	0.887	**MS_1 (عرض النقد الضيق)**
2.783	47.99	0.000	0.701	0.716	0.846	**MS_2 (عرض النقد الواسع)**
15.706	246.76	0.000	0.925	0.929	0.964	**G (النفقات الحكومية)**

وبناءًا على ما جاء في المعادلة فقد ثبت الآتي:

من خلال النتائج نجد أن المتغيرات المستقلة وهي: عرض النقود الضيق MS_1، وعرض النقود الواسع MS_2، والنفقات الحكومية G، كانت مؤثرة في المتغير التابع والمتمثل في الواردات IM، حيث يمكن ملاحظة الآتي:

أ- تشير العلامة السالبة في المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد الضيق MS_1 مع الواردات IM، حيث أن زيادة عرض النقد الضيق MS_1 بنسبة 1% أدت إلى انخفاض الواردات IM بنسبة 3.25%.

ب- تشير العلامة الموجبة في المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقد الواسع MS_2 مع الواردات IM، حيث أن زيادة عرض النقد الواسع MS_2 بنسبة 1% أدت إلى زيادة الواردات IM بنسبة 3.697%.

ج- تشير العلامة الموجبة في المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين النفقات الحكومية G مع الواردات IM، حيث أن زيادة النفقات الحكومية G بنسبة 1% أدت إلى زيادة الواردات IM بنسبة 0.627%.

وهذا يدل على فاعلية المتغيرات النقدية بالمتغير التابع أكثر من المتغيرات المالية، أما فيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية يتضح ما يلي:

- **اختبار t (t-Test):** تم اختبار معلمات النموذج من خلال (t-Test) المحتسبة عند مستوى معنوية 0.05، واتضح أنها ذات دلالات إحصائية، وذلك من خلال p-value المرافقة لاختبارt، وقد كانت أقل من كل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض فرض العدم $H = 0$، ونقبل الفرض البديل $H_1 \neq 0$ بمعنوية تأثير المتغيرات المستقلة في معدل الواردات.
- من خلال معامل التحديد R^2، والذي يفسر نسبة التغير في المتغير التابع التي تعود إلى التغير في المتغير المستقل، حيث كان 71.6% من التغير في معدل الواردات تعود إلى متغير عرض النقد الواسع، و78.7% من التغير في معدل الواردات تعود إلى متغير عرض النقد الضيق، و92.9% من التغير في معدل الواردات تعود إلى متغير النفقات الحكومية، والباقي مؤثرات خارجية.
- **اختبار معامل التحديد:** يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية للنموذج (عرض النقد الواسع 70.1%، وعرض النقد الضيق 76.3%، والنفقات الحكومية 92.5%، لكون معامل التحديد قريب جداً من معامل التحديد المعدل.
- **اختبار F (F-Test):** من خلال مقارنة قيم F الحسابية نجد أنها أكبر من القيمة الجدولية، وكذلك نجد أن قيمة p-value أصغر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على وجود فروق معنوية للعلاقة ككل.
- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:** من خلال (VIF) تشير نتائج التقدير من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيمة الاختبار 1.000، وهي أقل من 5، مما يمكننا القول عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم تناول قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)، ففي المبحث الأول تم تناول تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي كالناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى التجارة الخارجية متمثلة في الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري وما مر به من تغيرات خلال الفترة موضوع الدراسة، كما تم الحديث عن التشغيل في ليبيا مع بيان معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى السياسة المالية من حيث المفهوم والأهداف والأدوات، بالإضافة إلى تحليل بعض المتغيرات المالية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة من خلال الحديث عن هيكل الموازنة العامة والذي يشمل النفقات الحكومية منها الجارية والرأسمالية، والايرادات الحكومية والمتمثلة في إيرادات النفط والتي تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة وإيرادات أخرى، بينما تناول المبحث الثالث والأخير قياس أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015).

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

في هذا الجانب من الدراسة تم تناول النتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقترحة من قبل الباحث، والتي يمكن أن يكون لها دور في تحسين الوضع الاقتصادي القائم في ليبيا، بالإضافة إلى الخاتمة العامة للدراسة.

أولاً- النتائج:

من خلال دراسة موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال المدة (1995-2015م) يمكن الخروج بالنتائج التالية:

1- خلال فترة الدراسة حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً خاصةً خلال الفترة (1995-2010)، ولكن خلال الفترة (2011-2014) كان الناتج المحلي الإجمالي متذبذب النمو بين الارتفاع والانخفاض، وذلك لان قطاع النفط هو المساهم الرئيس في نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي، والذي شهد انخفاضاً في الانتاج وخاصةً خلال عامي 2011 و 2014، ولذلك كان الناتج المحلي الإجمالي متذبذب النمو خلال الفترة (2011-2014).
2- خلال فترة الدراسة كانت معدلات التضخم بشكل عام مرتفعة سواء بالمقارنة بسنة الأساس (2003)، أو بالمقارنة بالسنة السابقة (معدل التضخم السنوي)، وخاصةً خلال الفترة (2011-2015) باعتبار أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة كانت مرتفعة بنسب تفوق النسب التي كانت ما قبل عام 2011.
3- خلال فترة الدراسة كانت معدلات البطالة مرتفعة، وهذا لا يعني أن السياسة النقدية هي المسؤول الوحيد في ارتفاع معدلات البطالة، فهناك سياسات اقتصادية أخرى تشترك مع السياسة النقدية في هذا الأمر كالسياسة المالية.
4- خلال سنوات الدراسة سجلت الواردات بشكل عام نمواً ملحوظاً، وذلك نظراً لطبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على الاستيراد من الخارج في سبيل سداد ما يحتاجه السوق المحلي من سلع متنوعة.
5- من خلال تتبع تطور السياسة النقدية في ليبيا، فإن الأدوات التي تم اتباعها من قبل إدارة السياسة النقدية في ليبيا هي: خليط بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وهي أدوات ذات

فاعلية محدودة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك نظراً لعدد من الأسباب أهمها: ارتفاع مستويات الانفاق العام، وارتفاع السيولة في الاقتصاد، وارتفاع الواردات.

6- نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فهو اقتصاد أحادي الجانب إذ يعتمد على القطاع النفطي في تمويل الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام، مما يجعل الاقتصاد الليبي يتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسواق النفط العالمية، مما يؤثر على التوازن والاستقرار الاقتصادي، فارتفاع الأسعار والانتاج في النفط سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الليبي، والعكس صحيح.

7- تواجه السياسة النقدية في ليبيا العديد من الصعوبات والتحديات لممارسة مهامها، ولعل من أبرز هذه التحديات، هو صغر حجم السوق المالي وعدم فاعليته وتوقفه عن العمل منذ عام 2014، وأيضاً ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، لاعتماده على النفط كمصدر وحيد للتصدير.

8- من خلال النموذج المستخدم أظهرت النتائج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والإيرادات الحكومية مع الناتج المحلي الإجمالي، أيضاً هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والنفقات والإيرادات الحكومية مع معدل التضخم.

9- أظهرت نتائج النموذج أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود الواسع وسعر الفائدة مع معدل البطالة، أيضاً هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والنفقات الحكومية مع الواردات.

10- يتضح أن عرض النقود الواسع والإيرادات الحكومية يرتبطان بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة عرض النقود الواسع والإيرادات الحكومية بنسبة 1% أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14.54% و 1.33% على التوالي، أيضاً يرتبط عرض النقود الضيق بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة عرض النقود الضيق بنسبة 1% أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.80%.

11- يتضح أن عرض النقود الضيق والنفقات الحكومية يرتبطان بعلاقة طردية مع التضخم، فزيادة عرض النقود الضيق والنفقات الحكومية بنسبة 1% أدت إلى زيادة التضخم بنسبة 0.008% و 0.002% على التوالي، أيضاً فإن عرض النقود الواسع والإيرادات الحكومية

يرتبطان بعلاقة عكسية مع التضخم، فزيادة عرض النقود الواسع والإيرادات الحكومية بنسبة 1% أدت إلى انخفاض التضخم بنسبة 0.007% و 0.001% على التوالي.

12- يتضح أن عرض النقود الواسع يرتبط بعلاقة طردية مع البطالة، فزيادة عرض النقود الواسع بنسبة 1% أدت إلى زيادة البطالة بنسبة 0.0000824%، أيضاً يرتبط سعر الفائدة بعلاقة عكسية مع البطالة، فزيادة سعر الفائدة بنسبة 1% أدت إلى انخفاض البطالة بنسبة 2.66%.

13- يتضح أن عرض النقود الضيق يرتبط بعلاقة عكسية مع الواردات، فزيادة عرض النقود الضيق بنسبة 1% أدت إلى انخفاض الواردات بنسبة 3.25%، أيضاً فإن عرض النقود الواسع والنفقات الحكومية يرتبطان بعلاقة طردية مع الواردات، فزيادة عرض النقود الواسع والنفقات الحكومية بنسبة 1% أدت إلى زيادة الواردات بنسبة 3.69% و 0.627% على التوالي.

14- نستنتج من النموذج المستخدم أن متغيرات السياسة النقدية كان لها تأثير فعال أكثر من متغيرات السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي التي تمثل التوان الاقتصادي، وهذا يتضح من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في النموذج المستخدم.

ثانياً- التوصيات:

هناك مجموعة من التوصيات أو الاقتراحات التي من الممكن أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي القائم في ليبيا، سيتم سردها كما يلي:

1- يجب التنسيق والتوافق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى للمساهمة بشكل فعال في تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الليبي.

2- العمل على وضع خطة استراتيجية واضحة المعالم على المدى الطويل، لكي تساعد السلطات النقدية في ليبيا والمسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة التي تخدم الاقتصاد الليبي، بالتنسيق مع الجهات المسؤولة على السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية، حيث لابد من تظافر الجهود بين إدارات هذه السياسات خدمةً للصالح العام.

3- يجب العمل على تنويع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد الليبي، والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، فهو يتأثر بتقلبات خارجية تساهم في زعزعة التوازن في الاقتصاد الليبي.

4- يجب العمل على إعطاء مصرف ليبيا المركزي استقلالية أكبر في اتخاذ قراراته، وذلك بإعادة النظر في القوانين واللوائح التي تنظم القطاع المصرفي.

5- يجب على صانعي القرارات الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار للدراسات والابحاث التي تجرى بين الحين والآخر من قبل البحاث الاقتصاديين وخصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث من الممكن أن تساهم نتائج هذه الدراسات في معالجة الوضع الاقتصادي القائم في ليبيا.

ثالثاً- الخاتمة العامة:

تناولت الدراسة موضوع السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2015)، حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية بالإضافة إلى الفصل التمهيدي، حيث تناول الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، بينما تناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، ففي بداية الفصل الأول ارتأينا أن نوضح مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي، حيث تم التطرق لعدد من مفاهيم السياسة النقدية، حيث تختلف هذا المفاهيم ظاهرياً، ولكنها تتفق بأن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل ضبط العرض النقدي للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وبعد ذلك تم التطرق إلى الاتجاهات العامة للسياسة النقدية وهي: الاتجاه التوسعي، والاتجاه الانكماشي، ومن أجل فهم طبيعة عمل السياسة النقدية تم التطرق إلى مراحل تطور هذه السياسة عبر مدارس الفكر الاقتصادي، بدايةً من المنظور الكلاسيكي، ثم الكينزي، وبعد ذلك تم التطرق إلى أهداف السياسة النقدية والتي تتمثل في: تحقيق الاستقرار في الأسعار، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق التوظيف الكامل، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تستخدم إدارة السياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى أدوات أخرى، فالأدوات غير المباشرة تتمثل في: عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي

القانوني، أما الأدوات المباشرة فتتمثل في: سياسة تأطير الائتمان، والسياسة الانتقائية للقروض، وغيرها، وأيضاً تم التطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

وبعدها تم التطرق لمفهوم التوازن الاقتصادي، وهو الوضع الذي يمكن أن يظل كما هو ما لم يتم حدوث أي تغير في الظروف المؤدية له، ولفهم طبيعة التوازن الاقتصادي تم التطرق إلى التوازن حسب ما جاءت به نظريات الفكر الاقتصادي، ومنها: النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية، وبعد ذلك تم التطرق إلى أشكال التوازن الاقتصادي ومنها: التوازن الجزئي والتوازن الكلي، التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل، وغيرها، وأيضاً تم التطرق إلى مجالات التوازن الاقتصادي وتشتمل على: التوازن الاقتصادي الداخلي، والتوازن الاقتصادي الخارجي، إضافةً إلى ذلك تم التطرق إلى مؤشرات التوازن الاقتصادي وتشمل: التضخم، والبطالة، وميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي، بعد ذلك تم التطرق إلى التوازن الكلي في النظام الاقتصادي باستخدام نموذج "هيكس–هانس" (IS-LM) باعتبار أن هذا النموذج يجمع بين أفكار النظرية الكلاسيكية، وأفكار النظرية الكينزية، فهذا النموذج يعتمد على التحليل الكلاسيكي بالنسبة لتوازن سوق السلع والخدمات، ويعتمد على التحليل الكينزي بالنسبة لتوازن سوق النقود.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة السياسة النقدية وواقع القطاع المصرفي في ليبيا، فقبل الخوض في تبيان تطورات السياسة النقدية والقطاع المصرفي في ليبيا، تم التطرق إلى السمات العامة التي يتميز بها الاقتصاد الليبي، والتي من أبرزها أنه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل، بالإضافة إلى باقي السمات التي تتميز بها معظم اقتصاديات الدول النامية، ثم ارتأينا أن نعطي نبذه عن مصرف ليبيا المركزي منذ بداية إنشائه وحتى الفترة موضوع الدراسة، بعد ذلك تطرقنا إلى تطور السياسة النقدية والنظام المصرفي في ليبيا، وقد تم تقسيم هذا التطور إلى أربعة فترات: الفترة الأولى تمتد من عام 1956 وهو تاريخ إنشاء البنك الوطني الليبي وحتى عام 1963، والفترة الثانية تمتد من عام 1963 وحتى عام 1970، أما الفترة الثالثة فتمتد من العام 1970 وحتى عام 1994، بينما الفترة الرابعة تمتد من عام 1995 وحتى عام 2015، وبعدها تم التطرق إلى مكونات وأهداف السياسة النقدية في ليبيا، حيث تم في هذا الجانب تبيان مفهوم عرض النقود ومقاييسه والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية المستخدمة في ليبيا، وهي خليط بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة، ومنها: سياسة سعر

إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، وتسهيل الإيداع لليلة الواحدة، والوساطات المباشرة، وأيضاً تم توضيح أهم أهداف السياسة النقدية التي تسعى السلطات النقدية في ليبيا لتحقيقها، وأخيراً تم التطرق إلى أثر السياسة النقدية على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، مثل: عرض النقود، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والتضخم، بالإضافة إلى التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد والسياسة النقدية في ليبيا.

أما الفصل الثالث فقد تناول قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995–2015)، حيث تم التطرق إلى تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، ومن أهم هذه المتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه، والتجارة الخارجية، ومستوى التشغيل، والنفقات والإيرادات وصافي الموازنة العامة، وأيضاً الجانب القياسي للدراسة باستخدام المنهج الكمي بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وغيره من المؤسسات في ليبيا، وأخيراً تم التطرق إلى النتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى التوصيات المقترحة من قبل الباحث.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

1- أبوالسعود، محمدي فوزي (2004)، *"مقدمة في الاقتصاد الكلي"*، الدار الجامعية، شارع زكريا غنيم، الابراهيمية، الاسكندرية.

2- الأفندي، محمد أحمد (2012)، *"النظرية الاقتصادية الكلية-السياسة والممارسة"*، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جولة الجامعة الجديدة، بداية شارع العدل، صنعاء.

3- الأفندي، محمد أحمد (2012)، *"مقدمة في الاقتصاد الجزئي"*، الامين للنشر والتوزيع، جولة الجامعة الجديدة، بداية شارع العدل، صنعاء.

4- الأفندي، محمد أحمد (2013)، *"مقدمة في الاقتصاد الكلي"*، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء.

5- الأفندي، محمد أحمد (2014)، *"النقود والبنوك والاقتصاد النقدي"*، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، صنعاء.

6- الأمين، عبدالوهاب (2002)، *"مبادئ الاقتصاد الكلي"*، دار الحامد للنشر والتوزيع، شفا بدران، شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، عمان.

7- البكري، أنس؛ صافي، وليد (2009)، *النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق*، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

8- الجنابي، طاهر (د.ت)، *"علم المالية العامة والتشريع المالي"*، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

9- الحاسية، ميلود جمعة (1979)، *"دور النقود في الاقتصاد الليبي-دراسة تحليلية وتطبيقية"*، المنشأة الاشتراكية للورق والطباعة، بنغازي.

10- الدليمي، خالد علي (1998)، *"النقود والمصارف والنظرية النقدية"*، دار الأنيس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصراته.

11- الدوري، زكريا؛ السامرائي، يسرى (2006)، *"البنوك المركزية والسياسات النقدية"*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، شارع الملك حسين، ص.ب.520646، الرمز البريدي.11152، عمان.

12- الشمري، ناظم محمد فوزي (2008)، *"النقود والمصارف-النظرية النقدية"*، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

13- الشمري، ناظم محمد فوري (2007)، *"النقود والمصارف والنظرية النقدية"*، دار زهران للطباعة والنشر، نسخة منقحة ومزيدة، عمان.

14- العيسي، نزار سعد الدين؛ قطف، إبراهيم سليمان (2006)، *"الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات"*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

15- الكفراوي، عوف محمود (1997)، *"السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد إسلامي – دراسة تحليلية مقارنة"*، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية.

16- الليثي، محمد علي؛ إبراهيم، نعمة الله نجيب (1998)، *"النظرية الاقتصادية الجزئية"*، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 84 شارع زكريا غنيم "تانيس سابقاً"، الاسكندرية.

17- الوادي، محمود حسين، وآخرون (2010)، *"النقود والمصارف"*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان.

18- بخيت، حسين علي؛ فتح الله، سحر (د.ت)، *"الاقتصاد القياسي"*، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

19- بنك السودان المركزي (2006)، *"توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية- مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية"*، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الخرطوم.

20- بني هاني، عبدالرزاق (2014)، *"مبادئ الاقتصاد الكلي"*، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان.

21- بوتيارة، عنتر (2017)، *"محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"*، غير منشور، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

22- بوحيضر، رقية (2015)، *"محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق"*، غير منشور، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.

23- بولحية، الطيب (2016)، *"مطبوعة حول التحليل الاقتصادي الكلي"*، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

24- حداد، أكرم؛ هذلول، مشهور (2005)، *"النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري"*، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

25- خلف الله، محمد أحمد (2009)، *"العائدات النفطية وأثرها على الاستثمار والنمو بقطاعي الصناعات التحويلية والزراعية في ليبيا خلال الفترة 1973-2002م"*، دار الأصالة المعاصرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، طرابلس.

26- داوود، حسام علي (2010)، *"مبادئ الاقتصاد الكلي"*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ساحة الجامع الحسيني، سوق البتراء، ص.ب.7218، الطبعة الأولى، عمان.

27- ساكر، محمد العربي (2003)، *"محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق"*، غير منشور، الجزائر.

28- ساكر، محمد العربي (2006)، *"محاضرات في الاقتصاد الكلي"*، دار الفجر للنشر والتوزيع، شارع هاشم الاشقر، النزهة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة.

29- سلمان، جمال داوود؛ حسون، طاهر فاضل (د.ت)، *"التخطيط الاقتصادي"*، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، جامعة بغداد، بغداد.

30- شنيبش، علي رمضان (2013)، *"النقود والمصارف والسياسة النقدية-مع تطبيقاتها في ليبيا"*، دار الخمس للطباعة-منشورات مصرف ليبيا المركزي، الطبعة الأولى، طرابلس.

31- صخري، عمر (2005)، *"التحليل الاقتصادي الكلي"*، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الطبعة الخامسة، الجزائر.

32- صلاح، محمد (2016)، *"الاقتصاد الكلي-محاضرات وتمارين محلولة"*، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

33- ضيف، أحمد (2016)، *"محاضرات في الاقتصاد النقدي واسواق رأس المال- لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية وتجارية"*، غير منشور، جامعة البويرة، الجزائر.

34- عامر، وحيد مهدي (2010)، *"السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي-النظرية والتطبيق"*، الدار الجامعية، الاسكندرية.

35- عبدالحميد، أحمد منيسي؛ شامية، عبدالله إمحمد (1999)، *"دور الدولة والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي- ندوة بعنوان الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في الاقتصاد الليبي"*، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

36- عبدالحميد، عبدالمطلب (2007)، *"اقتصاديات النقود والبنوك-الاساسيات والمستحدثات"*، الدار الجامعية، الاسكندرية.

37- عبدالحميد، عبدالمطلب (2010)، *"الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسات"*، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية.

38- عبدالسلام، علي عطية؛ أبو سدرة، فتحي صالح (1998)، *"الاقتصاد الكلي"*، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، الطبعة الثانية، بنغازي.

39- عبدالله، عقيل جاسم (1994)، *"النقود والمصارف"*، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس.

40- عبدالهادي، سامر؛ الصرايرة، شادي؛ عباس، نضال (2013)، *"مبادئ الاقتصاد الكلي"*، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

41- علي، سنوسي (2015)، *"محاضرات في النقود والسياسة النقدية"*، غير منشور، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

42- علي، عبدالمنعم السيد؛ العيسي، نزار سعدالدين (2004)، *"النقود والمصارف والاسواق المالية"*، دار الحامد للنشر والتوزيع، شفا بدران، شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية، ص.ب.366، الرمز البريدي 11941، الطبعة الأولى، عمان.

43- عمرو، حافظ شعيلي (2010)، *"الاقتصاد التحليلي الكلي"*، إدارة المطبوعات والنشر- جامعة الفاتح، الطبعة الأولى، طرابلس.

44- عمرو، حافظ شعيلي (2007)، *"اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية"*، إدارة المطبوعات والنشر- جامعة الفاتح، طرابلس.

45- غدير، هيفاء (2010)، *"السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في سوريا"*، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

46- فهمي، حسين كامل (2006)، *"أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي"*، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.

47- كنعان، علي (2011)، *"النقود والصيرفة والسياسة النقدية"*، غير منشور، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق.

48- محمد، يوسف كمال (1996)، *"المصرفية الاسلامية-السياسة النقدية"*، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المنصورة.

49- مصطفى، أحمد فريد؛ حسن، سهير محمد السيد (2000)، *"النقود والتوازن الاقتصادي"*، مؤسسة شباب الجامعة، 40 شارع الدكتور مصطفى مشرفة، الاسكندرية.

50- نصر، محمد محمود؛ شامية، عبدالله إمحمد (1998)، *"مبادئ الاقتصاد الجزئي"*، دار الأمل، شارع شفيق الرشيدات، ص.ب.469، الطبعة السادسة، إربد.

ثانياً- البحوث والدراسات:

1- الخزرجي، ثريا (2010)، "السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد 23، بغداد.

2- الدليمي، فريد جواد؛ الرفيعي، افتخار محمد (د.ت)، "قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق"، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، العدد 29، العراق.

3- الدليمي، فريد جواد كاظم؛ عبيد، باسم خميس (2014)، "تحليل الاثر الارتدادي والتفاعلي بين السياسة المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي العام IS-LM"، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد 20، العدد 77، العراق.

4- الربيعي، فلاح خلف علي (د.ت)، "تحديد المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا"، *المستقبل العربي*.

5- الساعدي، صبحي حسون؛ عبد، أياد حماد (د.ت)، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد 4، العدد 7، الأنبار.

6- السلمان، مهند بن عبدالملك؛ البكر، أحمد بن بكر (2016)، "مفهوم الناتج المحلي الاجمالي-دراسة وصفية"، *مؤسسة النقد العربي السعودي*، الرياض.

7- الشهداني، أحمد اسماعيل؛ آل طعمة، حيدر حسين (2012)، "دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، المجلد العاشر، العدد 33.

8- الصنقري، عبداللطيف عبدالحليم (2012)، "السياسة النقدية-الاهداف النهائية والوسيطة والوسائل"، *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، العدد الأول، جامعة عمر المختار، البيضاء.

9- القيزاني، عمر فرج؛ فرحات، أحمد محمد (2014)، "الخصخصة وأثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات التشغيل والنمو–دراسة قياسية تقييمية للتجربة الليبية للفترة 1990–2008م"، *مجلة جامعة الزيتونة*، العدد 11، السنة الثالثة، ترهونة.

10- النمروطي، خليل أحمد؛ صيدم، أحمد محمود (2012)، "بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها"، *ورقة مقدمة لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين*، الجامعة الاسلامية، غزة.

11- بريهي، فارس كريم (د.ت)، *"الاقتصاد العراقي فرص وتحديات–دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية"*، غير منشور، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد.

12- بشيشي، وليد (د.ت)، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي–دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، *مجلة دراسات الكوفة*، جامعة 8 مايو 1945، الكوفة.

13- بشينة، عمر محمد؛ وآخرون (2018)، دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، العدد 11، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد، زليتن.

14- حسن، أحمد السيد عبداللطيف (2014)، "تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981–2014"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العددان 67 و68، مصر.

15- دابه، الطاهر علي (2015)، "تحليل العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990–2013م"، *المجلة الليبية للعلوم الزراعية*، المجلد 20، العددان (1–2)، طرابلس.

16- راتول، محمد؛ كروش، صلاح الدين (2014)، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر 2000–2010"، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العدد 66، الجزائر.

17- زرواط، فاطمة الزهراء؛ محمد، مناد (د.ت)، "تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1990–2014"، *مجلة المالية والأسواق*، الجزائر.

18- شامية، عبدالله إمحمد (2016)، "الاقتصاد الليبي– الواقع وسبل النهوض"، *المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات*، طرابلس.

19- شامية، عبدالله إمحمد (2016)، "السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح"، *المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات*، طرابلس.

20- شامية، عبدالله إمحمد (2017)، "فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي"، *مجلة السياسات والاستراتيجيات– مجلة علمية فصلية محكمة"*، العدد الثاني، طرابلس.

21- شنيبش، إمحمد رمضان (2013)، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992–2008"، *المجلة الجامعة*، العدد 15، المجلد الاول.

22- شنيبش، علي رمضان (2017)، تطور الأوضاع والسياسات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 2012–يونيو 2017"، *مؤسسة فريدريش ايبرت*.

23- شيعان، جليل؛ الحمدي، عقيل عبد محمد (2011)، "أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات-الاقتصاد الامريكي حالة دراسية"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، المجلد السابع، العدد 27، البصرة.

24- عبدالرحيم، أبوعزوم اللافي؛ وآخرون(2016)، "أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014"، *ندوة حول الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي: التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة*، جامعة سبها، سبها.

25- علي، سهام يوسف؛ نورالدين، عبدالله ابراهيم (2015)، "أثر النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي على التشغيل في ليبيا"، *مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية*، المجلد 14، العدد الأول، سبها.

26- علي، عيسى صالح؛ وآخرون (2016)، "آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا"، *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، المجلد الثالث، العدد الخامس، جامعة عمر المختار، البيضاء.

27- عمر، سعاد صالح؛ وآخرون (2015)، "ملامح وتطور التجارة الخارجية الزراعية الليبية"، *مجلة الاسكندرية للتبادل العلمي*، المجلد 36، العدد الثالث، الاسكندرية.

28- عوض، عزمي وصفي (2012)، "عرض النقد في فلسطين"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 20، العدد الأول، فلسطين.

29- فرحي، محمد (2003)، "سياسة التنمية الاقتصادية في الاسلام-الاطار العام والمقومات"، *مجلة الباحث*، العدد الثاني، جامعة الاغواط، الجزائر.

30- فضل، حسن توكل أحمد (2016)، "أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان للفترة 1980-2014"، *مجلة الشمال للعلوم الاساسية والتطبيقية*، جامعة الحدود الشمالية، المجلد 1، العدد 2، الخرطوم.

31- كماسي، محمد الامين؛ دادان، عبدالغني (2002)، "تحليل النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية في الجزائر خلال الفترة 1970-2000م"، *مجلة الباحث*، العدد الأول، الجزائر.

32- مجموعة البنك الدولي (2016)، *"ديناميكيات سوق العمل في ليبيا-إعادة الاندماج من أجل التعافي"*، دراسة للبنك الدولي.

33- مسعود، يوسف يخلف؛ الأصفر، يوسف فرج (2014)، "تقدير قاعدة تايلور (Taylor Rule) والحد من التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2012"، *مجلة جامعة الزيتونة*، العدد 11، السنة الثالثة، ترهونة.

34- مصرف ليبيا المركزي (2010)، "تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا-ورقة قدمت للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية"، طرابلس.

35- مهني، مريم عيسى (2016)، "العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010"، *أمارابك "مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا"*، المجلد 7، العدد 20.

ثالثاً- الرسائل والأطاريح:

1- اكن، لونيس (2011)، *"السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر.

2- الخنفاس، المصري رمضان (2006)، "أثر السياسات النقدية والمالية على الانفاق الاستهلاكي في ليبيا خلال الفترة 1985-2005"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

3- الدراز، عمر علي محمد (2012)، *"دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية- دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، الاكاديمية الليبية، طرابلس.

4- الشيباني، محمد عمر محمد (2016)، *"فاعلية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1990-2010"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة طرابلس، طرابلس.

5- العطوشي، أكرم الطاهر (2004)، *"فاعلية السياسة النقدية واثرها على النشاط الاقتصادي-دراسة مقارنة بين ليبيا والجزائر"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

6- العلام، حوسين مصباح (2012)، *"تحليل آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات التحويلية الليبية"*، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

7- النعاس، نصرالدين محمد (د.ت)، *"أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي 1970-2006"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

8- النعيم، إبراهيم البشير محمد (2014)، *"فعالية أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2010"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد البحث، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

9- بغني، طارق سليمان مسعود (2007)، *"أداء السياسة النقدية في ليبيا في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية-دراسة تحليلية للفترة 1986-2005"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

10- بقبق، ليلى اسمهان (2015)، *"آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

11- بلعايش، ميادة (2015)، *"أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية-دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

12- بلحجار، ريمة (2015)، *"دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة.

13- بوشنب، موسى (2010)، *"إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2009"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

14- جباري، عبدالرزاق (2015)، *"آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف.

15- حملاوي، إيمان (2014)، *"دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1990-2012"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

16- دخيل الله، سالم محمد أحميده (2014)، *"تقييم أداء وفعالية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي-دراسة تحليلية للفترة 2001-2010م"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي.

17- دراوسي، مسعود (2006)، *"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

18- رجوب، ابتسام علي (2014)، *"استخدام نماذج التوازن العام لدراسة الآثار الاقتصادية للضرائب والرسوم في الجمهورية العربية السورية"*، رسالة دكتوراه في الاحصاء التطبيقي، غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

19- زناقي، سيد أحمد (2016)، *"السياسة النقدية لتحقيق استقرار نقدي"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

20- سعيد، ميساء سعيد أحمد (2016)، *"أثر الفجوات الزمنية في تحديد العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في السودان باستخدام اختبار جرانجر خلال الفترة 1980-2014م"*، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

21- شدهان، عمار مجيد (2016)، *"دور السياسة النقدية في التنمية والتوازن الاقتصادي في العراق 2004-2013"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قناة السويس.

22- شنيب، علاء عبدالله (2012)، *"دراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات الليبي وفق المنهج النقدي خلال الفترة 1970-2005"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي.

23- عبدالعزيز، طيبة (2005)، *"سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية-دراسة حالة الجزائر 1994-2003"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

24- عبدالمحسن، علا محمد (2005)، *"محددات الإيرادات العامة في فلسطين"*، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

25- عيسى، موسى آدم (1990)، *"التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الاسلامي-دراسة نظرية مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي"*، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

26- فرحات، زينب زواري (2015)، *"دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية"*، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

27- قجاتي، عبدالحميد (2017)، *"دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

28- لحبيب، صالح (2013)، *"دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2011"*، رسالة ماجستير في المالية والبنوك، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

29- لعروق، حنان (2005)، *"سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي في الجزائر"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.

30- محمد، حليمة الازهر (2016)، *"فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في ليبيا للفترة 1990-2010"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة سرت، سرت.

31- محمد، شريف (2010)، *"السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"*، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

32- مدوخ، ماجدة (2003)، *"فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة- دراسة حالة الجزائر"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

33- موسى، سندس حميد (2009)، *"البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي-مع إشارة خاصة إلى العراق"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، الكوفة.

34- ولد الشيباني، الشيخ أحمد (2013)، *"فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي في موريتانيا"*، رسالة ماجستير في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

35- ياسين، عبدالله (2014)، *"دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية في الجزائر"*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، وهران.

رابعاً- النشرات والتقارير والقوانين:

1- قانون النظام المالي للدولة في ليبيا، 12/يونيو/1986.

2- مشروع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الفريق الاستشاري (تنظيم التصدير)، 2005/06/28.

3- مصرف ليبيا المركزي، *النشرة الاقتصادية (1998-2015)*، إدارة البحوث والاحصاء، أعداد مختلفة للفترة (1998-2015)، طرابلس.

4- مصرف ليبيا المركزي، *التقرير السنوي (2000-2014)*، إدارة البحوث والاحصاء، سنوات مختلفة للفترة (2000-2014)، طرابلس.

5- مصرف ليبيا المركزي (2014)، *التقرير السنوي الثامن والخمسون*.

6- مصرف ليبيا المركزي (2007)، التقرير السنوي الواحد والخمسون.

7- مصرف ليبيا المركزي (2006)، *"كتيب معد بمناسبة العيد الخمسون لتأسيس مصرف ليبيا المركزي 1956-2006"*، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس.

8- مصرف ليبيا المركزي (2000)، *"الملامح العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا"* ، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية (الربع الرابع 2000)، المجلد 40.

9- مصلحة الاحصاء والتعداد (2013)، *ملخص نتائج مسح التشغيل والبطالة*، طرابلس.

10- معهد الدراسات المصرفية (2012)، *التضخم الاقتصادي "نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية"*، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت.

11- وزارة التخطيط (2010)، *الكتاب الإحصائي "نشرة سنوية"* ، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس.

12- الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي (https://cbl.gov.ly) / بيان لجنة السياسة النقدية يوم 2012.03.28.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1): تقرير المصحح اللغوي:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - ليبيا
جامعة المرقب
كلّية الآداب/ الخمس

التاريخ: / / 143هـ
الموافق: 04 / 03 / 2018م
الإشاري: .....

تقرير مراجعة رسالة علمية (لغويًا)

بناء على الطلب المقدم من الباحث: **أحمد عبد الحفيظ مفتاح القماطي** بشأن رغبته في مراجعة رسالته المتقدم بها للحصول على الإجازة العالية (الماجستير) من كلية: الاقتصاد /جامعة سرت، قسم: الاقتصاد.

الموسومة بـــ(**السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015م**)

عليه، قمت أنا: **أ. وليد جمعة حامد** بمراجعة الرسالة لغويًا (أسلوبيا – نحويا – إملائيا).

الاسم: أ. وليد جمعة حامد

الدرجة: محاضر مساعد

التخصص: لغويات (نحو وصرف)

التوقيع:.....

يعتمد:

أ. مصباح عبد السلام رمضان

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

بريد إلكتروني: arts_kh@elmergib.edu.ly ص.ب: 40414 هـــاتف: 053-2629371

ملحق رقم (2): قاعدة بيانات نموذج الدراسة:

"مليون دينار – نسب مئوية"

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	التضخم INF	البطالة UN	الواردات IM	عرض النقد الضيق MS_1	عرض النقد الواسع MS_2	سعر الفائدة r	النفقات الحكومية G	الإيرادات الحكومية R
1995	10672.3	-5.4	10.86	2149	6372.4	8942.7	5	3230	3684
1996	12327.3	6.1	11.54	2564	6718	9569	5	4096	5584
1997	13800.5	20.1	12.26	2739	7021.6	9948.3	5	5090	5037
1998	12610.6	26.1	13.03	2267	7188	10358.4	5	4441	4366
1999	14075.2	28.00	13.83	2199	7891.2	11225.4	5	4296	4857
2000	18456.9	24.00	14.68	2106	7769.2	10934.2	5	5250.2	4662.2
2001	18079.1	12.9	15.57	2895	8270.8	12288.4	5	5631.6	5998.8
2002	25914	2.2	16.51	9493	8705.8	13004.1	5	8487	8574.1
2003	31731.8	0.0	17.49	9386	9029.2	14051.8	5	7246.2	7475.2
2004	41486.2	1.3	18.53	13110	10536.6	15343.6	4	13438	13862
2005	66618.6	3.9	19.61	15683	14028.1	17096.3	4	18555	19769
2006	79029	5.5	20.74	16659	16343	19655.9	4	21378	47088
2007	92693.6	12.00	13.8	21698	22837.5	26982.1	4	30883	53366.3
2008	102242.9	23.7	12.3	25938	34414.6	39744.5	5	44115.5	72741.2
2009	70493.3	26.7	12.7	27503	38169.4	44161.3	3	35677.2	41785
2010	92978.2	29.8	19.5	31881	41321.2	46350.7	3	54498.8	61503.1
2011	47549.5	50.4	26	13664	53437.1	57940.9	3	23366.5	16813.3
2012	112591	59.6	19	32243	59213.7	63731.5	3	53941.6	70131.4
2013	79952.6	63.7	17.4	43242.9	64299.4	69005.9	3	65283.5	54763.6
2014	43030.2	67.7	18.5	38631.7	66732.7	69404.7	3	43814.2	21543.3
2015	-	84.2	20.3	22684.5	76783	78606.3	-	43178.9	16843.4

Abstract

Monetary policies play an important role among the general economic policies in influencing economic activities. This study dealt with monetary policy and its role in achieving economic stability in Libya over the period 1995 -2015. The study used several instruments to realize the goals that serve the national economy such as maintaining the overall level of prices, achieving full employment, stabilizing the balance of payments and other goals. The objectives of the study include focusing on the role of the monetary policy in accomplishing economic stability in Libya through its impact on macroeconomic variables (gross domestic product, inflation, unemployment and the income); and examining the important monetary policy developments in Libya during the period specified in the study and prior to this period. The study adopted the analytic descriptive approach through describing the factors of the study and analyzing data, as well as using the quantitative approach to test the hypotheses of the study by means of the multiple regression method. The study dealt with the concept, trends and evolution of monetary policy through the schools of economic thought, in addition to the tools and objectives of monetary policy and its relationship to economic balance. The study also tackled the concept, forms, areas and indicators of economic equilibrium; displaying economic balance from the viewpoint of the schools of economic thought; and identifying the overall macroeconomic balance through the (IS–LM) model. The study also examined the monetary policy and the reality of the banking sector in Libya, and its impact on some economic variables. Finally, the study analyzed and measured the effect of monetary policy in achieving economic balance in Libya during the study period. By analyzing certain economic and financial variables based on the data available during the study period, the impact of monetary policy in fulfilling economic stability was examined using the quantitative approach. The study was based on the following basic hypothesis: monetary policy has no role in accomplishing economic balance in Libya. The study reached several results, the most important of which is that the gross domestic product (GDP) achieved remarkable growth during the study period until 2010, but during the period (2011-2014) the GDP fluctuated between growth and decline due to the deterioration of the Libyan economy during this period. The study also found that inflation and unemployment rates were generally high during the period of study. This can be attributed to several reasons, including the weak effectiveness of monetary policy instruments in influencing inflation and unemployment

rates. Imports in general registered a remarkable growth during the study period due to the nature of the Libyan economy, which depends on imports in order to meet the needs of the local market of various commodities. The study offered several recommendations, the most important of which are the following two: (1) that monetary policy and other economic policies must be coordinated and harmonized to contribute effectively to economic balance, and (2) that economic decision-makers should take into consideration the studies and research carried out from time to time by economic researchers, especially in recent years, as the results of these studies can contribute to addressing the economic situation in Libya.

The State of Libya

The Ministry of High Education and Scientific Research

Sirt University

Graduate Management Training

Faculty of Economic and Political Science

Department of Economics

The Role of Monetary Policy in achieving th
Economic Stability in Libya

The Role of Monetary Policy in achieving the Economic Stability in Libya

Over the period 1995 – 2015

"This Master Thesis Is Required To Complete The Major Requirements To Earn The Master's Degree In Economics – 2019 / 1 / 19."

Prepared By:

Ahmed Abdulhafeez Meftah Alqmati

Bachelor Degree in Economics, Faculty of Economics – Bani Walid, – 2012

Supervised By:

D. Mahammed Ahmed Khalaf Allah

Sirt

2019